المملكة المغربية

البرلمان
مجلس النواب

فريق العدالة والتنمية
Groupe de la Justice et du Développement

قانون المالية
لسنة 2015

الالتزام بمواصلة الإصلاحات الكبرى

مداخلات نواب فريق العدالة والتنمية
في الجلسات العمومية المخصصة للدراسة والتصويت على
مشروع قانون المالية رقم 100.14 لسنة 2015

www.pjdgroupe.ma

قانون المالية
لسنة 2015

الالتزام بمواصلة الإصلاحات الكبرى

مداخلات نواب فريق العدالة والتنمية في الجلسات العمومية
المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية
رقم 100.14 لسنة 2015

مدخل

يلخص هذا الإصدار مشاركة فريق العدالة والتنمية في مناقشة مشروع قانون المالية للولاية التشريعية التاسعة، لهذا تتبين أهميته وأهمية المرحلة التي تعتبر مفصلية لتنزيل ما تبقى من البرنامج الحكومي الذي واجهته إكراهات كبيرة نتيجة العراقيل والتشويش الذي قام به أحد مكونات الأغلبية في نسختها الأولى، مما ضيع سنة كاملة من عمر هذه التجربة الحكومية.

وإذا كان قانون المالية يضع أهدافا ومخططات واختيارات كبرى تراعي العديد من التوازنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،وهو بهذا المنحى يبتعد عن المنطق المحاسباتي الصرف،حيث لا تعتبر لغة الأرقام إلا مؤشرات وفرضيات واعتمادات تسعف في تقديم الإجابات عن الوضع المالي والاقتصادي وتسهم في ترجمة ذلك إلى استراتيجيات وبرامج قطاعية،وعليه فقانون المالية لهذه السنة لا يشد عن هذه القاعدة، وهو برأي المتتبعين والفاعلين في المشهد السياسي المغربي يحمل بصمة الحكومة ويترجم انسجام مكوناتها التام بشكل هادئ وفعال، بعيدا عن أجواء التوتر والخلافات المفتعلة الأمر الذي انعكس بالإيجاب على أدائها وحق معه القول بأن قانون المالية لسنة 2015 هوقانون الالتزام بمواصلة الاصلاحات الكبرى المسطرة بالبرنامج الحكومي.

إن المساهمة الفعالة لفريق العدالة والتنمية في هذه المحطة الأساسية المتعلقة بقانون المالية،تبدوجلية من خلال القراءات والمقاربات والاقتراحات والتشخيص الموضوعي والدقيق لعمق اللحظة التاريخية التي تعيشه بلادنا،وباستحضار التحولات المتسارعة والجارية التي يعرفها المحيط الإقليمي والدولي سياسيا واقتصاديا.

فقانون المالية لهذه السنة يأتي في سياق خاص،لارتباطه بمواكبة تنزيل الإصلاحات الهيكلية الكبرى انطلاقا من البرنامج الحكومي والوثيقة الدستورية،وذلك من خلال الأوراش التالية:

1 ورش إخراج القوانين التنظيمية:

الرفع من وثيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى منوط بإخراج القوانين التنظيمية خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات الدستورية،والنصوص القانونية المتعلقة بإصلاح منظومة العدالة،فضلا عن القوانين التنظيمية للجهة والجماعات الترابية باعتبارها رهانا حقيقيا لبلورة مفهوم الجهوية الموسعة بمعناه الواسع للتقليص من التفاوتات في إطار رؤية مجالية عادلة.

2 ورش إصلاح قانون المالية:

توخيا للنجاعة والشفافية على مستوى الإنفاق العمومي،جاء إصلاح القانون التنظيمي للمالية ضمن أولويات هذه الحكومة، لارتباطه المباشر بالعديد من الإصلاحات المرتكزة أساسا على الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، وقانون المالية ليس إلا حقل ضمن مفهوم «الحكامة المالية» الذي يعتبر شرطا لأي إقلاع اقتصادي أومؤسساتي.

3 ورش إصلاح منظومة التقاعد:

إصلاح صعب وجريء يجثم على قانون المالية بكل ثقله،ستواصل معه الحكومة بسط وصفتها السحرية لإنقاذ ماتبقى، وفتح نقاش جدي بصدده عبر اقتراح تدابير وآليات جديدة للحد من العجز الذي ينبيء بنفاد وشيك لاحتياطاته في أفق 2020.

4 ورش إصلاح صندوق المقاصة:

شفرة صندوق المقاصة التي استعصت على الحل طيلة توالي الحكومات السابقة إما لصعوبة وثقل هذه المنظومة وتشابك مصالحها،وإما لتجزيء الحلول في مقاربتها،لأول مرة وبشكل جريء وغير مسبوق سيتم القطع مع جانب كبير من الريع وفر على المغرب في ظروف جد حساسة ماقدره 22 مليار درهم مابين 2012و2014، الأمر الذي انعكس على مجموع الأوراش المفتوحة في أفق إيجاد حلول ناجعة لباقي إشكالات هذه المنظومة وخاصة الدعم المخصص للفئات المتوسطة والمعوزة.

فقانون المالية لهذه السنة سيروم بالأساس مساءلة هذا النظام من جديد وسيواصل إجراءاته الاحترازية للحيلولة دون هيمنة الطبقات الميسورة التي تستحود على 43% من دعم هذا الصندوق حسب ما جاء في العديد من التقارير الرسمية والأكاديمية.

5 ورش الإصلاح الجبائي:

ورش آخر لا يقل أهمية عن باقي الأوراش التي تم استحضارها بمناسبة القانون المالي وتم ترجمتها في العديد من المقتضيات،يتعلق الأمر برهان الإصلاح الجبائي والضريبي الذي توج بتوصيات صادرة عن «المناظرة الوطنية حول الجبايات»،في هذا السياق نص قانون المالية وكذلك دعت تعديلات فرق الأغلبية إلى ضرورة إعادة بناء المنظومة الضريبية بناء على مبادئ الشفافية والحكامة،والحد من تزايد الإعفاءات الضريبية غير المبررة، وما لذلك من تأثير على الموارد العمومية،كما عملت أيضا على الدعوة إلى توسيع الوعاء الضريبي ومحاربة استفحال ظاهرة التملص الضريبي وتقوية تنافسية الاقتصاد الوطني وضبط التوازنات الماكرواقتصادية.

6 ورش إصلاح منظومة العدالة:

قانون المالية لهذه السنة أيضا تم على إيقاع النقاش العمومي المفتوح حول إصلاح منظومة العدالة وفق مقاربة تشاركية لجميع المتدخلين والفرقاء وعبر تنزيل مخرجات الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة،على اعتبار أنها إصلاحا مؤسساتيا ضروريا لايمكن بدونه مباشرة باقي الإصلاحات الأخرى،الأمر الذي يستدعي حتمية تحديثه وتطويره وملاءمته مع المستجدات الدولية ومع التحولات التي انخرطت فيها بلادنا. هذا الإصلاح يعتمد عددا من الآليات أهمها:

- توطيد استقلال السلطة القضائية ؛
- تخليق منظومة العدالة ؛

- حماية القضاء للحقوق والحريات ؛
- الارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء ؛
- إنماء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة ؛
- تحديث الإدارة القضائية.

7 ورش منظومة حقوق الإنسان:

انسجاما مع مقتضيات الدستور الذي عمل على دسترة المؤسسات القائمة في مجال حقوق الإنسان فضلا عن مؤسسات أخرى متعلقة بالمناصفة وحقوق الطفل وحقوق المرأة والشباب والعمل الجمعوي وانخراط المغرب في تجربة العدالة الانتقالية عبر إنشاء منظومة مؤسساتية منسجمة(المجلس الوطني لحقوق الإنسان،مؤسسة الوسيط،الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة)،فإن قانون المالية وضع من بين أهدافه في هذا المضمار:

- متابعة تحيين الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان .
- المساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان.
- ملاءمة التشريعات الوطنية مع المقتضيات الدستورية والالتزامات والاتفاقيات الدولية.
- النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي نص عليها الدستور.

8 تنزيل مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية:

شكل هذا الورش نموذجا وتجربة متفردتين بفضل المقاربة التشاركية والمندمجة التي تم تبنيها في إعداده، على اعتبار أن المجتمع المدني شريك دستوري بامتياز.

وفي هذا السياق يعتبر قانون المالية فرصة سانحة لمساءلة السياسات العمومية في هذا المجال،وبخاصة المخطط الاستراتيجي للعلاقات مع المجتمع المدني 2012-2016، في أفق سن مقتضيات قانونية يخضع بموجبها التمويل العمومي للجمعيات لضوابط وشروط تعتمد الشفافية والحكامة الجيدة،

9 مواصلة تنزيل البرامج الخاصة بالقطاعات الاجتماعية:

قانون المالية لهذه السنة خصص حيزا مهما على مستوى تعبئة الموارد المالية والبشرية لمواصلة دعم القطاعات الاجتماعية بتخصيص ماينا هز 130 مليار درهم أي مايعادل 52% من الميزانية العامة، في هذا السياق سيتم إيلاء أهمية خاصة لإصلاح منظومة التربية والتكوين وقطاع الصحة وتنزيل البرامج المتعلق بالتغطية الصحية والتماسك الاجتماعي ودعم الأسر المعوزة وغيره من البرامج ذات الطابع الاجتماعي.

وللإطلاع على تفاصيل مناقشة فريق العدالة والتنمية لمشروع قانون المالية لسنة 2015، نضع هذا الكتاب المجمع لمداخلاته خلال هذه المناقشة سواء أثناء المناقشة العامة بشقيها السياسي والاقتصادي اللذين ألقاهما على التوالي نائبي الفريق عبد الصمد حيكر ومصطفى ابراهيمي، أوأثناء المناقشة التفصيلية حيث انتدب مكتب الفريق الأخوات والاخوة: النائبة ربيعة طنينشي (مداخلة شعبة الداخلية وشعبة البنيات الأساسية)، النائبة سعادة بوسيف (مداخلة شعبة القطاعات الاجتماعية وشعبة الخاردية)، النائب رمضان بوعشرة (مداخلة شعبة المالية وشعبة القطاعات الانتاجية)، النائب عبد الصمد الادريسي (مداخلة شعبة التعليم وشعبة العدل).

لنختم هذا الكتاب بقراءة في أهم التعديلات التي تقدم بها الفريق بمعية فرق الأغلبية والتي كان لها أثرا بالغا في تجويد المشروع الحكومي واقتراح العديد من الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية لدعم الأسر المعوزة والطبقة المتوسطة، ناهيك عن الاستمرار في النهوض بالاقتصاد الوطني ودعم التنافسية.

والله الموفق وهوالهادي إلى سواء السبيبل
د. عبد الله بووانو

مداخلة النائب عبد الصمد حيكر

- الشق السياسي -

مداخلة فريق العدالة والتنمية
لمناقشة قانون المالية لسنة 2015
- الشق السياسي -

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
حضرات السيدات النائبات والسادة النواب.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2015.

من نافلة القول التذكير بأهمية هذه المناسبة السنوية المتجددة وذلك باعتبار قانون المالية آلية أساسية لتنزيل السياسات العمومية، على اعتبار أنها حلقات مترابطة لتنفيذ البرنامج الحكومي، وبالتالي فهي مناسبة للوقوف عند طبيعة وحقيقة المنجز الحكومي من جهة، ومن جهة ثانية مناسبة لمساءلة الاختيارات الحكومية عموما، والتوجهات التي تؤطر مشروع القانون المالي خصوصا، وذلك في ضوء تقييم موضوعي للظرفية الاقتصادية، وللتطورات التي تميز المحيط الجهوي والدولي وتقدير الوضعية الاقتصادية والمالية لبلادنا في ظلها.

غير أنه من الجدير ذكره أن مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد دراسته اليوم يتميز بعدة مميزات :

إنه أول مشروع يتم إعداده بطريقة عادية في عهد هذه الحكومة، وذلك بعد أن كان مشروع 2012 قد أعد في مجمله من طرف الحكومة المنتهية ولايتها وقبل المصادقة على البرنامج الحكومي الجديد، كما أن مشروع 2013، كان قد تم إعداده في ظل الوضع غير العادي للحكومة بعد إعلان أحد مكوناتها عن قرار انسحابه منها، وأما مشروع القانون المالي لسنة 2014، فقد تم إعداده إبان المفاوضات بشأن تشكيل الحكومة في نسختها الحالية.

إضافة إلى ذلك فإن ما بين أيدينا اليوم هوالمشروع ما قبل الأخير في عهد حكومة التحول الديمقراطي التي ترأسونها السيد رئيس الحكومة، وهوحلقة أخرى لتنفيذ ما تبقى من البرنامج الحكومي. كما أنه مشروع يأتي في ظل الشروع في مسلسل الإصلاح التدريجي للمالية العمومية، وهومشروع يأتي أيضا في إطار مواصلة الحكومة لعملها الإصلاحي الهام، بعد تجاوزها لمحاولات الإرباك الداخلي الذي تعرضت له، وذلك بالرغم من استمرار مجهودات

تيار مقاومة الإصلاح خاصة من خلال سلوك بعض المسؤولين داخل الإدارة الذين يبدوأنه مرتهن لأجندات تحكمية غير مرحب بها، وبالرغم من استمرار القصف الإعلامي الذي واجهته هذه التجربة منذ الوهلة الأولى ولا تزال...

فإذا كنا نجل ونقدر ونحيي الإعلاميين الوطنيين والموضوعيين ونشيد بدور الإعلام الحر والوطني والمسؤول في إرساء دعائم الديمقراطية والمساهمة في كسب رهانات التنمية، فإننا في الوقت ذاته نستغرب لبعض الأقلام والمنابر المسخرة والمأجورة والتي يبدوأنها تصدر عن مشكاة واحدة ومشرب واحد وبمداد متشابه، وتقوم – كما قلنا في معرض مناقشتها لحصيلتكم المرحلية - بعمل ممنهج يرمي إلى التشويش والتبخيس والتيئيس والتضليل والتحريف والتخويف وقلب الحقائق وإثارة الفتنة أحيانا، والأكثر استغرابا أن تنخرط صحف «شبه رسمية» أوقناة عمومية انكشف تواطؤ بعض المسؤولين فيها فيما يشبه الخيانة العظمى من الانخراط الفج في مسلسل التهييج الاجتماعي، وكلنا نتذكر التغطية اللامهنية لوقف تنفيذ بعض الاستثمارات العمومية سنة 2013، والتغطية اللامهنية واللامسؤولة لملف العقد البرنامج مع المكتب الوطني للماء والكهرباء، والدعاية الواضحة والمباشرة للإضراب العام الذي سنتناوله بالحديث لاحقا.

إن دراستنا لمشروع القانون المالي السنوي، لا تكتمل – كما تعلمون – دون استحضار السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وطنيا وإقليميا ودوليا.

وفي هذا الإطار اسمحوا لي أن أستهل الشق السياسي العام لمداخلة فريق العدالة والتنمية برسم مدارسة مشروع قانون المالية لسنة 2015، بالتأكيد على تنديدنا بالعدوان الصهيوني الغاشم والمتواصل على القدس الشريف اقتحاما وتدنيسا من قبل المستوطنين المتطرفين، ومنعا للمقدسيين من أداء شعائرهم الدينية، في محاولات عدوانية ومستمرة لاحتلاله والسيطرة عليه، أومقاسمة الفلسطينيين فيه زمانا ومكانا، تمهيدا لهدمه وإزالته وبناء الهيكل المزعوم مكانه، ونحيي بالمناسبة انتفاضة أهل المقدس التي جاءت بمثابة رد فعل طبيعي غضبا للمسجد الأقصى ومن الحصار ومصادرة الأراضي والممتلكات والتجريد من الهويات وطردا من أماكن الإقامة، ونحمل المجتمع الدولي مسؤولية ما يجري، كما ندعومنظمة التعاون الإسلامي وشعوبها ومنظماتها وحكوماتها للقيام بواجبها في نصرة القدس وأهلها كل حسب مسؤوليته.

إن تعرض القدس والمسجد الأقصى للخطر الصهيوني، لا ينسينا أن فلسطين وشعبها كلها تعاني من مآسي التشريد والشتات واللجوء، وظلم الاستيطان وغطرسته، كما لا ينسينا ما تعرض له أهالينا في غزة العزة من عدوان وحشي على أيدي الصهاينة، ومن تقتيل جماعي للمدنيين من أطفال وشيوخ ونساء ومن تدمير للعمران وللبنيات التحتية في ظل صمت دولي وعربي رهيب، وهي مناسبة نجدد فيها تضامننا مع الشعب الفلسطيني المظلوم والمقهور،

ونجدد رفع تحيات الإجلال والإكبار لمقاومته الباسلة التي تتصدى بشجاعة للعدوان الآثم.

وبهذا الخصوص، فإننا في فريق العدالة والتنمية، نجدد دعوتنا إلى عقد جلسة تضامنية عامة، كما ندعوإلى تشكيل لجنة موضوعاتية حول القدس، قصد بلورة استراتيجية برلمانية لنصرتها ونصرة الشعب الفلسطيني بصفة عامة.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
حضرات السيدات والسادة النواب.

إن تضامننا المبدئي والدائم مع الشعب الفلسطيني ينضاف إلى قلقنا الشديد من الأوضاع التي تعيشها أمتنا العربية والإسلامية، وهي أوضاع تتأرجح بين الفتن الداخلية والاستهداف الخارجي.

إن الدول التي عاشت ما عرف بالربيع العربي تعيش أوضاعا صعبة، حيث تحول الربيع بها إلى خريف جاف، وانتكاسة إلى أوضاع أسوأ مما كان عليه الأمر قبل حراك سنتي 2010 و2011، ذلك أن بعض تلك الدول تعاني مخاضا صعبا ومعقدا من أجل تجاوز المرحلة الانتقالية، وبعضها الآخر يتعرض لتحريف الانتفاضات السلمية بها واختراقها من قبل حركات الغلووالتطرف، مما حول المنطقة إلى ساحة جيوسياسية توفر فضاء لصراعات النفوذ بين الدول الكبرى، واحتضان الحروب بالوكالة، في ظل تخاذل دولي رهيب إزاء ما تتعرض له شعوب بكاملها من حروب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، مقابل تسابق نحوالمحافظة على مناطق النفوذ وضبط التوازنات وتأمين المصالح من جهة، ومن جهة أخرى التمكين لتنامي النزعات المتطرفة والتيارات والتنظيمات الإرهابية والإجرامية بما يحولها إلى معيقات للاستقرار والتنمية، كما يرهنها للحاجة إلى تدخل القوى العظمى التي تستثمر بتلك الدول سواء من خلال الترويج لأسلحتها في حالة استمرار النزاعات المسلحة، أومن خلال شركاتها في مجال الإعمار والنفط...

والأخطر في هذا السياق، هو تواطؤ بعض القوى الدولية، عبر تحالف موضوعي على الأقل مع تيارات مقاومة الإصلاح بدول الربيع المشار إليها وفلول عهد الاستبداد بها، من أجل الانقلاب على مسار الإصلاح الذي تاقت إليه الشعوب وانتفضت لأجله، مع استغلال هشاشة المرحلة الانتقالية من أجل إجهاض آمال تلك الشعوب المرتبطة بالتحرر والانعتاق وإقرار الديمقراطية الحقة، والتمكين لقوى الاستبداد والسلطوية والتحكم وقوى الفساد كي تعود إلى احتلال مواقعها، وفق توزيع جديد للأدوار داخل مكونات هذه المنظومة.

وعلى عكس ما تعرفه البلدان المشار إليها، يجدر بنا أن نقف وننوه بالدرس الديمقراطي التونسي الذي يعتبر اليوم فعلا نموذجا في التجديد الفكري والاعتدال السياسي في العالم العربي، كما ننوه بنضج النخبة السياسية التونسية وعلى رأسها حركة النهضة التونسية التي كان لها دور أساسي في تحقيق التوافقات الوطنية الكبرى، عبر تقديم التنازلات الضرورية كي يحيا الوطن وتستقر البلاد، ويتم تكريس الخيار الديمقراطي وتفويت الفرصة على فلول الفساد والاستبداد.

وفي هذا الإطار، يحق لنا - كأمة مغربية – أن نفخر ونعتز باستثنائنا المغربي، ونموذجنا المتميز والقائم على الإصلاح في ظل الاستقرار.

إن قوة المغرب لم تكن يوما ما في ثرواته الطبيعية وان كان الله قد من عليه بقسط منها . المغرب ليس دولة قام بناؤها ونموذجها الاقتصادي على ريع متأت من مداخيل فلكية من الغاز الطبيعي أومن البترول . قوة المغرب تأتي من اختياراته الاقتصادية والتنموية منذ اليوم الأول.

وهي القوة التي تجددت من خلال تجديد متواصل في التعاقد السياسي، وكان آخره مع بداية العهد الجديد والأوراش الإصلاحية الكبرى التي فتحت على المستوى الحقوقي وعلى المستوى الاجتماعي وعلى مستوى البنيات التحتية وغيرها، ثم على مستوى إعطاء دينامية جديدة للإصلاح السياسي من خلال مبادرة إصلاحية استباقية خلال تفاعلات الربيع العربي، وما تلاه من حراك شبابي مغربي. حيث إن المغرب من خلال قيادته الرشيدة في شخص أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وقواه الحية وضميره الجمعي الشعبي، قد اختار اختيارا متبصرا تمثل في أن الجواب على كل التحديات والتطلعات هوالمضي في طريق البناء والتطبيع الديمقراطي والتجاوب المتبصر مع انتظارات المجتمع بكافة قواه السياسية والاجتماعية والشبابية منذ سنة 2011. فكانت الاستجابة ربيعا مغربيا له خصوصيته واستثناؤه وتميزه من خلال إقرار دستور متقدم وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وعدم التلكؤ في تفعيل المقتضيات الجديدة للدستور في أول اختبار تطبيقي له عند تعيين رئيس الحكومة من الحزب الأول المتصدر للانتخابات وتوسيع صلاحياتها وتعزيز مكانة المؤسسة البرلمانية وتكريس دورها في تنصيب الحكومة وفتح ورش كبير على مستوى الإصلاحات المؤسساتية الكبرى تسير في اتجاه الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتكريس ربط المسؤولية بالمحاسبة وتعزيز الديمقراطية التشاركية وتعزيز مكانة المرأة وترسيخ الطابع المتعدد للهوية الثقافية الوطنية في إطار وحدة المرجعية والثوابت الجامعة للأمة المغربية.

يحق لنا اليوم كما جاء في الخطاب الملكي ان نعتز بالانتماء إلى هذا الوطن وان نفتخر بما تحقق وما يتحقق فيه. يحق لنا أن نعتز بالاستثناء المغربي ونحن نقارن بما يقع في العديد من دول المنطقة.

يحق لنا أن نفتخر ونحن نلاحظ انه حين طوحت عدد من الأحداث المترتبة عن عودة بعض القوى المناهضة للإصلاح إلى الظهور بعد اختفاء، نقول حين طوحت بعدد من دول المنطقة في متاهات عدم الاستقرار والانقلابات والحروب الأهلية ، وصارت تلك الانتكاسات تمارس إغراءات على البعض عندنا ممن بدأ يحلم بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

نقول ذلك ونحن نستحضر المناخ السياسي الإقليمي والدولي الذي يعيش مخاضا عسيرا يهدد بعواقب وخيمة على الأمن والاستقرار، وبانزلاق عدد من الأقاليم والدول إلى حالة من الفشل والفوضى وأتون الحرب الأهلية ومخاطر التفتيت والتقسيم لخريطة مذهبية ليس بسبب خصاص في الثروات والإمكانات المادية بل لغياب في الرؤية السياسية الواضحة والمتبصرة.

في هذا السياق المضطرب الذي يغري بالتراجع والانتكاسة، وفي ظل هذا الوضع الذي يجر إلى الأسفل، فان المغرب في ظل قيادته المتبصرة قرر من جديد مواصلة تعزيز الخيار الديمقراطي والتأكيد على أنه خيار لا رجعة فيه وأن المغرب ملتزم بمواصلة ترسيخه، مع رفض السقوط في تأويلات غير ديمقراطية للدستور وهوما عبر عنه جلالة الملك بكل وضوح حين أكد في خطابه الافتتاحي للسنة التشريعية الحالية إن الرؤية لدينا واضحة، وإننا «نعرف من نكون، ونعرف إلى أين نسير، كما نعرف مؤهلاتنا، وما يواجهنا من صعوبات وتحديات»، وإن المؤسسات قوية بصلاحياتها، في إطار دولة القانون.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
حضرات السيدات والسادة النواب.

إن بلدنا كما جاء في خطاب صاحب الجلالة بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية : «يحظى بالتقدير والاحترام، وبالثقة والمصداقية جهويا ودوليا، كما أن لدينا صورة إيجابية لدى شعوب العالم، غير أنه يجب أن نعرف جميعا، أن هناك في المقابل، جهات تحسد المغرب، على مساره السياسي والتنموي وعلى أمنه واستقراره وعلى رصيده التاريخي والحضاري وعلى اعتزاز المغاربة بوطنهم».

نعم، السيد الرئيس،
لقد أصغينا للخطاب الملكي ليوم 6 نونبر 2014، بمناسبة الاحتفال بالذكرى 39 للمسيرة الخضراء وقد كان خطابا قويا وصريحا وواضحا، ونؤكد تثميننا لكل ما ورد فيه من مواقف وحقائق ورسائل موجهة سواء للداخل أولخصوم وحدتنا الترابية أوالمنتظم الدولي، نؤكد أن سيادة المغرب على صحرائه غير قابلة للتصرف وأن الملف في جوهره سياسي ترجع المسؤولية

الكبرى في افتعاله واستمراره للجزائر. وأنه لا سبيل لتمييز طبيعته والانحراف به إلى مسارات أخرى عن طريق المغالطات والاختلاقات.

وفي هذا الإطار نؤكد انخراطنا جميعا ضمن هذه المقاربة الواضحة والصارمة والشمولية في التعامل مع ملف تثبيت سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية المسترجعة القائمة على تعزيز المسار الديمقراطي وتكريس حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون والتنزيل العملي للجهوية المتقدمة وتحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة كافة أشكال الريع في إطار نموذج اقتصادي جديد قائم على المواطنة والمنافسة وتكافؤ الفرص.

وبهذه المناسبة، وفي مستوى آخر، نجدد تثميننا للدبلوماسية المغربية الرسمية، كما نشيد بالمجهودات الصادقة في إطار الدبلوماسية البرلمانية والحزبية، وخاصة في الوقوف ضد المحاولات البئيسة لاستغلال قضية حقوق الإنسان بأقاليمنا الجنوبية، وفي المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بشأن اتفاق الصيد البحري.

ولا يفوتنا في هذا السياق أن نوجه تحية إجلال وإكبار إلى كافة أفراد القوات المسلحة الملكية وكل المرابطين على الثغور، كما نحيي وندعم جهود رجال ونساء الأمن الوطني والدرك الملكي ومختلف الأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية، على تفانيهم ويقظتهم المستمرة في سبيل أمن الوطن والمواطنين.

وفي هذا الإطار نستنكر إطلاق النار على المواطن المغربي من طرف القوات الجزائرية على الحدود، وهواستفزاز غير مبرر، ولا يمكن السكوت عليه ويجب فتح تحقيق للوقوف على أسبابه وملابساته.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
حضرات السيدات والسادة النواب.

يحق لنا اليوم أن نعتز بكون هذا القانون يشكل في الحقيقة أول قانون يتم إعداده في ظروف عادية كما أشرنا إلى ذلك سابقا، كما يتزامن مع بداية مشجعة وواعدة ليس فقط في بداية استرجاع العافية للوضعية المالية والتوازنات الماكرواقتصادية، ولنموذج تنموي واضح المعالم، بل أكثر من ذلك، بداية واعدة ومشجعة لتدرج المغرب بثبات في السلم المؤدي إلى مصاف الدول الصاعدة : انه ليس فقط قانون الانبثاق الصناعي والاقتصادي والاجتماعي بل انه بوابة للمغرب الصاعد.

وحين نقول ذلك فإننا لا نجازف أونكتفي فقط بالمؤشرات الرقمية أوبالاستناد فقط إلى صمود الاقتصاد الوطني في وجه الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالشركاء، ولا بالإنجازات الهائلة المتحققة على مستوى التحكم في التوازنات الماكروقتصادية، وهي مؤشرات أساسية وضرورية، فالتحكم في التوازنات الماكرواقتصادية ليس ناتجا عن إملاءات لمؤسسات مالية ونقدية وأجنبية، بل هواختيار إرادي واعي ومفكر فيه يجعل من تعافي المالية العمومية شرطا للتحرر من الارتهان للدين الخارجي ويعطي الدولة المغربية مناعة وحرية أكثر في اللجوء إلى الأسواق المالية عند الحاجة إليها بأريحية كبيرة وشروط تفضيلية أي بالشكل الذي يخدم التنمية ويبعث على الثقة ويشجع الاستثمار الخارجي والداخلي، ويجعل في الميزانية العامة هوامش واسعة للاستجابة للطلبات الاجتماعية والاستثمار في القطاعات الاجتماعية ومن ثم القدرة على التقليص بين الفوارق الفئوية والمجالية.

إنها الشجاعة السياسية التي لا تملكها إلا حكومة ذات غيرة وطنية صادقة ورؤية واضحة، وتملك رصيدا من الثقة الشعبية وتراهن على الحدس الشعبي الفطري المدرك بأنها حكومة في خدمته وأنها منه واليه.

إنها الشجاعة السياسية التي تمكن من تدبير السنوات العجاف قبل أن يأتي العام الذي يغاث فيه الناس وفيه يعصرون، إنها الجرأة السياسية التي هي في طريقها لتصحيح الاختلالات والتغلب على مخلفات التعامل مع قضايا الإصلاح بمنظور يغلب المردود أوالخسارة الانتخابية ذلك أنه كان يتم التعامل مع مشكلات تنذر بتوريث البلاد اختلالات بنيوية بتركها مطروحة وعدم الاقتراب منها في انتظار مرور الزمن الانتخابي.

ولأن الإصلاحات الهيكلية الكبرى مهما بدت مكلفة في المدى القصير أوصعبة في ظل ثقافة سياسية قائمة على المزايدة والشعبوية، فإنها ما تلبث أن تكشف ولوبعد حين عن ثمارها الإيجابية، مبشرة بالخروج من عنق الزجاجة إلى فضاء الإصلاح والإنجاز.

ولكننا نقولها أصلا بالاستناد إلى ما هوأبعد من ذلك أي في الارتباط بالاختيارات الاستراتيجية الكبرى والمبادرات الاستباقية التي جعلت المغرب والتجربة المغربية استثناء جعلته ينجومن عدد من العواصف التي عصفت باستقرارعدد من دول المنطقة وما زالت تهدد بعضا منها الآخر .

إن مشروع قانون المالية الذي بين أيدينا، يندرج في إطار تكريس «المغرب الصاعد».

إن الحصيلة المشرفة لحكومة التحول الديمقراطي، أدت إلى تعزيز الثقة في النموذج الديمقراطي التنموي المغربي، وهي كفيلة بتدعيم ركائز الإصلاح في ظل الاستقرار، وهوالمسار الذي ينبغي تقويته وتعزيزه.

وفي هذا الإطار نحيي الحكومة على مقاربتها القائمة على مباشرة الإصلاحات التي تقتضيها المصلحة الوطنية وليس تلك التي تؤمن ارتفاع الأسهم الانتخابية فقط. «فأما الزبد فيذهب

جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض» وهي مناسبة لكي نتوجه إلى إخواننا وزملائنا في المعارضة البرلمانية، بالقول : إن التداول السلمي والتناوب الديمقراطي على السلطة لا يكتمل إلا بوجود أغلبية مسؤولة مقابل معارضة مسؤولة أيضا. إننا في مرحلة تأسيسية تتجاوز متطلباتها الزمن الحكومي، كما أن إنجاحها يتجاوز قدرات وإمكانات الحكومة بمفردها، كما أن كسب رهانها لا يوفر عائدا للحكومة بمفردها وإنما للأمة المغربية برمتها.

إننا نعيش مرحلة تأسيسية، بحاجة إلى تظافر وتكامل مجهودات جميع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والمدنيين وغيرهم، كما أن الرابح الأول والأخير فيها هوالوطن وليس هذا الطرف أوذاك. بل إننا نجزم بأن البناء الديمقراطي المنشود والتحاق المغرب بنادي الدول الصاعدة، بحاجة حقيقية إلى معارضة وطنية ومسؤولة، تكون شراستها في انتقاداتها البناءة وبدائلها الإبداعية وخطابها الجاد، الواضح والمسؤول، كما نؤكد أنه لا مجال لأي تناوب ديمقراطي بدون معارضة مسؤولة وقوية ومؤهلة لنيل ثقة المواطنين بما تحوزه من رؤية بديلة ومصداقية راسخة.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
إخواني وأخواتي النواب.

إننا اليوم بصدد مدارسة مشروع قانون للمالية برسم سنة مالية حاسمة من عمر هذه الولاية التأسيسية :

إنها سنة انتخابية وهي بذلك تكتسي أهمية خاصة وتاريخية، وذلك نظرا لجملة اعتبارات أهمها :
أولا : لأنها تمثل فرصة ثانية لتأكيد سير المغرب باتجاه البناء الديمقراطي عبر تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وكفيلة بإفراز مؤسسات تمثيلية ذات مصداقية تعكس وتجسد سيادة الأمة التي تمارسها بطريقة غير مباشرة عبر اختيار ممثليها.

إنها فرصتنا جميعا لتكريس الاختيار الديمقراطي الذي يجسد التوجه نحوتعزيز اللامركزية وتعزيز ثقة المواطن في الحياة السياسية.

ثانيا: لأنها تمكن الدولة المغربية من الانتقال إلى جهوية متقدمة، تزيد من انخراط المواطنين في تدبير شؤونهم الجهوية، كما توفر إطارا نوعيا وتفتح مسارا جديدا لتدبير ملف قضيتنا الوطنية عبر تفعيل الجهوية المتقدمة إضافة إلى تفعيل النموذج التنموي الجديد لأقاليمنا الجنوبية.

ثالثا : لأنها ستفضي في نهايتها إلى تشكيل الغرفة الثانية وفق القواعد الدستورية والتشريعية الجديدة، سواء من حيث تركيبتها أواختصاصاتها وأدوارها.

وغني عن البيان أن الانتخابات التشريعية للخامس وعشرين من نونبر 2011 قد شكلت محطة أولى لتصحيح المسار التراجعي عن المنهجية الديمقراطية وما أعقبه من نهج تحكمي، وذلك عبر انبثاق أول حكومة مغربية عن صناديق الاقتراع واستنادها تبعا لذلك إلى مشروعية انتخابية، كما أنها شكلت لبنة أساسية في مجال تعزيز ثقة المواطن في الحياة السياسية بصفة عامة وفي العملية الانتخابية بشكل خاص، وذلك حينما يجد انعكاسا مباشرا لتصويته على مستوى تولي مناصب المسؤولية في تدبير الشأن العام.

وهكذا، فإن المسلسل الانتخابي الذي ستشهده بلادنا ابتداء من ماي 2015 يكتسي أهميته الخاصة من هذه الزاوية.

وإذا كنا حضرات السيدات والسادة، نبارك المقاربة الحكومية والمتمثلة في الإعلان المبكر عن أجندة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وتدشين مسلسل المشاورات مع مختلف الأحزاب السياسية حول مسودات النصوص التشريعية ذات الصلة، وتأكيد الإشراف العام والسياسي للسيد رئيس الحكومة عليها، تعزيزا لمكانته الدستورية باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية التي تمارسها الحكومة وفق منطوق الدستور، وهوالأمر المعمول به في عدد كبير من الدول الديمقراطية والأنظمة البرلمانية، فإننا في المقابل نشدد التحذير من كل عمليات الإفساد الانتخابي ومن عودة التحكم، ونطالب بأن تتحلى السلطة باليقظة اللازمة والضرب على أيدي كل المتلاعبين. وإننا لنتطلع إلى أن تأتي النصوص التشريعية المتعلقة بالمنظومة الانتخابية متجاوبة مع روح الدستور الجديد ومساهمة في عقلنة المشهد السياسي وتمكين المجالس والمؤسسات المنتخبة من صلاحيات حقيقية.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
حضرات السيدات النائبات والسادة النواب.

إن سنة 2015، هي أيضا سنة حاسمة في مسار تنزيل الإصلاحات الكبرى والهيكلية:

إنها سنة لمواصلة المجهود الجبار على مستوى توفير البنى التحتية من طرق وطرق سيارة وموانئ وغيرها.

إنها سنة لإرساء دعائم السلطة القضائية، باعتبارها سلطة مستقلة، وذلك عبر تنزيل مخرجات الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، وعلى رأسها إخراج القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والقانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، وإن الوجه الآخر لتفعيل أوراش «ميثاق إصلاح منظومة العدالة» هومحاربة الفساد الذي

يتطلب إرساء دعائم قضاء مستقل ونزيه ينظر بشكل فعال وناجع في الملفات المحالة عليه.

وبهذا الخصوص لابد من التنويه بالمجهود الحكومي بصفة عامة وبمجهودات السيد وزير العدل والحريات، خاصة في مجال إحالة تقارير المجلس الأعلى للحسابات وتقارير المفتشية العامة للمالية وغيرها، على القضاء ونسجل هنا أن عموم المغاربة يتطلعون إلى أن يبت القضاء في آلاف قضايا الفساد المحالة عليه، وهوالأمر الذي من شأنه أن يجسد عمليا ربط المسؤولية بالمحاسبة ويضع حدا لسياسة اللاعقاب، كما من شأنه أن يعزز ثقة المواطن في مسار الإصلاح في ظل الاستقرار.

إن سنة 2015، هي أيضا سنة تنزيل مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية وترجمتها إلى نصوص تشريعية وتنظيمية وتدابير وسياسات عمومية، بما يمكن من توفير إطار قانوني وتنظيمي جديد يمكن مؤسسات المجتمع المدني من الاضطلاع بمهامها في إطار الديمقراطية التشاركية وإتقان أدوارها التنموية والتربوية والحقوقية وغيرها بإتقان. وهي أيضا سنة مواصلة توطيد الحريات والحقوق، باعتبارها التزاما دستوريا هاما، كما أنها واحدة من دعامات البناء الديمقراطي.

في هذا الإطار نسجل بإيجابية سعي حكومتكم إلى تعزيز منظومة حقوق الإنسان كما نثمن جهودكم المضاعفة للنهوض بحرية الصحافة ونسجل التقدم الإيجابي الحاصل وإن كنا لن نرضى إلا بإنهاء حالات اعتقال الصحافيين بمناسبة قيامهم بعملهم الصحفي وإنهاء محاكمتهم على أساس قوانين لاعلاقة لها بمدونة الصحافة التي ننتظر إحالتها سريعا إلى البرلمان نظرا لأهميتها وأهمية مضامينها وعلى رأسها حذف العقوبات السالبة للحرية إضافة إلى النصوص التشريعية الأخرى ذات الصلة وفي طليعتها مشروع إحداث مجلس وطني مستقل للصحافة وفي السياق ذاته، نسجل معكم تزايد عدد الوقفات الاحتجاجية السلمية مما يؤشر على مزيد من توسيع الحريات إلا أننا نجدد رفضنا للاستعمال المفرط للقوة لتفريق المتظاهرين.

وفي مستوى آخر من توطيد الحقوق والحريات، ورغم الضجيج الإعلامي، لا يمكن إغفال مجهودات الحكومة في مجال النهوض بأوضاع المرأة وتقوية دور الأسرة داخل المجتمع والشروع في تنزيل الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة «إكرام» بوصفها خطة أفقية تستحضر احتياجات النساء وتدمجها في مختلف السياسات العمومية، وحرص الحكومة على توجه الدولة نحوتحقيق المناصفة، عبر الرفع من ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية واتخاذ القرار، إذ تؤكد المعطيات الإحصائية أن الحكومة ارتقت بنسبة النساء في هذه المناصب إلى أزيد من13 %،أي بارتفاع يفوق 100% خلال سنتين فقط، وهوما ندعو الحكومة إلى مواصلته بانسجام تام مع اعتماد معايير الكفاءة والاستحقاق في تولي المهام والمناصب بالنسبة للمواطنين والمواطنات.

كما نسجل اهتمام الحكومة بالنهوض بأوضاع الجالية المغربية بالخارج، تقديرا لهذه الفئة من المواطنين التي عانت من التهميش لسنوات عدة، حيث جاء دستور 2011 ليفرد لها فصولا بعينها 16،17،18و163 تؤكد على قيمتها وأدوارها في الرقي بصورة المغرب خارجيا وكذا في دعم نسيجه الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا الإطار فإننا نثمن ما جاء به البرنامج الحكومي بخصوص تطوير الأداء العمومي لتدبير شؤون وقضايا مغاربة العالم يتم عبر مدخل أساسي يتمثل في بناء رؤية وإستراتيجية وطنية طويلة المدى، تتطلب ضرورة تطوير العمل المؤسساتي المشترك، وتقوية قدرات القطاع المشرف على شؤون الجالية المغربية وإرساء شراكة استراتيجية مع الفاعلين المغاربة بالخارج وتقوية وإغناء العمل المشترك مع دول الاستقبال، فالتفعيل الأمثل للدستور يستدعي أن تكون لدينا إستراتيجية وطنية منبثقة عن رؤية واضحة المعالم وفي هذا الإطار فنحن نثمن التوجه الحكومي السليم لبلورة هذه الرؤية من أجل وضع الإستراتيجية الوطنية لصالح الجالية المغربية المقيمة بالخارج في أفق 2030 بما يهدف الى تطوير الأداء العام لخدمة قضايا مغاربة العالم في بعدها الثقافي والهوياتي.

وبخصوص المسالة اللغوية، فإننا نثمن اعتماد الحكومة لمقاربة شمولية ومندمجة، إلا أننا نطالب الحكومة بتسريع وثيرة الإنجاز لا سيما بالنسبة لحماية اللغة العربية والنهوض بها، وتفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية، وفي الوقت ذاته التعجيل بإقرار القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، في الحياة العامة وفي الإدارة والتعليم والإعلام ...

إن سنة 2015، هي أيضا سنة الشروع في إصلاح أنظمة التقاعد، وإننا إذ ننوه بجرأة الحكومة في العزم على مباشرة هذا الإصلاح الضروري والاستعجالي، كما ننوه بالمنطق الوطني في مقاربة عموم الإصلاحات ذات الكلفة المرتفعة، فإننا نثمن أيضا الرأي الاستشاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والذي يوافق الحكومة على استعجالية الإصلاح، كما يوفر مقترحات قابلة للمناقشة والتداول بشأنها وتفعيل المتفق عليه منها، من أجل تأمين استمرارية استفادة المتقاعدين من تقاعدهم.

وارتباطا بهذا الموضوع فإننا في فريق العدالة والتنمية نشيد بالدور الأساسي للنقابات الجادة التي جعلها الدستور فاعلا أساسيا لا محيد عنه في الدولة والمجتمع، كما أن لها أدوارا مهمة في البناء والإصلاح وفي توطيد السلم الاجتماعي بمفهومه الشامل في ظل التشبث بالدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للشغيلة. كما نعتبر أن النقابات الجادة والمواطنة شريك أساسي في مجالات التنمية والإصلاح، إلا أننا في المقابل نرفض أن يتم الاستخفاء وراء الإطارات النقابية لخدمة أجندات حزبية فاشلة.

وعلاقة بهذا الموضوع، فإننا نعتبر أن ممارسة الإضراب حق دستوري مشروع، ونؤكد أن ممارسة هذا الحق يؤشر على وجود جومن الديمقراطية والحرية والانفتاح السياسي، كما نسجل بإيجابية مستوى النضج والوعي الذي مر به إضراب يوم 29 أكتوبر 2014 سواء من

جهة احترام الحق في الإضراب كممارسة دستورية حضارية أومن جهة احترام وضمان حرية العمل والمسار العادي للحياة العامة، كما ننوه بتعبير الحكومة عن استعدادها لفتح حوار جاد ومسؤول حول مختلف القضايا وخاصة إصلاح نظام المعاشات المدنية الذي يكتسي طبيعة استعجالية ضمن منظور شمولي، مع تأكيدنا على أن إنجاح الحوار مسؤولية وطنية جماعية مشتركة تقتضي االإسراع بالإصلاحات الهيكلية المفروضة على البلاد، بغض النظر عن الأغلبية الحكومية التي تتولى مسؤولية التدبير الآن، وعن المزايدة السياسية والانتخابية المضرة في نهاية المطاف بنظام الحماية الاجتماعية وحقوق الأجيال في التقاعد.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
حضرات السيدات النائبات والسادة النواب.

إننا، خلال هذه السنة، مطالبون جميعا – كل من موقعه – إلى تحصين المكتسبات التي حققتها بلادنا على كافة المستويات الدستورية والسياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، وفي الوقت ذاته نحن مطالبون جميعا كذلك بأن نوحد جهودنا باتجاه رفع تحدي التأهيل النهائي والمستحق لبلادنا ضمن الدول الصاعدة، وما يقتضيه ذلك من رفع وثيرة الإنجاز لعموم الأوراش والإصلاحات في مختلف المستويات والمناحي، وفي هذا الإطار اسمحوا لي بالتأكيد على بعض المجالات الحيوية والتي ينبغي التركيز عليها كأولوية، بعد التعبئة المطلوبة إزاء قضيتنا الوطنية.

المجال الأول : هوالاستثمار في العنصر البشري عبر إصلاح منظومة التربية والتكوين في شموليتها، وإننا إذ نبارك بداية اشتغال المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بعد تنصيبه، كما نثمن المنتديات الجهوية للحوار، فإننا ننتظر أن يتم إقرار استراتيجية ناجعة كفيلة بالرفع من جودة المنظومة التعليمية، ومعالجة مختلف الاختلالات التي تعانيها، مشددين على اعتبار المسألة التعليمية قضية وطنية، لا مجال فيها للمزايدات السياسية والإيديولوجية التي تعيق أي إصلاح منشود، كما نؤكد في هذا الإطار على ضرورة إيجاد حل للإشكالية اللغوية في مجال التدريس في كل أسلاك التعليم، واعتماد البرامج والمناهج الملائمة لمتطلبات التنمية وسوق الشغل، مع إعطاء العناية اللازمة للتكوين المهني، وتأهيل الخريجين-فنيا ولغويا- لمواكبة التقدم التقني، والانخراط في المهن الجديدة للمغرب.وأملنا أن تفضي اللقاءات الجهوية وجولات الحوار الوطني إلى بلورة توصيات بإصلاح المدرسة والجامعة المغربيتين، والرفع من مردوديتهما.

المجال الثاني : التوجه بقوة أكبر نحوتغيير بنية نموذجنا التنموي كي يحظى الإنتاج الصناعي بمكانة أساسية في إطاره، كي يصبح الرافعة الأساسية للنمو، وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة التفعيل الأمثل للمخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية، كما نثمن كافة التدابير التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2015 وعلى رأسها إحداث صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات بغلاف مالي يقدر بثلاثة ملايير درهم.

المجال الثالث : نهج سياسة حازمة في مجال إتمام إصلاح الإدارة، وتحسين الحكامة في مختلف المرافق العمومية، وبذل المزيد من المجهودات في مجال محاربة الرشوة، بالرغم من كل المجهودات الطيبة التي بذلتها الحكومة، إضافة إلى تفعيل اللاتمركز الاداري بما يضمن التنزيل الفعال والمندمج للسياسات العمومية ويقوي أثرها على ظروف ومستوى عيش المواطنين بشكل متوازن.

المجال الرابع: استكمال إصلاح نظام المقاصة بمواصلة تطبيق نظام المقايسة بالنسبة للمواد البترولية وتحسين حكامة سلسلة نظام الدعم بما يضمن تحقيق الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة المقاصة عبر التوازن بين مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين خاصة الطبقة المتوسطة والفئات المعوزة وبين الحفاظ على التوازنات المالية في افق الاصلاح الشامل لصندوق المقاصة

المجال الخامس: مواصلة إصلاح النظام الجبائي، ننوه بما جاء به مشروع قانون المالية تنزيلا لتوصيات المناظرة الوطنية لسنة 2013 خاصة ما يتعلق بتوسيع النظام الضريبي وادماج القطاع غير المهيكل والتقليص من الاعفاءات الضريبية غير المجدية اقتصاديا واجتماعيا والتركيز على محاربة الغش والتملص الضريبي.

المجال السادس: المجال القروي والمناطق النائية،فبالرغم من المجهودات الهامة التي بذلتها الحكومة في هذا الإطار، لا سيما بالرفع من الاعتمادات المرصودة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية خلال السنتين الأوليتين من عمر حكومتكم من 500 مليون درهم إلى 2مليار درهم، مع إحداث لجنة بين وزارية، إضافة إلى البرامج المسطرة من مختلف القطاعات الحكومية، إلا أننا ندعوإلى تفعيل هذا الصندوق والرفع من فعالية البرامج الممولة من طرفه، أملا في تدارك النقص الكبير التي تعانيه البادية المغربية والمناطق الجبلية، مع الاهتمام أكثر بالفلاح الصغير، بما يحقق مزيدا من العدالة الاجتماعية والمجالية.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
حضرات السيدات النائبات والسادة النواب.

يمكن أن نقول على وجه الإجمال أننا من جهة معتزون بالإنجازات الهامة التي حققتها حكومتكم : «حكومة التحول الديمقراطي». وهي الإنجازات التي يؤشر عليها المنحى التصاعدي في ترجمة التزامات البرنامج الحكومي رغم كل الإكراهات والصعوبات؛

وهي الإنجازات التي تتجسد في مباشرة الإصلاحات الكبرى المهيكلة منها،وبخاصة مواصلة إخراج القوانين التنظيمية المرتبطة بتنزيل مقتضيات الدستور وتعزيز المقاربة التشاركية في عدد من الملفات الكبرى للإصلاح سواء مع الفاعلين السياسيين أوالمهنيين أوالأكاديميين أوالمدنيين، أومع الهيئات الدستورية.

وهي الإنجازات التي تدل عليها عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من قبيل التحكم في العجز والتحسن في نسبة النموالتحسن المطرد في مناخ الأعمال كما تشهد على ذلك تصنيفات عدد من الجهات الدولية المختصة، واستمرار تدفق الاستثمارات والأداء الإيجابي المضطرد لعدد من مكونات الاقتصاد الوطني خاصة في مجال الصناعة وفي عدد من المجالات الاجتماعية التي توفرت شروطٌ أفضل لتحسين مؤشراتها بفضل الإصلاح التدريجي لصندوق المقاصة وتوجيه جزء من الاعتمادات التي كانت ترصد له إلى تلك المجالات.

إنها الإنجازات التي تجلب الثقة في بلدنا وفي اقتصاده، وفي هذا الإطار نُذَكِّر ب:

- الحفاظ على التصنيف السيادي لبلادنا في (Fitch-raitings) درجة الاستثمار (Investment Grade) ؛
- استرجاع تنقيط الآفاق المستقبلية لبلادنا من "سالبة" إلى "مستقرة" في مؤشر standar & poor's ؛
- اللجوء الموفق للسوق المالي الدولي ؛
- تجديد الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي حول السيولة 6 مليار في ظل سنتين ؛
- تقدم 5 درجات في مؤشر التنافسية العالمية ؛
- الترشح في اطار البرنامج الثاني في ظل برنامج تحدي الألفية ؛
- خروج المغرب من المنطقة الرمادية فيما يتعلق بغسل وتهريب الأموال ؛
- تدفق الاستثمارات الأجنبية 40 مليار في 2013 ؛
- الحفاظ على حجم تحويلات مغاربة العالم ؛

- تجاوز 10 مليون سائح لأول مرة في تاريخ المغرب في سنة 2013 ؛
- التحسن الكبير لمستوى النجاعة: الانتقال من المرتبة 72 إلى المرتبة 50 عالميا ؛
- (Doing Business) الكل يعلم أثره على الاستثمار وثقة المؤسسات المانحة للمغرب، فبعد أن ربحنا السنة الماضية 10 نقط، فإننا اليوم تمكنا من ربح 16 نقطة، مسجلين بذلك ثاني أحسن تطور في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهي مسالة لا يمكن الالتفاف عنها ولا ينكرها إلا جاحد أوحاسد ؛
- التقدم في مؤشر التنافسية العالمية لبلادنا بـ 5 درجات بالصعود إلى المرتبة 72/144 في الترتيب العالمي حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول مؤشر التنافسية 2014-2015.

إنها الإنجازات التي ساهمت في إخراج بلادنا من وضعية يطبعها الاختناق والاحتقان واهتزاز الثقة في المؤسسات في ظل مناخ إقليمي مضطرب إلى مرحلة الاستقرار وتعزيز الثقة وإيقاف المسار التراجعي على أكثر من صعيد واستئناف مسار الإصلاح بما يعزز الأمل في المستقبل ويدعونا للافتخار بمغربيتنا والثقة في المغرب الصاعد.

والله من وراء القصد وهويهدي سواء السبيل.

مداخلة النائب مصطفى إبراهيمي

- الشق الاقتصادي -

بسم الله الرحمان الرحيم ؛
السيد الرئيس المحترم ؛
السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
حضرات السيدات النائبات والسادة النواب المحترمين.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية للمساهمة في النقاش العام حول مشروع قانون المالية لسنة 2015، مركزا على الشق الاقتصادي والمالي للمشروع، وقبل تقديم عناصر مداخلتي اسمحوا لي بداية أن أشيد بالعمل الجاد والنوعي الذي تقوم به أطر وموظفي القطاعات الوزارية وفي مقدمتهم أطر وزارة الاقتصاد والمالية بتوفير الوثائق والتقارير المواكبة لمشروع القانون والذي يعد أهم مشروع تتم مدارسته سنويا داخل المؤسسة التشريعية.

كما يسعدني أن أنوه بالسادة الوزراء على الجرأة في معالجة الملفات الحساسة وإثارة الاشكالات الحقيقية التي ترهن المستقبل الاقتصادي لبلادنا .

إذا كنا في فريق العدالة والتنمية قد وصفنا مشروع قانون المالية لسنة 2014 بقانون التحدي والاصلاح والتوازن، فإننا في فريق العدالة والتنمية وكافة مكونات الاغلبية الحكومية نثمن عاليا ما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2015 من سياسة ارادية جديدة مبنية على روح الالتزام بما سطر في البرنامج الحكومي والتطلع لبناء اقتصاد قوي متنوع الروافد ومنتج للثروة وضامن لتوزيع عادل لثمار النمو. بحيث تم ولأول مرة وضع الأسس الأولية لتوجيه الاقتصاد الوطني نحوالتصنيع وجعل مشروع قانون المالية لسنة 2015 منعطفا أساسيا في مسار تثمين وتحصين وتجديد وتأهيل النموذج التنموي المغربي، للدخول النهائي والمستحق في نادي الدول الصاعدة استجابة لما جاء في خطاب صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله بمناسبة ثورة الملك والشعب «...لقد بلغ نموذجنا التنموي مرحلة من النضج، تجعله مؤهلا للدخول النهائي والمستحق ضمن الدول الصاعدة. إلا أن السنوات القادمة ستكون حاسمة لتحصين المكاسب، وتقويم الاختلالات، وتحفيز النموالاستثمار».

وفي هذا الإطار وقبل تحليل التوجهات العامة والتدابير والإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية اسمحوا لي أن أقف عند السياق العام الذي طبع مرحلة إعداد هذا المشروع والذي أثر لا محالة في صياغة الفرضيات التي بني عليها.

I. سياق دولي مضطرب وتحديات اقتصادية وتنموية وطنية صعبة

تميزت مرحلة إعداد مشروع قانون المالية باستمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وانكماش التجارة الدولية والطلب الموجه للمغرب، وتسجيل استمرار الانكماش الاقتصادي

بدول الأوروبحيث انخفضت نسبة النمولمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE إلى 0.8%، فمنطقة اليوروالتي تعد الشريك الاقتصادي التقليدي لبلادنا تعرف ركودا اقتصاديا حادا بسبب الأزمة الأوكرانية وتأخر تنزيل الاصلاحات الاقتصادية بمجموعة من البلدان الاوروبية، إضافة إلى استمرار الاضطرابات الجيوسياسية خاصة بمنطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

أما على الصعيد الوطني فالتحديات الاقتصادية والتنموية بالمغرب لازالت متمثلة في استمرار عجز الميزانية والارتفاع النسبي للمديونية العمومية وضغط كتلة الأجور وخدمة الدين العمومي والتضخم وهي نتيجة لتراكمات لتدبير حكومات سابقة.

لكن وبالرغم من هذه الظرفية المضطربة والصعبة، نحن مستوعبون بضرورة التحلي بالشجاعة والجرأة اللازمة لتجاوزها وهوالامر المعهود في هذه الحكومة التي استطاعت فعلا إصلاح المقاصة مكّنت من خلاله توفير 22 مليار درهم ما بين 2012 و2014، وهومن الملفات الملتهبة التي نخرت بنية الميزانية العامة لبلادنا لسنوات عدة لم تستطع أي حكومة سابقة الاقتراب منه.

كما تمكنت الحكومة الحالية من رفع تحديات كبيرة ومنها استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية بتقليص العجز من 7,3 سنة 2012 إلى 5.4% من الناتج الداخلي الخام و4,9 % في 2014، بالمقابل رفعت من اعتمادات الاستثمار العمومي من 180 مليار ف 186 إلى 189 مليار درهم بالتتالي 2013 و2014 و2015، هذا الاستثماريعد حاليا المحرك الأساسي لإحداث الثروة والشغل وتعزيز التماسك الاجتماعي، كل ذلك يأتي في سياق الإصلاحات الجريئة التي باشرتها هذه الحكومة لملفات حساسة مثل إصلاح أنظمة التقاعد والمكتب الوطني الماء والكهرباء والتي تهربت الحكومات السابقة من معالجتها مما فاقم فاتورة الإصلاح.

II. التحكم في التوازنات الماكرواقتصادية

إننا في فريق العدالة والتنمية، نقول وبكل وعي ومسؤولية وبافتخار واعتزاز، أننا نثمن الاستعادة التدريجية لهذه التوازنات الماكرواقتصادية بصرف النظر عن كونها التزام حكومي صريح في البرنامج الذي صادق عليه البرلمان في 26 يناير 2012، إن هذا التوجه الصائب فرضته الوضعية الحرجة بل الكارثية التي وصلت إليها وضعية المالية العمومية من تفاقم عجز الميزانية وارتفاع المديونية كنتيجة حتمية لهذا العجز، وتدهور الحساب الجاري وتقلص الموجودات من العملة الصعبة التي كانت تقترب كلها من الخطوط الحمراء.

وفي هذا الصدد، وخلافا لما يسوق له البعض، بأن التحكم في التوازنات الماكر واقتصادية هونتاج املاءات صندوق النقد الدولي، والمغرب لم ولن يخفي في يوم من الأيام علاقته مع هذه المؤسسة وباقي المؤسسات المالية والنقدية الدولية والجهوية،فهذه المؤسسات شريك

أساسي لبلادنا وثقتها في الإصلاحات التي ينهجها المغرب تنعكس إيجابا على ثقة الممولين والمستثمرين، وفي استفادة المغرب من خط السيولة والائتمان الأول وتجديد الخط الثاني.

وبخصوص خط السيولة والائتمان وحتى لا يتم تغليط الراي العام الوطني على انه خط عادي ويمكن لأي دولة أن تحصل عليه بسهولة وأنه كلف الملايير، علينا كنواب نمثل الأمة داخل هذه المؤسسة التشريعية، الإقرار بأن المغرب هو البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي حصل على هذا الخط. مع التأكيد أن المغرب لم يستعمله وقد كلف ميزانية الدولة 212 مليون درهم مقابل ربح ما يناهز مليار درهم برسم الأعباء المالية، لأن المغرب تمكّن من الولوج الى السوق المالي الدولي بمعدل فائدة 3.5 % لاقتراض مليار يورو.

السيد الرئيس المحترم ؛
السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين ؛
حضرات السيدات النائبات والسادة النواب المحترمين.

يجب علينا الاعتراف بأن الحكومة الحالية تحملت، مسلحة بثقة جلالة الملك وبمساندة الشعب المغربي، وبجرأة سياسية وشجاعة قل نظيرها، المسؤولية كاملة لصون القرار الاقتصادي والمالي الوطني، وبالتالي دعم القرار السياسي السيادي لبلدنا العزيز وتفادي الإضرار بالنموذج التنموي التضامني وفقدان مصداقية بلادنا لدى الشركاء الاقتصاديين الأساسيين ولدى المستثمرين، لأننا كنا على وشك بوادر التقويم الهيكلي الذي يتذكره المغاربة جميعا في بداية الثمانينات من القرن الماضي والذي اكتوت بلهيبه الطبقات الفقيرة وقد عاش الكثير منا هذه الفترات العصيبة التي امتدت لعشر سنوات (1983-1993)جراء التقليص من الاعتمادات المخصصة للمرافق الاجتماعية من تعليم وصحة والبنيات التحية من مسالك قروية وطرق والماء الصالح للشرب والكهرباء...الخ.

- **عجز الميزانية**

لقد مكّنت الإجراءات المعتمدة والإصلاحات المنجزة من طرف الحكومة،على الرغم من كلفتها السياسية من تصحيح المسار الاقتصادي والمالي للمغرب بالاستعادة التدريجية للتوازنات الماكر واقتصادية.

وفي هذا الصدد، تم تقليص عجز الميزانية من 7,3 % سنة 2012 الى5,4 % سنة 2013 ومن المرتقب أن ينخفض هذا العجز إلى 4,9 % سنة 2014 وتم التحكم في عجز الحساب

الجاري من 9,7 % إلى 7,5 % ومن المرتقب أن يستقر في حدود 6 % في نهاية السنة الجارية والموجودات الخارجية من العملة الصعبة من 4 أشهر ويوم إلى 5 أشهر وأربعة أيام إلى متم شهر أكتوبر 2014.

إن التحكم في عجز الميزانية ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لتمكين الحكومة من التوفر على هامش مريح من الاعتمادات الكفيلة لتمويل السياسات الاجتماعية باعتبارها الرافعة الأساسية لسياسة اجتماعية عادلة، وتدعيم الاستقرار الاجتماعي بالمغرب وذلك بتمكين المغاربة من الاستفادة من التوزيع العادل لثمار نموبلدهم وضمان مناخ مستقر ومحفز على الاستثمار وتوفير الرؤية اللازمة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وتقوية جاذبية المغرب لجلب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الرأسمال الوطني لإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل لشبابنا وشاباتنا ولاسيما حاملي الشهادات وتهيئ بلادنا لولوج نادي الدول الصاعدة. كما أن هذا التحكم سيمكن لا محالة من الحد من تفاقم المديونية التي ترهن مستقبل الأجيال الصاعدة.

• المديونية

إن اللجوء إلى الاستدانة ليس أمرا سلبيا في حد ذاته، فكل الدول تلجأ إلى الاستدانة حتى الغنية منها الولايات المتحدة واليابان، ويتم ذلك في إطار الترخيص الممنوح من المؤسسة التشريعية إلى الحكومة لتمويل العجز الذي ينتج عن التوازن الذي يحدده قانون المالية، ولكن الإشكالية قد تكون في أوجه استعمال القروض المعبأة بحيث لا تكون الاستدانة سليمة إلا إذا تم تسخيرها لتمويل الاستثمارات المنتجة.

لكن، بفضل المجهودات التي بذلتها الحكومة لتقليص العجز، من المنتظر أن يصبح هذا الرصيد إيجابيا انطلاقا من سنة 2015، ما يعني تخصيص الاقتراض للتمويل الحصري لنفقات الاستثمار بدل تغطية جزء من النفقات العادية.

إن مستوى المديونية الذي أثير بخصوصه نقاش طويل وعريض مازال بعيدا عن الخط الأحمر الذي حدده صندوق النقد الدولي بالنسبة للدول الصاعدة في نسبة 70% حيث لا تتعدى مديونية الخزينة 64%.

ويبقى مستوى المديونية ببلادنا مقبولا مقارنة مع ما كان عليه في بداية العشرية الماضية حيث سجل 68,1% سنة 2000، هذا وقد أكدت آخر دراسة قام بها صندوق النقد الدولي عن استمرارية دين الخزينة في حالة تعرض الإقتصاد المغربي لصدمات تتعلق بمعدل النمو، الرصيد العادي الأولي، أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

إن الحكومة بالسياسة التي اعتمدتها بخصوص المديونية استطاعت تصحيح وضعا لواستمر لرهنَ متسقبل بلادنا اقتصاديا وماليا، هذا بالإضافة إلى أن المشروع الجديد للقانون التنظيمي للمالية يضم تأطيرا أكثر دقة لتدبير الدين العمومي.

III. تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني

• تنامي الاشعاع الدولي للمغرب وتحسن صورته

تزامن تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2015 مع تقديم رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية للولاية الحكومية والتي تميزت بنتائج متميزة وبمنجزات جد هامة لا يسعنا الّا أن نشيد بها ونثمنها عالية وعلى الرغم من الإكراهات والصعوبات الداخلية والخارجية، وبفضل السياسة المتبعة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله والاصلاحات الهيكلية المبرمجة اوالسارية المفعول،وبفضل نتيجة العمل الدؤوب والمتواصل تنامى الدور الإشعاعي للمغرب على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي هذا الاطار:

- نذكر بالزيارات الملكية الميمونة والناجحة بكل المقاييس للعديد من الدول الافريقية في اطار قناعة المغرب في كون التنمية في افريقيا تستوجب توطيد التعاون جنوب-جنوب وتقوية الاندماج والتكامل الجهوي الاقتصادي والمالي للقارة؛
- احتضان المملكة المغربية للدورة التاسعة للمنتدى الاقتصادي الإفريقي التي تم تنظيمه في مراكش من 12 إلى 17 أكتوبر 2014 من طرف اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله. علما أن هذه الدورة عرفت حضور 1400 مشارك يمثلون 68 دولة منها 53 دولة افريقية،تميزت بحضور أشغالها رئيسين افريقيين كبيرين هما رئيس جمهورية الكوت ديفوار ورئيس جمهورية السنغال، وتعقد لأول مرة خارج مقرها بأديس أبابا؛
- احتضان القطب المالي للدار البيضاء لصندوق إفريقيا 50 حيث تم اختيار المغرب من بين 9 دول قدمت ترشيحها لاحتضان هذا الصندوق؛
- المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش نوفمبر 2014
- موافقة المملكة المغربية أثناء الزيارة الملكية الميمونة والناجحة بكل المقاييس للولايات المتحدة الأمريكية لعقد أشغال القمة العالمية الخامسة لريادة الأعمال الذي أطلقه الرئيس باراك أوباما سنة 2009 وستجمع أكثر من 3000 مشارك وهومنتدى حكومي يروم مد الجسور بين رجال الأعمال والأبناك والمقرضين والمستثمرين وغيرهم في الولايات المتحدة والمجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم.

• تعزيز ثقة المستثمرين والشركاء الدوليين والمؤسسات الدولية

وفي هذا الصدد، نشير إلى أنه وبفضل الإصلاحات الهيكلية التي اعتمدتها الحكومة فقد:

- حافظ المغرب على التصنيف السيادي في درجة الاستثمار (Investment Grade) من طرف وكالة التنقيط فيتش رايتين وفي تقريرها ليوم السبت 25 أكتوبر 2014 فقد تم تأكيد هذا التصنيف بعد المراجعة التي قامت بها الوكالة لبلدنا مؤخرا.
- حافظ المغرب على التصنيف السيادي في درجة الاستثمار (Investment Grade) مع

استرجاع تنقيط الآفاق المستقبلية من "سالبة" إلى "مستقرة" من طرف وكالة التنقيط ستنداراند بورس

- موافقة صندوق النقد الدولي على تجديد خط الوقاية والسيولة لسنتين إضافيتين في حدود 4 مليار دولار علما ان المغرب لم يستعمل الخط الأول ونتمنى ألا تضطر الحكومة الى استعمال الخط الثاني
- تحسين ترتيب المغرب في مناخ الإعمال حيث انه تم ربح 16 نقطة اذ اصبح ترتيب المغرب في اكتوبر 2014 71 من اصل 189 دولة. إن التقدم الملموس الذي حاول البعض تبخيسه وكان الامر لا يتعلق بنجاح المغرب لم يأت صدفة، بل نتيجة عمل دؤوب ومتواصل ومسؤول. اذ انه منذ ماي 2012 اجتمعت اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال برئاسة السيد رئيس الحكومة خمس مرات، بحكم أن الحكومة تعتبر أن مناخ الأعمال وأن صورة المغرب وتنافسيته ذات أهمية بالغة .
- تحسين المغرب في مؤشر التنافسية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس ب 5 درجات (72/144)
- تحسين ترتيب القطب المالي للدار البيضاء في مؤشر (Gobal financial centers index GFCI) من 62 الى 51 وهوثاني مركز مالي بعد جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا وفي اقل من سنة.

• تحسن مؤشرات الاقتصاد الوطني

ندرك جميعا أن مشروع قانون المالية لسنة 2015 يتم في ظل استمرار الظرفية الاقتصادية الحالية المتسمة باستمرار الركود في بلدان منطقة اليورو- الشريك الاقتصادي الرئيسي لبلادنا ولاسيما فرنسا واسبانيا وكذا المستوى المرتفع لأسعار المواد الطاقية. وبهذا الخصوص لابأس أن نذكر بالمعطيات المحينة لنسب النموالتي تمت مراجعتها من طرف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE وهي على النحوالآتي:

- بالنسبة للعالم 3.3% سنة 2014 و 3.8% برسم سنه 2015 ؛
- بالنسبة لمنطقة اليورو0,8% سنة 2014 و 1,3% برسم سنه 2015 ؛
- بالنسبة لفرنسا 0,4% سنة و2014 و 1% برسم سنه 2015 ؛
- بالنسبة لإسبانيا 1,3% سنة 2014 و 1,3% برسم سنه 2015.

وعلى الرغم من ذلك، تمكن المغرب من الحفاظ على الاحتياطيات الخارجية في مستوى أزيد من 5 اشهر من الواردات من السلع والخدمات. كما سجلت مؤشرات المبادلات الخارجية المرتبطة بديناميكية النموتحسنا ملموسا خلال هذه السنة أي إلى متم شهر اكتوبر 2014 ونذكر منها على الخصوص :

- انخفاض العجز التجاري ب 9.4 مليار درهم أي انخفاض بمعدل 5.6%؛
- تحسن تحويلات مغاربة العالم رغم الظرفية الصعبة التي تعيشها منطقة الأورو، حيث

وصلت إلى حوالي 50 مليار درهم أي بزيادة 0,7% ؛

- تحسن عائدات السياحة في نفس الظرفية بزيادة 1% لتصل الى 49,9 مليار درهم ؛
- ارتفاع الصادرات المغربية باستثناء الفوسفاط، وذلك بفضل تطور صناعة السيارات (29%+) والصناعات الغذائية (5.3%+) والصناعات الالكترونية (25.3%+) وصناعة الطائرات (2% +)؛
- ارتفاع جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية، حيث وصلت مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة 25.5 مليار درهم .

IV. النهج الاصلاحي وأثره على النهوض بمقومات الاقتصاد الوطني

السيد الرئيس المحترم ؛
السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
حضرات السيدات النائبات والسادة النواب المحترمين.

في إطار الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي، شرعت الحكومة في التنزيل التدريجي لإصلاح نظام المقاصة وتعهدت في مواصلة هذا الإصلاح في مشروع قانون المالية 2015 الذي نحن بصدد مناقشته.

إن إصلاح نظام المقاصة ليس مجرد إصلاح تقني يحلوللبعض أن يروجه أوأنه ليس سوى عملية محاسباتية بسيطة كما يدعي البعض الاخر، وإن كان الأمر كذلك فمن حقنا ومعنا الشعب المغربي أن نتساءل لماذا لم تقدم الحكومات السابقة على تنزيل هذا الإصلاح؟ ولماذا لم تتم مباشرته في الوقت المناسب؟ علما أنّ تكلفته مقدور عليها إذ لا تتجاوز بضعة ملايير من الدراهم في السنة؟ ولماذا تركت هذا النظام ينخر ميزانية الدولة طيلة عقد من الزمن وحرمت بذلك فئات عريضة من المواطنين والمواطنات من توسيع الخدمات الاجتماعية ولاسيما في قطاعي التعليم والصحة وتنمية العالم القروي والمناطق الجبلية التي نحاسب الحكومة اليوم على غياب سياسة مندمجة وقلة الاعتمادات لهذا العالم ولهذه المناطق ؟

لقد بينت الدراسات التي أنجزتها المؤسسات الدستورية الممثلة في مجلس المنافسة والمجلس الأعلى للحسابات أن هذا النظام لا تستفيد منه بالأساس الطبقات الفقيرة، ف20 % من الطبقات الميسورة تستحوذ على 43 % من دعم صندوق المقاصة و20 % الأكثر فقرا لا تستفيد إلاّ من 9 % من هذا الدعم، وبالأرقام مرة أخرى، وبرسم سنة 2012 بلغ حجم نفقات المقاصة 57 مليار درهم بمعنى أن 43 % من هذا الدعم أي 24,5 مليار درهم ذهبت

إلى جيوب الفئات الميسورة التي لا تستحق هذا الدعم وهوما يعادل ميزانية الاستثمار لسنة 2006 ويمثل هذا الرقم:

- 24 مستشفى جامعي نظير المستشفيين الجامعيين بوجدة أومراكش؛
- 2400 ثانوية تأهيلية؛
- 4800 مدرسة ابتدائية؛
- 100000 طبيب وأستاذ جامعي؛
- 480 كلم من الطرق السيارة؛
- 4500 كلم من الطرق المعبدة ؛
- الدعم المباشر ل 2 مليون أسرة معوزة بمعدل 1000 درهم في الشهر؛
- تكلفة انجاز مشروع تحويل فائض المياه من الشمال إلى الجنوب؛
- انجاز ممر تيشكا الذي عرف حوادث مأسوية ذهب ضحيتها العشرات من المواطنين...الخ.

لقد مكن إصلاح نظام المقاصة باعتماد نظام المقايسة والرفع التدريجي لدعم المحروقات من توفير 22 مليار درهم مابين 2012 و2014 ومن حقنا أن نطرح السؤال: ماذا استفاد المواطنون والمواطنات من تقليص نفقات المقاصة؟ وبعبارة أدق ماذا فعلت الحكومة بهذا المبلغ؟

لقد مكن هذا المبلغ من:

1. تمويل وتسوية بعض النفقات الاجتماعية التي تعزز النموذج المغربي المتميز المبني على التماسك الاجتماعي والتضامني

- الزيادة في من المنح الجامعية: 1,2 مليار درهم لفائدة 270 الف طالب وطالبة مقابل 162100 سنة 2011 بكلفة 710 مليون درهم
- الزيادة في اعتمادات الولوج إلى الدواء 2,4 مليار درهم سنة 2013مقابل 675 مليون درهم سنة 2011 ؛
- الزيادة من عدد المستفيدين ومن اعتمادات برنامج تيسير 738 مليون درهم و812 ألف مستفيد في الموسم الدراسي 2014-2015 مقابل 600 ألف مستفيد برسم الموسم الدراسي 2010-2011 وكلفة اجمالية تبلغ 492 مليون درهم؛
- الزيادة من عدد المستفيدين من عملية مليون محفظة ومن الاعتمادات المخصصة لها لتشمل 33914949 مستفيد بغلاف مالي يقدر ب 360مليون درهم؛
- الزيادة في عدد المستفيدين 7516127 بكلفة 1,024 مليار درهم مقابل 227 الف مستفيد بغلاف مالي في حدود 570 مليون درهم؛
- الزيادة في المساهمة المالية لصندوق التعويض عن فقدان الشغل، من 250 مليون درهم إلى 500 مليون درهم؛
- الزيادة في الحد الأدنى للأجر الصافي في الوظيفة العمومية ليبلغ 3000 درهم بكلفة 160مليون درهم؛

2. تدعيم خزينة المقاولات ولاسيما الصغرى والمتوسطة لتقوية تنافسية وتخفيف الاعباء المالية عليها، وفي هذا الإطار تم:

- تسديد 5,2 مليار درهم من الضريبة على القيمة المضافة سنة 2013، مقابل 3,8 مليار درهم سنة 2011؛
- أداء 3 مليار درهم من المتأخرات المتراكمة منذ سنوات على الأكاديميات الجهوية للتربية، برسم مشاريع أنجزت قبل 2010 ؛
- تقليص متأخرات الشركات البترولية من 14 مليار درهم الى اقل من 8 مليار درهم في متم سنة 2014 ؛
- تخصيص 2 مليار درهم لتسريع وتيرة أداء المتأخرات لفائدة المقاولات المترتبة بذمة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب برسم مشاريع انجزت قبل سنوات مجيئ الحكومة الحالية؛
- اداء 1,5 مليار درهم برسم دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم المعروف «المصدم butoir» وهومطلب قديم للمقاولات يعود لأزيد من 10 سنوات واستجابت له الحكومة في اطار دعم الثقة
- اداء 1,1 مليار درهم لإلغاء قاعدة الفاصل الزمني المتعلق بخصم الضريبة على القيمة المضافة، والمطبقة منذ سنوات وهوايضا مطلب قديم للمقاولات واستجابت له الحكومة.

بهذه الإجراءات غير المسبوقة تكون الحكومة قد ضخّت في خزينة المقاولات ما يعادل 13 مليار درهم، جزء كبير منها لم يكن مبرمجا ولكنه تمت تسويته عن طريق ما تم توفيره من اعتمادات صندوق المقاصة، وهكذا يتضح جليا أن ما تم توفيره من اعتمادات المقاصة مكّن من تمويل دعم التماسك الاجتماعي وتسوية متأخرات المقاولات والرفع من اعتمادات الاستثمار وايضا من تمويل جزء من العجز.

السيد الرئيس المحترم ؛
السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين ؛
حضرات السيدات النائبات والسادة النواب المحترمين.

اننا في فريق العدالة والتنمية وكافة مكونات الأغلبية الحكومية نُثمن عاليا ما جاء في مشروع قانون المالية 2015 من سياسة ارادية جديدة مبنية على روح الابتكار والابداع بحيث تم وضع الأسس الأولية لولوج نادي الدول الصاعدة كما جاء في خطاب صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله بمناسبة ثورة الملك والشعب وذلك بتجديد النموذج التنموي الذي تم اعتماده لعدة سنوات.

والاختيار الصائب لا يعني مطلقا استنفاد النموذج التنموي المبني على الطلب الداخلي لكل مقوماته بل كان من المفروض إعادة الاعتبار للتصنيع ولا سيما مع النتائج الجيدة والمشجعة التي حققتها المهن العالمية للمغرب من صناعة السيارات وأجزاء الطائرات والصناعات الإلكترونية مما يغري بانبثاق إقلاع صناعي حقيقي لبلدنا سيُمكّن عند نهاية مخطط التسريع الصناعي من رفع مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام ب 9 نقط من 14 الى 23 % ومن احداث 500 الف منصب شغل، ولهذا الغرض تمّ احداث صندوق التنمية الصناعية والاستثمار باعتمادات أولية بلغت 3 مليار درهم ستمكن من :

- تطوير النظم الإيكولوجية الصناعية بهدف خلق دينامية وعلاقة جديدة بين المجموعات والمقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة، مبنية على الاندماج والتكامل وتطوير شراكات ذات النفع المتبادل.
- وضع آليات الدعم المالي والتقني من خلال إحداث صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات بغلاف مالي يقدر ب 3 ملايير درهم، موازاة مع توفير عرض مالي وعقاري تنافسي؛
- تحسين تموقع المغرب في الأسواق الدولية وجعله قبلة للاستثمارات الأجنبية.

ان مشروع القانوني المالي الذي نناقشه اليوم استطاع لأول مرة وضع أسس مثينة من أجل دعم سياسة التصنيع ببلادنا وحافظ على سياسة إرادية لدعم الاستثمار وواصل دعم القطاعات الاجتماعية في ظل أزمة اقتصادية عالمية، يستحق منا كمكون من كمكونات الأغلبية كل الإشادة والتنويه، وهوما يدفعنا وبكل موضوعية في فريق العدالة والتنمية للتصويت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مداخلة مشتركة لشعبة المالية والتنمية الاقتصادية وشعبة القطاعات الانتاجية

- النائب رمضان بوعشرة -

مناقشة الميزانيات الفرعية
التابعة للجنة القطاعات المالية والتنمية الاقتصادية

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات المالية والتنمية الاقتصادية والتي لا يمكن في تقديرنا الحديث عنها دون استحضار السياق العام لمشروع قانون المالية 2015.

فإذا كان قانون المالية لسنة 2012 قانون إعادة التوازن، ولسنة 2013 قانون الاصلاح، ولسنة 2014 قانون التحدي بامتياز، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2015 هوقانون الالتزام وتحقيق الانجازات الجريئة لهذه الحكومة والوفاء بتعهداتها في البرنامج الحكومي رغم كل محاولات التشويش الفاشلة على الاصلاح، ففي بداية مناقشة المشروع بلجنة المالية والتنمية الاقتصادية نفاجأ بغياب نواب المعارضة بحجة مساندة إضراب سياسي، الغاية منه ابتزاز الحكومة والضغط عليها من اجل وقف مسلسل الاصلاحات.

وبالمناسبة نهئ الحكومة على موقفها النبيل ونجاحها في توفير كل الظروف اللازمة ليمر الاضراب بسلام، وهنا ندعوالحكومة للاسراع بالإعلان عن القانون التنظيمي للاضراب وقانون النقابات.

كما نشكر الحكومة على جوابها الذكي بإعلانها عن المفاجأة السارة في ربح المغرب ل 16 نقطة في مؤشر مناخ الأعمال ودعم الارامل ب 1050 درهم لكل ارملة، وهما رسالتان قويتان مفادهما حرص الحكومة على دعم الاقتصاد الوطني وتحسين أوضاع الفئات المستضعفة.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
حضرات السيدات النائبات والسادة النواب المحترمين .

سأستهل مداخلتي بتناول القطاعات التي درستها لجنة المالية والتنمية الاقتصادية والتي تعتبر من أهم المؤسسات التشريعية والتنفيذية التي تلعب دورا محوريا في تدبير المالية العمومية وتتبع وتقييم السياسات العمومية.

• رئاسة الحكومة

تحضى رئاسة الحكومة في ظل الدستور الجديد بمكانة سياسية واعتبارية غير مسبوقة في التاريخ المغربي، بحيث أصبح رئيس الحكومة يشرف على جميع المؤسسات التدبيرية والتنموية.

وعلى هذا الأساس ومن موقع اختصاص المؤسسة التشريعية وتفعيلا لأدوارها الرقابية أصبح من الضرورة إمداد السادة النواب بكل المعطيات والتقارير حول سير المؤسسات الدستورية والتنموية التابعة لرئاسة الحكومة تعزيزا لآليات العمل بين مؤسستي البرلمان والحكومة.

كما لايفوتني أن أشير إلى وضعية صندوق التنمية القروية والكوارث الطبيعية الذي تتداخل في تدبيره مجموعة من القطاعات الوزارية وفي مقدمتها وزارة الفلاحة وهومن الصناديق الخصوصية التي تحت إشراف السيد رئيس الحكومة وبالتالي ندعورئاسة الحكومة إلى الادلاء بتقارير صرف الاعتمادات المرصدة لهذا الصندوق سنوات 2012 و2013 و2014 والتي فاقت 2 مليار درهم.

• المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

ننوه بالجهود التي يبدلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ونعتبر تفعيل دوره الاستشاري أحد الآليات الهامة لتمكين مجلس النواب من امتلاك الخبرة اللازمة استشاريا واقتراحيا. مما يدعولربط علاقات وظيفية بينه وبين مجلس النواب، خاصة على مستوى أشغال اللجن والمهام التشريعية والرقابية، وتقييم السياسات العمومية.

لقد تأكد للجميع أن صناديق التقاعد في طريقها إلى الإفلاس وعدم تدخل الحكومة اليوم قبل غد سيحرم المتقاعد من استخلاص مستحقاته في المستقبل القريب، إذ صرفت الحكومة خلال سنة 2014 ما يناهز 1.4 مليون درهم، فكان من الضروري مباشرة الإصلاح، وإن كان مُرّا فإنه أضحى من اللازم الاقدام عليه بشكل استعجالي.

وهنا نثمن عاليا إحالة ملف التقاعد على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كخطوة استباقية لتفادي ما نهجه المشوشون على الإصلاح في محاولة لتعطيل إصدار قانون البنوك التشاركية الذي تنتظره فئات عريضة من المواطنين المنتمين أساسا للطبقة المتوسطة، وهنا نثمن عاليا تفعيل دور المؤسسات الدستورية التي كانت مجرد عبارات في الدساتير السابقة.

كما ننوه بجودة واحترافية التقارير الصادرة عن المجلس رغم محدودية وسائل العمل، كما ندعوالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لتسريع بإعداد دراسة حول الصفقات العمومية وتصنيف المقاولات وكذا إيجاد بديل للنموذج التنموي المغربي وفي إصدار الدراسة حول الرأسمال اللامادي.

• قطاع الاقتصاد والمالية:

يعتبر من أهم القطاعات الحكومية، نظرا للمهام المرتبطة بتدبير المالية العامة والتوقعات الاقتصادية، وتعتبر مناقشة ميزانيتها القطاعية مناسبة للوقوف على أهم المحاور المتعلقة بمهامها ودورها في الإصلاحات المهيكلة، وفي هذا السياق ننوه بالعمل الجبار الذي تقوم به أطر الوزارة سواء في مجال تحصيل المداخيل أوتتبع صرف النفقات وندعو إلى التسريع بإصلاح المنظومة القانونية للصفقات العمومية وتشجيع الاستثمارات من خلال تعبئة الأراضي وتطوير الأكرية الفلاحية وإنجاز التجهيزات العمومية.

إن أهم ما تميزت به المناقشة القطاعية لمشروع قانون المالية لسنة 2015 داخل اللجنة المالية، مقارنة مع باقي قوانين المالية التي عرفتها بلادنا في ظل الحكومات السابقة:

1. عدم لجوء الحكومة نهائيا للفصل 77 من الدستور
2. قبول 28 تعديلا منها 16 للمعارضة أي ما يزيد عن النصف وهذا دليل على التفاعل الايجابي مع مقترحات المعارضة الامر الذي يفند ادعاءات تهميش دورها في التشريع؛
3. إخراج ما يسمى ب «الصناديق السوداء» إلى النور وتسليط مصابيح النور عليها وجعلها «صناديق بيضاء صافية» بتقديم 3 صناديق تهم صندوق محاربة الغش الضريبي وصندوق الاموال المتأتية من الايداعات بالخزينة وكذا حساب مرصدات المصالح المالية، وهوالامر الذي يجسد وفاء الحكومة بما تعهدت به خلال مناقشة المادة 18 مكررة من قانون المالية لسنة 2013، والمادة 8 من مشروع القانون التنظيمي للمالية، مما يعزز شفافية وعقلنة ونجاعة تدبير هذه الحسابات.

وإننا في فريق العدالة والتنمية نحيي عاليا التجاوب الايجابي للحكومة مع تعديلات فرق الأغلبية التي همت أساسا:

- اعتبار وزير الاقتصاد والمالية الآمر بالصرف لهذه الحسابات ؛
- تحديد معايير المستفيدين من مواردها بنص تنظيمي ؛
- تخصيص النفقات المتعلقة بالأعمال الاجتماعية للتعاضديات والمؤسسات الاجتماعية وجمعيات موظفي وموظفات المديريات المعنية.

كما نثمن تعهد الحكومة بحذف القرارات السابقة المرتبطة بهذه الحسابات بنص تنظيمي، وإمداد المؤسسة التشريعية بالرصيد الحقيقي لهذه الحسابات خلال المشروع المالي المقبل.

نثمن عاليا التنزيل التدريجي لتوصيات المناظرة الوطنية للإصلاح الجبائي فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، نظرا لآثارها المباشرة على القدرة الشرائية والاقتصاد الوطني، لكن مع الاسف وكعادتها فإن المعارضة لا ترى سوى الجانب الفارغ من الكأس حيث أشاعت أن هذا الإجراء سيمس المائدة اليومية للمواطن المغربي، وهوادعاء باطل تبتغي به

حسابات ضيقة، ولعل مادة الشاي أحسن مثال على ذلك، بحيث تم تخفيض رسم استرادها من 32.6% إلى 2.5% مع العلم ان المعارضة بكل أطيافها شاركت ووافقت على توصيات الاصلاح الضريبي. وبالتالي يصدق عليها قول «أكل النعمة وسب الملة».

ونشكر الحكومة على التفاعل الايجابي مع مقترح الأغلبية بحذف المادة 8 من مشروع قانون المالية 2015 والتي تنص على عدم الحجز على أموال وممتلكات الدولة وننوه بالتزام نواب الاغلبية بحفظ المبدأ خلال مناقشة مشروع قانون المسطرة المدنية.

إن أهم مستجد في الجانب الاقتصادي، جاء به مشروع قانون المالية 2015 يهم تنزيل الحكومة للمخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية 2014-2020 وفاءا لما التزمت به في البرنامج الحكومي، الأمر الذي سيوجه اقتصانا الوطني نحوالتصنيع مما سيساهم في انخراط بلادنا ضمن الدول الصاعدة في المستقبل القريب ان شاء الله، والحد من ارتفاع معدل البطالة وخلق حوالي 500 ألف منصب شغل قار مع رفع حصة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام ب 9 نقط لتصل إلى 23 % وهذا المجهود يحتاج تنفيذه إلى:

1. اعطاء الاولوية لقطاعات النسيج والصناعات الغذائية وربط الاداءات بالقيمة المضافة
2. العمل على التقليص التدريجي للضريبة على الشركات والمقاولات الصناعية .
3. تحمل الدولة لجزء من التكاليف الاجتماعية لبعض المقاولات الصناعية

وختاما نشكر جميع أطر وموظفي القطاعات الوزارية على توفير كل الوثائق والتقارير المرافقة لنص مشروع قانون المالية 2015، ولا ننسى أطر وموظفي مجلس النواب الذين واصلوا الليل بالنهار من أجل مواكبة مناقشة ودراسة مشروع القانون المالي وهنا نستنكر وبشدة الغياب غير المفهوم وغير المقبول لجميع نواب فرق المعارضة أثناء مناقشة ميزانية مجلس النواب.

- **قطاع الشؤون العامة والحكامة:**

ننوه بعمل الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، في ورش إصلاح صندوق المقاصة، والذي بلغ مراحل متقدمة، مع تأكيد السيد الوزير على أن الإصلاح سيكون شاملا ومتدرجا، ويراعي تقوية تنافسية المقاولة الوطنية من جهة،والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين خاصة الفئات الفقيرة والفئة الدنيا من الطبقة المتوسطة،من خلال استهداف الفئات المعنية ودراسة الأثر لإجراءات الإصلاح بطريقة علمية ووفق مقاربة تشاركية ومتدرجة.

لقد التزمت الحكومة بالقيام بإصلاحات هيكلية جريئة لا تقبل التأخير أوالتأجيل،لعل أهمها ورش اصلاح المقاصة الذي اختارت فيه الحكومة وبكل جرأة تغليب المصلحة العليا للبلاد والخروج من الحسابات الانتخابيوية الضيقة ولوكانت على حساب شعبية حزبنا، وذلك عبر تمكين المستهدفين الحقيقيين من الأسر الهشة والمعوزة من الدعم، وضبط التوازنات الماكرواقتصادية .

ولقد تأكد أن تفاقم الوضعية الكارثية التي عرفها صندوق المقاصة كانت بسبب تلكؤ وتردد المسؤولين السابقين في اتخاذ قرارات واضحة، مما أدى إلى تراجعات مهولة لمؤشرات المالية العمومية وارتفاع نسب المديونية.

والحمد لله جاءت هذه الحكومة بكل شجاعة وجرأة، بإصلاح تدريجي وفوري، يريد البعض تقزيمه وتبخيسه بجعله مجرد اجراء معزول، وهذا ليس بغريب عن الخطابات التيئيسية للإصلاح الذي تعمل الحكومة جاهدة على تنزيله باتخاذ إجراءات تهم تقليص نفقات الصندوق واعتماد نظام المقايسة مما مكن من تراجع نفقات صندوق المقاصة من 55 مليار سنة 2012 إلى 23 مليار في مشروع قانون المالية لسنة 2015، الأمر الذي نوه به والي بنك المغرب والمجلس الاعلى للحسابات ومجموعة من المؤسسات الدولية بل حتى بعض النواب المسؤولين من المعارضة أثناء المناقشة العامة لقانون المالية لسنة 2014 أمام لجنة المالية.

ولمن يدعي عدم اعتماد مقاربة تشاركية في النقاش العمومي لمعضلة المقاصة، نذكره أنه كان أول من ترأس أشغال الاجتماعات التشاورية حول إصلاح صندوق المقاصة، ومن العيب أن يأتي اليوم وعلى هذه المنصة ويدعي خلاف ذلك «عار فعلا».

فهذا الاصلاح الجريئ مكن الحكومة من توفير اعتمادات وجهت أساسا لـ :

- الرفع من الحد الأدنى للأجور ؛
- الزيادة في الحد الأدنى للأجور في قطاع الوظيفة العمومية ليصل إلى 3.000 درهم ؛
- الرفع من الحد الأدنى للمعاشات ليبلغ 1000 درهم شهريا ؛
- تحمل كامل الدعم الموجه لغاز البوطان، والدقيق الوطني من القمح اللين ؛
- تفعيل صندوق التكافل العائلي ؛
- تعميم نظام المساعدة الطبية ؛
- توسيع قاعدة المستفيدين من برنامج «تيسير» ؛
- توسيع قاعدة المستفيدين من برنامج «مليون محفظة» ؛
- الزيادة في قيمة وعدد المنح للطلبة ؛
- خفض سعر أزيد من 1250 دواء سنة 2014 ؛
- تخصيص دعم مباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة قدره 1050 درهما ؛
- إحداث صندوق التعويض عن فقدان الشغل.

أليست هذه اصلاحات جديدة مهمة لدعم القدرة الشرائية وتحسين ظروف عيش الفئات الفقيرة والهشة؟ اللهم لا حسد.

وبالنسبة للماء والكهرباء نثمن إبرام الحكومة لتعاقد مع المكتب الوطني للماء والكهرباء بضخ ما يناهز 45 مليار درهم ما بين سنوات 2014-2017، ضمانا لتوفير الماء والكهرباء لعموم المواطنين، ونذكر من ينشر اشاعات الزيادات الممطرة، أن رئيس الحكومة صرح أمام البرلمان وبالمكشوف أن الزيادة لا تمس نهائيا أزيد 4.1 مليون أسرة مغربية، ولقد عبر عن استعداده للتنقل شخصيا لعين المكان وتدقيق مبالغ الفواتير المرتفعة مع المواطنين مباشرة.

كما نثمن خروج قانون المقاول الذاتي في عهد هذه الحكومة الاجتماعية والمناصرة للصناع والحرفيين والتجار الصغار، ويجب ضمان التنزيل السليم لمقتضيات هذا المشروع بما يساهم في انخراط هذه الشريحة في تنمية الاقتصاد الوطني والتسريع بتوفير التغطية الاجتماعية لها.

- **المندوبية السامية للتخطيط**

تعتبر هيئة الإحصاء والتخطيط مؤسسة ذات خصوصية في جميع الأنظمة، نظرا للحاجة الملحة للمعلومة الدقيقة في عملية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والمالية، وبرمجة الأوراش والمشاريع التنموية.

وفي هذا السياق نثمن مجهودات المندوبية من أجل إنجاز الاحصاء العام للسكان والسكنى الذي يجب استثمار نتائجه في تحديد السياسات العمومية والتقائية البرامج القطاعية ببلادنا.

تلكم السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة النواب، أهم المحاور المرتبطة بالمناقشة القطاعية لمشروع قانون المالية على مستوى لجنة المالية والتنمية الاقتصادية.

وفي الختام تبقى هذه الحكومة بما لديها من إرادة ومسؤولية عالية في الإصلاح وجرأة في تحقيق الإصلاح في مستوى التحديات والطموحات التي عبر عنها الشعب المغربي، وسنساندها لما فيه خير للبلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله.

مناقشة الميزانيات الفرعية
التابعة للجنة للقطاعات الإنتاجية

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

يشرفني أن أتقدم أمامكم بمداخلة فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الإنتاجية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015 حسب المحاور الآتية :

♦ قطاع الفلاحة

لا بد من التأكيد على ان استراتيجية مخطط المغرب الأخضر منذ انطلاقها سنة 2008 شكلت الركيزة الأساسية في القطاع الفلاحي وجعلت هذا القطاع يؤدي دورا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال رفع نسبة النمو للناتج الداخلي الخام (21 %) يمثل 124 مليار درهم، وتوفر فرص الشغل (36 %) وإنعاش التصدير 10 % من الصادرات الوطنية.

كما أن استهداف الفئة الهشة أدى إلى رفع ميزانية الاستثمار فاقت 217% مقارنة مع السنوات السابقة، حيث تم تعبئة 15 مليار درهم ما بين 2008 -2014 لتقديم الخدمات لأكثر من 9 ملايين من القرويين يعتمدون على الفلاحة في معيشتهم.

نسجل بإيجابية انخراط الوزارة في التفعيل التدريجي لبعض مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية من خلال هيكلة جديدة للميزانية مبنية على البرامج المنجزة من طرف الوزارة، وإعداد تقرير يقدم استراتيجية تنمية القطاع الفلاحي ويحصر التزامها المتعلق بالنتائج عبر مؤشرات تهم كل برنامج على حدة، وكذا بلورة ميزانية متعددة السنوات للفترة مابين 2015-2017 .

نثمن قرار الوزارة برفع ميزانية الاستثمار في هذا القانون في مجال تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية وفك العزلة بنسبة مهمة بلغت 15 % والتي فاقت المليار درهم، وهذا يؤشر على الأولوية التي توليها هذه الحكومة لساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية.

نثمن كذلك التطور المهم الدي عرفه القطاع الفلاحي على مستوى استعمال عوامل الانتاج وتوسيع عملية المكننة والاهتمام بعمليات استعمال المبيدات لحماية المنتوج من الأمراض

والحشرات. وبالمقابل نوصي ب :

- التسريع بإخراج وكالة تنمية المناطق الجبلية إلى حيز الوجود؛
- تقوية التأطير والتواصل والمواكبة وتكثيف الحملات التحسيسية والاستشارة الفلاحية لتأهيل الفلاحين الصغار والمتوسطين؛
- تقييم حصيلة الشراكة بين القطاع العام والخاص ومعالجة بعض الاختلالات المتعلقة بتطبيق دفاتر التحملات؛
- إعطاء الأهمية والأولوية لمعالجة إشكالية التسويق والتصدير:
- اعتماد آليات التنسيق والالتقائية في علاقتها بالمخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية بهدف النهوض بقطاع الصناعة الغذائية؛
- ضرورة الوقوف على حصيلة برامج التجميع الفلاحي وعقود البرامج مع الفيدراليات والجمعيات البين مهنية؛
- المزيد من الاهتمام بالفلاح الصغير والتعاونيات الفلاحية ومواكبة المنتوجات المحلية بالمناطق النائية على مستوى التثمين والتسويق؛
- تسريع وتيرة إنجاز مشاريع الري وتوسيع المناطق المسقية؛
- التسريع بتنزيل الاتفاقية الموقعة بين وزارة الفلاحة ووزارة الطاقة والمعادن فيما يخص برنامج استعمال الطاقة الشمسية لضخ مياه الري؛
- ضرورة الاهتمام أكثر بمعالجة إشكالية التحفيظ لتعبئة العقار؛
- التسريع بمعالجة إشكالية استغلال أراضي الجموع وفتحها في وجه الاستثمار ؛
- إعادة النظر في منظومة التأمين بهدف مواكبتها لمختلف أنواع النشاط الفلاحي وفئة الفلاحين وخصوصيات المناطق المستهدفة.

♦ القطاع غير المهيكل

يعرف القطاع غير المهيكل من وجهة نظرنا اشكاليات تتمثل في تحديد مفهوم هذا القطاع غير المنظم المسمى بالاقتصاد الأسود عند البعض. وأصبح يستدعي تشخيصا واضحا لهذه الظاهرة وأثارها على الاقتصاد الوطني والجانب الاجتماعي بالخصوص . حيث يعم مجموع القطاعات (الصناعة، التجارة، الفلاحة والخدمات)، فهوقطاع يتسم بعدم الاستقرار ولا نتوفر على معطيات دقيقة بشأنه خاصة وأنه في تزايد مستمر، وهناك بعض الأرقام تتكلم على أن إسهام القطاع غير المنظم بلغ في الناتج الداخلي بأزيد من 14.2 % ، ويمكن القول أن التنافس غير المتكافئ بين القطاعين يجعل العديد من المستثمرين يتحولون من القطاع المهيكل إلى غيره هروبا من الفاتورة الضريبية وطمعا في تحقيق أرباح في السر، وهذا يعيق الاستثمار العمومي . ولاشك ان كثرة الوثائق الإدارية وتقعد المساطر والإجراءات يشكلان أهم العوائق لعدم التعامل مع الإدارة الضريبية بالخصوص ؛ فعلى الرغم من الإصلاحات

الجبائية المتعاقبة التي شهدها المغرب منذ 1957، لا تزال العديد من القطاعات تحرم الخزينة من مداخيلها. ولتجاوز هذه الاشكالات نقترح مايلي :

- الانطلاق من المقولة التي تتبنونها «إدماج القطاع بدل محاربته»
- استحضار مهام الوكالة الوطنية لإدماج المقاولة الصغيرة والمتوسطة؛
- استحضار المجهودات التي بذلتها مديرية الضرائب؛
- استثمار المجهود الذي بذلته مديرية الضرائب: (إحصاء المكلفين لضريبة الأملاك العقارية والأنشطة التجارية والصناعية وإجبارهم بالتعامل بالفاتورة)
- ضرورة تطبيق القانون لإدماج الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة بشكل يجعلها تلتزم بالقواعد والأنظمة الجارية؛
- وضع إطار تشريعي وتنظيمي ملائم للقطاعات المنتجة؛
- إحداث نظام ضريبي وجبائي تحفيزي خاص ؛
- اتخاذ قرارات شجاعة لمواجهة الظاهرة مع حماية المشاريع غير المهيكلة وعدم وأدها وتأهيلها عبر التخفيف من العبء الضريبي والانتقال من التدبير الشخصاني إلى التدبير المؤسساتي؛
- تقوية الفرص المتاحة امام البرنامج الوطني المقاول الذاتي ؛
- مراجعة القانون المنظم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفتح الانخراط فيه للأحرار.
- وضع استراتيجية لتموقع الأسواق والمركبات التجارية داخل المدن؛
- تفعيل مراكز تدبير المحاسبة المعتمدة بالغرف المهنية؛
- تطوير منظومة المعايير الخاصة بالمواصفات الإجبارية للمواد المصنعة؛
- الرهان معقود على برنامج رواج في تجارة القرب؛
- تبني المقاربة التشاركية في التعامل مع القطاع غير المهيكل عبر انخراط الوزارة الوصية والسلطات العمومية والجماعات الترابية والغرف المهني والمنظمات المهنية وفق رؤية شمولية...
- إعداد تصور جديد للباعة الجائلين ؛
- دعم الجانب المتعلق بحماية المستهلك؛
- تقوية التدابير التي جاء بها قانون مالية 2013 والتي مكنت من إعلان 12 ألف وحدة إنتاجية التي انتقلت من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل،

إن القطاع غير المهيكل ظاهرة بنيوية مهددة للمقاولة الوطنية وعدم إدماجه في القطاع المهيكل هوهدر للمال العام وتخريب لميزانية الدولة. لذا أصبح من الضرورة عقد مناظرة وطنية حول القطاع غير المهيكل وإيجاد حلول عملية لمواكبة الظاهرة .

♦ الصناعة التقليدية

نثمن المجهودات التي قامت بها الوزارة للنهوض بالقطاع وذلك واضح من خلال رقم المعاملات (2.2 مليار درهم، حيث بلغت الصادرات 363.6 مليون درهم، 11.9 مليار درهم قيمة مضافة، ويشغل قطاع الصناعة التقليدية 394.923 صانع تقليدي و759 مقاولة صغرى ومتوسطة. لكن لا بد من التأكيد على أهمية إخراج بعض القوانين كقانون التعاونيات وقانون المقاول الذاتي التي ستدفع بالقطاع وتدمج الصانع التقليدي والقطاع التعاوني. كما ندعوإلى إلزامية اعتماد منتوج الصناعة التقليدية في البنايات والتجهيزات المتعلقة بالبنايات العمومية.

ونقترح في إطار النهوض بقطاع الصناعة التقليدية ما يلي :

- التعجيل بفتح نقاش حول تقييم استراتيجية 2015 واستشراف مستقبل وآفاق ما بعد رؤية 2015
- دعم الأنشطة الترويجية خلال هذه السنة بالمغرب وخارجه.
- اعتماد مناظرة وطنية سنوية لتقييم الحصيلة واستشراف الآفاق؛
- إعطاء الأولوية للترويج وإنعاش الصادرات بالتنسيق مع المركز المغربي لإنعاش الصادرات
- تفعيل المخططات الجهوية وعقود التنمية مع الفاعلين المرجعيين.
- مراعاة البعد الاجتماعي لدعم الصناع التقليديين (التغطية الصحية، التقاعد، السكن...)
- التسريع بإخراج القوانين المؤطرة للحرف؛
- الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي وضرورة مواكبة التعاونيات من خلال تفعيل القانون الجديد وتنزيل المخططات الجهوية لدعم الاقتصاد الاجتماعي.

♦ قطاع الصيد البحري

بداية نثمن جهود السيد الوزير والقائمين على قطاعي الفلاحة والصيد البحري، والتي تصل الليل بالنهار في خدمة المصلحة العامة والسير بالقطاعين إلى الأمام مع استراتيجية المغرب الأخضر وإستراتيجية اليوتيس.

ونظرا للوقت المحدود الذي لا يتسع للتفصيل ستنحصر المداخلة في هذا المجال، في رؤوس الأقلام بخصوص القضايا المرتبطة بالصيد البحري وهي على الشكل التالي:

• مؤشرات قطاع الصيد البحري

- القطاع يساهم في الناتج الداخلي الخام ويخلق فرص شغل مهمة على الصعيد الوطني.
- الإنتاج والحمد لله يفوق المليون طن في السنوات الأخير وسنة 2014 (خلال 9 أشهر الأولى) 959.433 طن بزيادة 1.9% ورقم معاملات 6.64 مليار درهم بزيادة 3% مقارنة مع سنة 2013، وبلغ حجم الصادرات 395783 طن بانخفاض -1 % ورقم معاملات 11مليار درهم بزيادة 4% .278

• الضريبة على القيمة المضافة TVA

فرض الضريبة على القيمة المضافة على عدد من مواد الصيد البحري في قانون المالية 2014 تضرر منها مهنيوالقطاع، فالأمل في الضريبة على القيمة المضافة هواسترجاع 20 % بعد أدائها في حين ان الصيد البحري ومواد الشباك ومحركات السفن، قطاع الغيار، آليات الرصد، الخشب لبناء السفن ومواد الصباغة، لا يمكن استرجاعها لأنها مستعملة ومتلاشية ولا يبقى إلا الزيادة على المستهلك وهوأمر في نظرنا يضعف القدرة الشرائية للمستهلك لذا وجب إعادة النظر في هذا الأمر، ونحن كفريق العدالة والتنمية مستعدين للتعاون والتفاعل بتعديلات تخص هذا الأمر، ونسائل السيد الوزير عن تضرر رقم معاملات الشركات خلال سنة 2014، الأمر الذي يؤدي مباشرة إلى تضرر الضريبة على القيمة المؤداة لخزينة الدولة.

• الراحة البيولوجية

الراحة البيولوجية بالنسبة للأسطول المغربي تمتد إلى 20 نونبر 2014 في حين أسطول الاتحاد الأوروبي بدأ الصيد منذ منتصف شهر أكتوبر 2014.

وهنا نتساءل عن سبب هذا التمييز وما هوتأثيره على التنافسية وعلى الثروة السمكية،كما نتساءل عن الكميات المصطادة من طرف الأسطول الأوروبي ولاسيما أن الكميات المصطادة من الطرف الأسطول الأوروبي تشكل أضعافا مضاعفة للكمية المصطادة من طرف الأسطول المغربي. فمثلا حسب المهنيين المغاربة فإن سفينة واحدة أوروبية تصطاد 50 طن من سمك الميرنا في 5 أيام، وهذه الكمية لا تصطادها السفينة المغربية إلا في 6 أشهر بحكم وسائل الصيد والشباك المستعملة من طرف الأوروبيين. أضف إلى ذلك إشكالية المراقبة ومدى نجاعتها إذا صحت الأقوال التي تشير إلى أن 30 % من منتوج السفن الأوروبية هوالذي يتم تفريغه بالموانئ المغربية و70 % بالموانئ الأوروبية. وكل هذا يسائلنا عن الجهد المبذول للحفاظ على ثروتنا السمكية وعدم استنزافها.

في مخططات التهيئة

إننا في فريق العدالة والتنمية نثمن عاليا مخططات التهيئة التي انتقلت من مخطط واحد خاص بالأخطبوط إلى 7 مخططات، وتساؤلنا ينصب حول مخطط تهيئة الأسماك السطحية، فقد كان مقررا تطبيقه سنة 2014، فماذا أنجز ومتى سيتم تعميمه على الصعيد الوطني وليس منطقة «C»stock فقط.

• الوكالة والوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية

إن مستقبل المغرب وأمله في تنمية تربية الأحياء المائية ونحن نثمن ما تم إنجازه إلا أننا نسجل أن الخطوات التي بذلت لا زالت لم ترق إلى المستوى المطلوب لا نقول مقارنة مع الدول الرائدة كالصين واليابان والتايلاند، ولكن مقارنة مع بلدان مجاورة أصبحت رائدة وهي تونس ومصر والسعودية.

السيد الوزير، نتساءل أين الخلل، هل في الموارد البشرية والمادية الموضوعة رهن إشارة الوكالة ؟ هل الاعتمادات المرصودة كافية؟ . ثم إن التقييم مطلوب لتسديد الخطى والإنطلاق نحوالإنجازات.

- **تتبع البواخر عبر الأقمار الاصطناعية VMS**

أكيد إيجابيات هذا التتبع والحد من الصيد غير القانوني وغير المصرح به واضحة،إلا أن المهنيين يشتكون من احتكار شركة واحدة لآلة VMS، التي عجزت عن توفير الخدمات المطلوبة في غياب التنافسية، فمشكل الصيانة اللازمة وقلة التقنيين لإصلاح الأعطاب البسيطة لهذه الأجهزة يجعل البواخر تتعطل لمدة أيام .

ونثمن خروج القانون الخاص ب مراقبة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم إلى حيز الوجود خلال هذه السنة (2014) بعد التصويت عليه في البرلمان،ولكننا نتساءل عن إصدار المراسيم التطبيقية إلى حيز الوجود في أقرب الآجال.

- **برنامج إبحار**

رغم أهمية هذا البرنامج تبقى نسبة الإنجاز المثمثلة في 14 % لسنة 2014 جد ضعيفة ولها تأثير على استثمارات القطاع خصوصا إذا علمنا أن الدعم يمثل 30 % إلى جانب 70 % من استثمارات القطاع الخاص مما يؤكد وجود استثمارات ضخمة وفرص شغل كثيرة وجب الحفاظ عليها لمصلحة قطاع الصيد البحري.

- **سمك العبور**

نثمن الاتفاقية بين الوزارة والمهنيين بخصوص ما يصطلح عليه بسمك العبور، حيث كانت لها نتائج إيجابية كثيرة على المناطق الجنوبية والاقتصاد الوطني، رغم بعض التخوفات على القطاع والمنشآت الصناعية التابعة له في بعض المدن، ونوصي في هذا الصدد بتنزيل قوانين لتدبير هذا الأمر بدل الاعتماد على اتفاقية، كما نطالب بسوق جملة لبيع السمك بالجهة بدل سوق أسماك خارج الميناء بآيت توهموبآيت ملول والمخازن بالداخلة تأسيا بأكادير وغيرها.

♦ قطاع السياحة

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات المهمة والواعدة التي تعول عليها الحكومة لخلق فرص الشغل والمساهمة في رفع الناتج الداخلي الوطني وتحسين التوازنات الماكرواقتصادية، كما انه يعد أكبر مساهم في ميزان الأداءات، اذ تمثل عائدات القطاع بالعملة الصعبة 25 % من مجموع الصادرات، و67 % من صادرات الخدمات. لا يسعنا الا ان نثمن الجهود التي ما فتئت الحكومة ووزارة السياحة تبذلها من اجل التنزيل السليم لرؤية 2020 للسياحة التي تهدف كما هومسطر بطبيعة الحال الى:جعل السياحة محركا للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية للمغرب والرقي بالوجهة السياحية المغربية لتتمركز بين ال 20 احسن وجهة سياحية عالمية ومضاعفة عدد السياح لبلوغ 20 مليون سائح في افق 2020 مع خلق 200 الف سرير سياحي اضافي مما سيخلق 470 الف منصب شغل وكذا الرفع من الناتج الخام للسياحة من 55.9 مليار درهم الى 150 مليار درهم متم سنة 2020. كل ذلك من خلال خلق ثمانية مناطق سياحية، وتحسين الحكامة واعتماد سياسة مندمجة للتنمية المستدامة وتوفير عرض سياحي متين، متنوع ومتوازن، واعتماد استراتيجية ترويجية فاعلة وتشجيعات استثمارية لمختلف الفاعلين.

إن التنزيل السليم لهذه الرؤية يفرض الحرص على تحسين الخدمات وتقديم المزيد من التحفيزات والعروض المغرية لجلب السياح طوال السنة لخلق سياحة مستدامة على مدار السنة وعدم الاقتصار على الفترة الصيفية فحسب. يتعين أيضا مواكبة القطاعات الاخرى التي تعرف قفزة نوعية مثل قطاع الصناعة وربطها بالجانب السياحي من خلال المضي قدما في تطوير سياحة الاعمال وسياحة المعارض والملتقيات العلمية. في نفس الإطار يجب تحسيس المواطن المغربي بأهمية القطاع السياحي والدور الذي من الواجب القيام به لجلب السائح الأجنبي الذي يوفر العملة الصعبة ويساعد على الرواج التجاري ويساهم في تحسين ظروف عيش السكان، إذ أن حسن الاستقبال وحسن المعاملة يشجع السائح على العودة باستمرار والإسهام في الترويج السياحي لصالح المغرب.

معلوم أن السياحة هي الوسيلة العملية لتلاقح الثقافات وتبادل الافكار، ولذلك فان المغرب بات مطالبا باستثمار قطاع السياحة وجعله في خدمة القضية الوطنية. من خلال مبادرات عملية مبتكرة .. نقترح في هذا الصدد تخصيص اجنحة داخل المطارات والموانئ ومحطات الحافلات يتم استغلالها فضاءات لتقديم شروحات للسياح الاجانب حول المؤهلات السياحية والاقتصادية والثقافية للمغرب ونبذة حول تاريخ البلاد ليعرف الاجانب التاريخ الحقيقي للمملكة ليس كما يصوره اعداء وحدتنا الترابية.

من ناحية أخرى فإن اكبر ما يؤرق بال المستثمرين الصغار في مجال السياحة: هوصعوبة الولوج الى التمويل البنكي في ظل غياب الضمانات لدى أغلبية الراغبين في إقامة مؤسسات صغرى اومتوسطة بالرغم من وجود مؤهلات سياحية قابلة للاستثمار، خاصة على مستوى المجال القروي .. من الملاحظ ان الأبناك لا تستجيب عادة لطلبات القروض الموجهة لتوسيع المؤسسات السياحية والتجهيز وتجديد التجهيزات الفندقية. إن مسألة تجديد المفروشات لدى المؤسسات السياحية الصغرى والمؤسسات المتوسطة باتت تشكل هاجسا حقيقيا لأرباب هذه المؤسسات بسبب شح المداخيل وعدم انتظامها وعدم قدرتهم على تجديد التجهيزات، ففي بعض الفنادق الصغرى ما زالت تستعمل اسرة تعود الى ستينات القرن مما يسيئ الى الوجه السياحي المغربي. المطلوب ان تتخذ الوزارة المبادرة في هذا الشأن بتخصيص تحفيزات للمستثمرين الصغار وتشجيعهم على العناية أكثر بتجهيزات فنادقهم

للاستجابة للمعايير المعمول بها، خاصة المعايير الصحية والجمالية، مع الإسراع بإخراج صندوق الضمان الخاص بالتمويل البنكي الموجه لتمويل المشاريع السياحية والذي يراهن عليه أغلب المستثمرين الصغار في القطاع.السيد الوزير إن قطاع السياحة يرتبط بعدد مهم من القطاعات الاخرى، ويشكل قطاع النقل لبنة اساسية في اي استراتيجية سياحية. إننا في فريق العدالة والتنمية نثمن جهود الحكومة الرامية الى توسيع خدمات النقل عبر الطائرة وربط المزيد من المدن المغربية بالمدن العالمية. إن النقل الجوي منخفض التكلفة يشكل رهانا اساسيا للمغرب لجلب المزيد من السياح الاجانب والمغاربة المقيمين بالخارج، دون أن ننسى النقل عبر القطار الذي يعتبر وسيلة ذات اهمية قصوى في مجال الترويج السياحي، بالنظر لما يوفره من ظروف الراحة والسلامة، والذي يحتاج الى المزيد من التوسيع والتحسين. إننا نرى ضرورة عقد شراكات مع المؤسسات المعنية في مجال تسويق المنتوج السياحي المغربي وتمرير وصلات اشهارية خلال الرحلات، وايضا نصب شاشات للإشهار داخل محطات المطارات والقطارات والحافلات، للتعريف بالمؤهلات السياحية والثقافية والتاريخية لبلادنا وكذا تخصيص أروقة خاصة في هذه المحطات لعرض منتوجات الصناعة التقليدية..

إننا نشدد على أن يكون للمنتوج السياحي المغربي المزيد من الحضور على مستوى وسائل الاتصال الحديثة خاصة عبر الانترنيت (اليوتيوب والفا يسبوك وباقي وسائل التواصل الاخرى) وبمختلف اللغات العالمية. في هذا الإطار نقترح أن تتولى وزارة السياحة فتح مسابقات بين شباب المغرب ومختصين في مجال الترويج لإنتاج احسن فيديوترويجي سياحي وتتويج الفيديوهات الثلاث الاولى وترويجها على الصعيد العالمي عبر وسائل التواصل الحديثة، وبلغات مختلفة مثل الروسية والالمانية والصينية بالإضافة الى الإنجليزية والفرنسية والعربية. ندعوإلى التفكير جديا في مقترح انشاء قناة خاصة بالترويج السياحي والتعريف بالمؤهلات الطبيعية والتاريخية والثقافية والتراث المغربي...، وفتح المزيد من مكاتب السياحة ووكالات الاسفار التي تروج للوجهة السياحية المغربية.

من ناحية أخرى يجب إفراد المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج بنمط سياحي خاص يتم فيه المزج بين برامج الوزارة المكلفة بمغاربة العالم المتعلقة بتقريب المهاجرين من وطنهم وثقافة بلدهم وبين برامج وزارة السياحة التي يعد مغاربة العالم من بين فئاته المستهدف. ان الوسيلة الناجعة لتحقيق ذلك هوتنظيم المزيد من الرحلات المنظمة لأبناء وبنات المهجر الى مناطق مختلفة من الوطن لان الرحلات المنظمة خاصة للشباب والاطفال تسمح بتطبيق برامج توعوية بصورة افضل تمزج بين الترفيه واعادة تأهيل هؤلاء الشباب والاطفال وتعزيز روابط الوطنية لديهم، وذلك عبر زيارات ميدانية للمناطق الاثرية والمناطق الايكولوجية والمؤسسات الكبرى داخل بلدهم الأم مما سيمكن من ربح سفراء للسياحة المغربية في دول إقامة هؤلاء المهاجرين.

لابد أيضا التركيز على تشجيع السياحة بالعالم القروي لتوفير فرص الشغل والحد من الفقر والفوارق الاجتماعية لدى ساكنة هذه المناطق التي تعاني الخصاص والهشاشة. ان تشجيع وتنمية القطاعات البديلة بالمجال القروي ومناطق الجبال من شأنه المساهمة في معالجة بعض المشاكل الاخرى التي يشكلها الاستغلال المفرط للمجال الغابوي والحفاظ على البيئة القروية والحد من الهجرة الى المدينة.

في الاخير اود التأكيد على ان القطاع يعاني من مشكل ضعف التكوين في المجال السياحي خاصة في مجال الاستقبال والارشاد والتنشيط السياحي لذا فالرهان اليوم هوالتكثيف من التكوين والتكوين المستمرمن اجل الرفع من جودة المنتوج.

السيد الرئيس المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

♦ قطاع التجارة الخارجية

إن التقارير الدولية المتواترة تظهر بجلاء نضج الاقتصاد الوطني وتشيد بالتجربة النوعية التي يقوم بها المغرب بالرغم من الظرفية الدولية والاقليمية، إذ نسجل :

- تحسن ملحوظ في مناخ الأعمال بحيث يشير آخر تقرير لمنتدى الاقتصاد العالمي بجنيف إلى تحسن مهم لمناخ الأعمال بالمغرب في السنوات الأخيرة من حيث التنافسية، فمن بين 144 دولة المغرب قفز من المرتبة 77 التي احتلها العام الماضي إلى المرتبة 72 متصدرا بذلك دول شمال إفريقيا ومعادلا التنقيط الذي حصلت عليه دولة صاعدة كبيرة كالهند، بالرغم من الظرفية الاستثنائية الانتقالية التي تعرفها بلادنا، كما أوضح التقرير أن الانتعاش الذي شهدته الصادرات المغربية ونوعية الاستثمارات المباشرة ذات القيمة المضافة العالية ساهمت في تحسين التصنيف الأخير.
- تحسن الميزان التجاري ب 3 في المائة ليستقر في 51 في المائة بالرغم من الأزمة الخانقة لأسواقنا التقليدية والتراجع المهم لصادرات الفوسفاط
- تتمتع بلادنا بتنقيط دولي مستقر وبمناعة اقتصادية ووجهة استثمارية جيدة
- الاحتفاظ بالخط الائتماني للبنك الدولي واستمرار ثقة المؤسسات الدولية في اقتصادنا الوطني الواعد
- إطلاق الشباك الوحيد للتجارة الخارجية كدعامة أساسية لتحسين التبادل التجاري: عبر تبسيط المساطر الإدارية باستعمال التكنولوجيات الحديثة - المغرب الرقمي - في تدبير عمليات الاستيراد والتصدير والرفع من جودة الخدمات المقدمة للفاعلين في قطاع

التجارة الخارجية عبر تقليص المراحل وتوحيد المتدخلين في قطاع النقل وعبور البضائع، وهوما من شأنه تخفيض كلفة نقل البضائع ومن ثم دعم تنافسية المقاولات المصدرة.

- إشادة معهد الدراسات اللندنية - أكسفورد بيزنس كروب - بالمغرب حيث يشير إلى:
  - ارتفاع الناتج الداخلي الخام ب 6 في المائة في العشر أشهر الأخيرة.
  - نجاح المغرب في خلق عوامل الاستقرار الاقتصادي
  - النموالاقتصادي السريع والنشاط المالي المكثف خاصة في الصناعات التحويلية مما يرشح المغرب بقوة ليصبح قطبا ماليا دوليا وبوابة للاستثمار بافريقيا

فهده التقارير المتواترة لا يمكننا إلا أن ننوه بها وتبعث في أنفسنا حالة ممزوجة من الرضا والثقة في عمل هذه الحكومة التي هي مطالبة اليوم بالمزيد من الإصلاحات الهيكلية الهادفة التي تؤهل بلادنا ليصبح في مصاف الدول الصاعدة.

وفي هدا السياق يؤكد أيضا أن مكتب الصرف في آخر تقرير له أشار إلى :

- تراجع الاستثمارات الخارجية
- ارتفاع صادرات السيارات ب 32 في المائة فاقت قيمتها صادرات الفوسفاط
- انخفاض صادرات الفوسفاط ب 23 في المائة
- ارتفاع صادرات كل من النسيج والجلد والتكنولوجيات الحديثة والطيران
- 3. انخفاض العجز التجاري ب 3.1 في المائة ليصل إلى نسبة 51 في المائة
- ارتفاع الواردات خاصة المواد الغذائية والمواد الخام والمواد الاستهلاكية

تقارير بالإيحاب أوالسلب تجعلنا نتساءل على :

1. هل ما تم انجازه يأتي ضمن إستراتيجية وطنية ؟
2. هل يتوفر المغرب على إستراتيجية لدعم إنعاش التصدير؟

ان هذه التقارير المتواترة لا يمكننا إلا أن ننوه بها وتبعث في أنفسنا الرضا والثقة في عمل هده الحكومة التي هي مطالبة اليوم بالمزيد من الإصلاحات الهيكلية الهادفة لتأهيل بلادنا لتصبح ي مصاف الدول الصاعدة.

في نفس السياق يؤكد مكتب الصرف في آخر تقرير له:

- تراجع الاستثمارات الخارجية
- ارتفاع صادرات السيارات ب 32 في المائة فاقت قيمتها صادرات الفوسفاط
- انخفاض صادرات الفوسفاط ب 23 في المائة
- ارتفاع صادرات كل من النسيج والجلد والتكنولوجيات الحديثة والطيران
- 3. انخفاض العجز التجاري ب 3.1 في المائة ليصل إلى نسبة 51 في المائة

- ارتفاع الواردات خاصة المواد الغذائية والمواد الخام والمواد الاستهلاكية

هذا كله مطمئن لكن نتساءل بإلحاح هل ما تم إنجازه يأتي ضمن استراتيجية وطنية؟ هل يتوفر المغرب على استراتيجية لدعم إنعاش التصدير؟

إن المغرب لا يتوفر اليوم على استراتيجية واضحة من أجل إنعاش الصادرات وإنما استفاد من نموقطاعات خارجة عن مجال اهتمام الوزارة وهي: قطاع السيارات والتكنولوجيات الحديثة والخدمات. لا بد هنا من توضيح الأمور في هذا الشأن. إن ما يسمى بالاستراتيجية الوطنية لتنمية وترويج الصادرات «المغرب المصدر أكثر» والتي انطلقت فعليا في 2009 لم يتم التصديق عليها من طرف وزارة المالية آنذاك. إننا نرفض ما تقوم بها بعض الجهات وعلى وجه التحديد: المركز المغربي لإنعاش الصادرات الذي يصر على اعتماد هذا المخطط بالرغم من رفضه من طرف خبراء وزارة المالية. إن «مغرب تصدير زائد» من الاستراتجيات القطاعية التي أنتجتها الوزارة في 2008 وتم تفعيلها في 2009 وفق رؤية مندمجة محددة الأهداف والبرامج مع اعتمادات مالية مهمة ولكن تم رفضها من طرف وزارة المالية في 2008وبالرغم من ذلك تم تفعيل برامجها وهي المعتمدة لغاية اليوم. يجب أن نقر بأن بلادنا ليس لها إستراتيجية لإنعاش الصادرات ومن ثم يتعين العمل على إيجادها وفق منظور شامل ومتكامل يأخذ بعين الاعتبار المستجدات الوطنية والإقليمية والدولية.

♦ قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي

يعد قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي من أهم القطاعات لتطبيق الخطوط العريضة لقانون المالية 2015، خصوصا في تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسية وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة، يتقدم المغرب اليوم ب 16 مركز بسبب سياسة الدولة في تقوية القطاع الصناعي ويلاحظ جليا المجهود المبذول لأجل إيجاد وسائط تنموية جديدة للحد من البطالة. المهم في ذلك إدخال ثقافة الانتاج للشعب المغربي بدل ثقافة الاستهلاك فقط.

إن نهضة الأمة وحضارتها ونموها الاقتصادي لا يكون إلا برافعة حقيقية لصناعتها، اليوم الصناعة المغربية لا زالت بعيدة عن الدول الصاعدة لكنها تسير نحوالنمو، وخلال منافشتنا لمشروع قانون المالية 2015 سجلنا من خلال المنجزات أوما يجب تطويره ما يلي :

<u>مخطط تسريع التنمية الصناعية 2020 :</u>

تعمل الحكومة اليوم على تسريع وتيرة التنمية الصناعية وتحاول استدراك بعض الأخطاء التي عرفها مخطط إقلاع ومن أهم ذلك رصد ميزانية قارة لهذا المخطط تقدر ب 20 مليار درهم في أفق 2020 لصندوق التنمية الصناعية. لكن هناك استفهام كبير حول طريقة تدبير

الصندوق وكيفية تنزيل المخطط بإجراءات واضحة. نسجل كذلك عدم وضوح الرؤية في كيفية اختيار 1000 هكتار من العقار المرصود للمخطط

الاستثمارات الخارجية المباشرة :

نسجل بارتياح التطور المهم الذي يحققه القطاع في صناعة السيارات وصناعة أجزاء الطائرات والالكترونيك مما حقق خلال سنة 2014 أكثر من 66 ألف منصب شغل و28 مليار درهم للاستثمار مع وضع مخطط عمل طموح لسنة 2015 لتحقيق انفتاح أكبر على الاستثمارات الخارجية سواء في قطاع الطيران والنسيج وعدم الاكتفاء بالسوق الأوروبية فقط بل التوجه نحوالاستثمارات الصينية

لذلك تجدر الإشارة إلى ضرورة الانفتاح أكثر على أسواق دولية أخرى والعمل موازاة مع ذلك على تقوية بنية استقبال هذه الاستثمارات التي فاقت 40 مليار درهم سواء من حيث تكوين قوي لليد العاملة، أوتجويد الإجراءات المتخذة لتسهيل تنزيل هذه الاستثمارات على أرض الواقع دون اضرر بالاستثمار الداخلي وخصوصا الصناعية الداخلية

الاقتصاد الرقمي :

نسجل توسع سوق الانترنيت الذي عرف نسبة نموتزيد عن 59 %. ويعود هذا للبرنامج الحكومي في الرقمنة الاجتماعية بالنسبة للتجارة الإلكترونية حققت حجم معاملات مهم بزيادة تناهز 36 % بين سنة 2013-2014 ويعد هذا مؤشرا إيجابيا لتطور مخطط المغرب الرقمي. لكن هذا المخطط لازال يعرف تعثرا في التعميم على مستوى التمدرس وعلى المستوى الاجتماعي. نلاحظ كذلك بطء تنزيل الإدارة الرقمية والحكومة الالكترونية .إننا ندعوإلى اعتماد المقاربة التشاركية وكذا المواكبة للسير نحوتطبيق أفضل لهذا المخطط الرقمي بآليات سهلة وبسيطة مع اتخاذ الآليات التشريعية والقانونية لإرساء الثقة .لدى المواطنين.

التجارة والتوزيع :

يعد قطاع التجارة ثاني قطاع مشغل لليد العاملة وثالث قطاع يساهم في الناتج الداخلي الخام. نسجل بارتياح النموالتصاعدي لهذا القطاع وكذلك النموالمتسارع للشبكات التجارية ولنقط التوزيع وعصرنتها

في المقابل نسجل ضرورة العمل بتنسيق أكبر مع القطاعات المعنية لتنظيم الأسواق الداخلية خصوصا تلك التي تحقق نقط القرب مع المواطن وكذلك توضيح استراتيجية الوزارة الوصية لتفعيل خارطة الطريق 2014-2020 للنهوض بقطاع التجارة والتوزيع.

حماية المستهلك :

رغم المجهودات المبذولة لحماية المستهلك غير أنها لا ترقى إلى انتظارات المواطنين ولا تحقق الحماية اللازمة للمستهلك والحركة الاستهلاكية ولا الدفع بما فيه الكفاية للمراقبة الميدانية.

ومن المعاملات التي تشكل خطرا على المستهلك وعلى الاقتصاد الداخلي هوالتهريب الذي صار يشكل خطرا حقيقيا لآثاره الصحية وتأثيره على الانتاج الداخلي لذلك نسجل بأسف كبير ضعف آليات المراقبة.

غرف التجارة والصناعة والخدمات:

دور هذه الغرف هام على المستوى المحلي لكنها لا تتوفر على مخطط واضح في الخريطة التجارية والخدماتية والصناعية في الأقاليم.

على العموم ميزانية قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي تبعث على الارتياح مع ضرورة التدقيق في الموارد وضبطها لإيصالها لضمان نجاعة صرفها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

مداخلة مشتركة لشعبة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة وقطاع التعمير واعداد التراب الوطني وشعبة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة

- النائبة ربيعة طنينشي -

مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التابعة للجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة وقطاع التعمير واعداد التراب الوطني

السيد الرئيس المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

يشرفني أن أتقدم أمامكم بمداخلة فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة وقطاع التعمير واعداد التراب الوطني، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015.

إن محطة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2015 تعتبر فرصة مهمة لقياس مدى التقدم في تنفيذ وتتبع وتنزيل البرنامج الحكومي من خلال الأولويات التي تم تحديدها من طرف الحكومة، والتي تبرهن كما هوالشأن بالنسبة لقوانين المالية لسنوات 2012 و2013 و2014 على الإرادة القوية للحكومة وإصرارها على مواصلة الإصلاحات الهيكلية والبرامج ذات الأولوية التي شرعت فيها والتي تعتبر حجر الزاوية من أجل تطوير نموذج اقتصادي محفز للنمومدر للثروات، في خدمة الرخاء المشترك لجميع المواطنين في جميع جهات المملكة.

وفي هذا الإطار نحيي الحكومة عاليا على سعيها الدائم لإنجاح التنزيل الديمقراطي للدستور من خلال إرساء مسلسل بناء دولة الحق والقانون.

إننا أمام ترجمة حقيقية للمجهودات الحكومية من خلال مشروع القانون المالي لسنة 2015 وذلك بفعل الإصلاحات والبرامج والأوراش الهيكلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تطوير الخدمة العمومية وترسيخ تنمية التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي.

♦ قطاع الداخلية

في إطار المهام الموكولة لها، تعمل الوزارة على تتبع القضايا ذات الارتباط بالحياة اليومية للمواطنين والمواطنات سواء تعلق الأمر منها بالقضايا ذات البعد السياسي أوالاقتصادي أوالاجتماعي،

وفي هذا الصدد، يؤكد فريقنا على توفر المغرب على عدد من عناصر القوة والمناعة التي ينبغي تحصينها، ويتعلق الأمر بنعمة الأمن والأمان والاستقرار...، حيث أنها تشكل ميزته التنافسية مقارنة مع دول الجوار، وإذ نقدر ذلك نثمن كل التدابير والإجراءات التي تعمل

على تحقيق الامن والاستقرار،وندعوالى الكثير من الحكمة والرزانة وبعد النظر في الإعلان عن كل الاجراءات المبذولة في مكافحة الإرهاب ومهددات الأمن حتى لا يتم استغلالها بطريقة مغرضة للتشويش على صورة المغرب المستقرة والتي تشكل رأسمالنا الأول.

ولضمان جوالاستقرار فان الحكومة مدعوة لتعبئة الموارد البشرية والمادية واللوجستيكية بالشكل الذي يحفظ المكتسبات في مجال أمن المواطنين ومواجهة كل التهديدات الأمنية الجديدة.

- **مجال الحريات:**

إن المغرب قطع أشواطا مهمة في مجال الحقوق والحريات فبقدر ما نؤكد على احترام وتعزيز هيبة الدولة وسلطة القانون، نؤكد كذلك على القطع مع كل التجاوزات والممارسات المتجلية في الاستعمال المفرط للعنف ضد المتظاهرين والمحتجين السلميين صونا للحقوق الفردية والجماعية، وفي هذا الإطار ندعو وزارة الداخلية إلى نهج أسلوب الحوار والتواصل والبحث في الأسباب المؤدية إلى الاحتجاجات ومعالجتها بشكل حضاري تفاديا لكل احتقان، والقطع مع أساليب الماضي ونحمل الجميع مسؤولية التنزيل الديمقراطي للدستور وبناء عهد جديد يحترم الحق في التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي بكل مسؤولية وحرية.

- **الجهوية والجماعات الترابية :**

يمثل إرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللاتمركز ورشا حيويا لتعزيز الديمقراطية وتطوير وتحديث هياكل الدولة والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وتعزيز سياسة القرب، وفي هذا الإطار نثمن عاليا المكانة التي ستحظى بها أقاليمنا الجنوبية في إرساء الجهوية المتقدمة .

وفي ذات السياق فإن الاستحقاقات الانتخابية المقبلة ستشكل تحديا حقيقيا للحكومة ولكل الفاعلين السياسيين وجميع المتدخلين في العملية الانتخابية لكي تمر بشكل شفاف ونزيه وديمقراطي، وبالتالي فإن نزاهة هذه الاستحقاقات ستمثل المقياس لمدى قدرة بلادنا على إنجاح انتقالها الديمقراطي، والقطع مع كل أشكال الإفساد الانتخابي.

- **الحكامة المحلية:**

وعلى مستوى تخليق تدبير الشأن المحلي وتفعيل آليات التدبير والحكامة، تم تسجيل خلال هذه السنة،77 مهمة تفتيش وتحري تعلقت بالتسيير الإداري والمالي للجماعات الترابية ومراقبة التعمير والبناء، والتحقيق في شكاوى ضد المنتخبين وبعض التصرفات المنسوبة إلى بعض رجال السلطة وأعوانهم وبعض الموظفين.

وإذ نثمّن هذه الإجراءات التقويمية والعقوبات التأديبية أوالإحالة على الأجهزة القضائية، نؤكد في نفس السياق، بناءا على المقتضيات الدستورية التي تربط المسؤولية بالمحاسبة، متابعة القيام بالتدقيق والافتحاص والتفتيش، واتخاذ إجراءات مماثلة مع بعض رجال السلطة وأعوانهم الذين تصدر في حقهم شكاوى تسيء إلى مؤسسات الدولة .

- **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية :**

حققت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، سواء من حيث حجم المشاريع المنجزة أومن حيث نوعيتها حصيلة ايجابية، ونثمّن الإجراءات الرامية إلى تقوية دور أجهزة الحكامة الترابية، وتبنيها مبادئ المقاربة التشاركية، والالتقائية، وانتهاجها أساليب التدبير المرتبط بالنتائج المبنية على الافتحاص والتقييم الكمي والنوعي لمدى نجاعة وفعالية العمليات المبرمجة، حيث تمت برمجة 400 مشروع سنة 2014 بغلاف مالي يفوق 2.05 مليار درهم ساهمت فيه المبادرة بأزيد من 1.4 مليار درهم.

ونثمن بالمناسبة الإجراءات الحكومية لسنة 2015، حيث خصصت 2.69 مليار درهم موزعة بين برامج محاربة الفقر في العالم القروي ومحاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري ومحاربة الهشاشة وبرنامج التأهيل الترابي، إن الاستمرار والرقي بهذا البرنامج الهام يحثم على كل الفاعلين والمتدخلين احترام وتكثيف آليات التنسيق والالتقائية سواء على مستوى البرمجة أوالإنجاز أوالتتبع أوالتقييم.

- **أراضي الجموع :**

تولي الحكومة اهتماما خاصا لأراضي الجموع من أجل حمايتها وتثمينها وإدماجها في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانطلاقا من هذا التوجه نثمن الحوار الوطني الذي نظمته الوزارة حول أراضي الجموع والذي شكل مناسبة مهمة للوقوف على الاكراهات والتحديات المتعلقة بالعقار وبذوي الحقوق ودراسة سبل التوصل إلى حلول ناجعة من شأنها المساهمة في رسم خارطة طريق لتدبير أمثل لأراضي الجموع،ونطلب من الحكومة تعميم ملتقيات الحوار على باقي جهات المملكة.

نسجل في هذا الإطار التفاعل الايجابي للحكومة من خلال إطلاق ورش الإصلاح القانوني المنظم لشؤون الجماعات السلالية وممتلكاتها العقارية، ونشدد على ضرورة اعتماد المقاربة الاجتماعية إنصافا لذوي الحقوق في مشاريع القوانين المقترحة .

♦ قطاع السكنى وسياسة المدينة

نثمن مجهودات الحكومة من خلال العديد من الإجراءات الجديدة في قطاع السكنى، حيث واصلت الحكومة سياسة تحسين ظروف السكن وملائمة العرض مع الطلب، وتخفيض العجز التراكمي المسجل في السكن إلى 400 الف وحدة في أفق 2016 عن طريق إنتاج

170.000 وحدة سنويا، وننوه في هذا الإطار بعمل الحكومة المستمر في تطوير الخدمة العمومية وتحسين ظروف السكن وعيا منها بسوء الأوضاع المعيشية في أحياء الصفيح، وبالأخطار التي تواجه الأسر القاطنة بالبنايات الآيلة للسقوط،حيث مكن برنامج مدن بدون صفيح من تحسين ظروف ما يقرب من 231.000 أسرة وإعلان 51 مدينة بدون صفيح، في أفق الإعلان عن أربع مدن جديدة بدون صفيح خلال سنة 2015،كما ستعرف السنة المقبلة إبرام تعاقدات لفائدة الآسر القاطنة بالمباني الآيلة للسقوط المتبقية والتي تقدر ب 22.800 بناية.

إننا نسجل بارتياح ما تم انجازه في برامج التدخل بالأحياء الناقصة التجهيز،حيث تمت المصادقة على 26 اتفاقية تهم 133.900 أسرة باستثمار يقدر ب 5.4 مليار درهم . فضلا عن التعاقدات التي ستتم لانجاز برامج التدخل بالأحياء الناقصة التجهيز بالعديد من العمالات والأقاليم ...

وفي هذا الإطار، ندعوالحكومة إلى مواصلة الجهود في مجال القضاء على السكن الصفيحي والتدخل في بعض الجهات والمناطق التي تعرف اختلالات وخروقات تحول دون إعلان مدن بدون صفيح رغم تسجيلها ضمن 51 مدينة المعلنة بدون صفيح .

ولا تفوتنا الفرصة ونحن نناقش المشروع المالي لسنة 2015 أن ننوه بتدخل الحكومة في إطار برنامج السكن الاجتماعي بالعديد من مدن الأقاليم الجنوبية من المملكة، حيث وضعت الحكومة برنامجا يروم إيجاد حل نهائي للخصاص المسجل في السكن والذي يقدر ب 46.686 وحدة، حيث سيتم توفير 26.686 وحدة سكنية وتمكين مختلف الفئات الاجتماعية من قطع أرضية تتناسب وحاجياتهم،ومساعدة الأسر المعوزة أوذات الدخل المحدود على تحسين ظروف سكنهم من خلال إنتاج 20.000 وحدة سكنية، حيث تقدر الكلفة الإجمالية للبرنامج ب 4.086مليون درهم.

في إطار عمل الحكومة على تنويع العرض السكني، نثمن ما قامت به من مجهودات وإجراءات ونهجها لمقاربات تعاقدية مع القطاع الخاص من خلال برنامج المدن الجديدة وبرامج السكن الاجتماعي والسكن المنخفض التكلفة والسكن الموجه للطبقة المتوسطة والسكن المعد للكراء.

إلا أننا نسجل تعثر البرامج السكنية في بعض المدن وندعو الحكومة إلى تقييم برنامج السكن الاجتماعي والسكن المنخفض التكلفة، ونقترح في هذا الإطار على الحكومة إعداد مشاريع واتفاقيات مندمجة ومتعددة البرامج تضم السكن الاجتماعي والمنخفض التكلفة والسكن الموجه للطبقة المتوسطة...

أما فيما يتعلق بسياسة المدينة وأهدافها الإستراتجية، نثمن الإجراءات التي تساهم في تعزيز ادوار المدن باعتبارها مراكز أساسية لإنتاج الثروة وتحقيق النمو،ولتحقيق هدف الحكومة الاستراتجي في سياسة المدينة لابد من توفير البنيات التحتية والخدمات الأساسية التي

يحتاجها السكان بالإضافة إلى اعتماد مقاربات مندمجة وشمولية وتعاقدية مبنية على مبدأ القرب .

♦ قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني

بالنسبة لقطاع التعمير وإعداد التراب الوطني،فبعد سنة على إحداث وزارة مستقلة تمكنتم من إرساء الأسس القانونية والتشريعية والإدارية والتنظيمية والتقنية في بناء التعمير وإعداد التراب، نثمن عاليا الإجراء الذي قامت به الوزارة المتعلق بإلغاء شرط الهكتار الواحد الذي سيمكن من معالجة مشكل البناء بالعالم القروي، وتمكين شريحة مهمة من المواطنين من البناء في قراهم وتجنيبهم الهجرة إلى المدن.

ونسجل بايجابية المكتسبات المحققة في مجال التعمير وإعداد التراب،حيث قامت الوزارة بالإجراءات التالية:

- تغطية كافة التراب الوطني بوثائق التعمير، إذ بلغت معدل 85% (340 مصادق عليها خلال سنوات 2012_2013-2014) من أصل 400 وثيقة وفقا للبرنامج الحكومي.
- تبسيط مساطر التعمير وتحيينها من اجل مواكبة الدينامكية العمرانية والاقتصادية؛
- إخراج القانون المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث الهيأة الوطنية للمهندسين المعماريين (المادة4)؛
- تعزيز الشراكة مع الهيأة الوطنية للمهندسين المعماريين عبر تحيين الاتفاقية وإدماج محاور جديدة للتعاون ؛
- مشروع قانون يتعلق بوثائق التعمير والقانون المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال البناء والتعمير ،وغيرها من القوانين المنظمة لمجال التعمير وإعداد التراب ؛

ونذكر في هذا الباب على أن مجال التعمير لا زال يعرف تحديات وإشكالات أخرى لا تقل أهمية منها:

- مراجعة مسطرة الاستثناء في ميدان التعمير ؛
- مواكبة تنفيذ ضابطة البناء وتفادي الإشكالات الإدارية والتقنية مع الوكالات الحضرية والجماعات الترابية وتحسين مناخ الاشتغال بالشباك الوحيد؛
- مواصلة تعميم التصاميم الجهوية لإعداد التراب وملاءمتها مع الجهوية.
- تعميم الوكالات الحضرية على التراب الوطني والارتقاء بدورها وتوجيه تدخلاتها خدمة للمواطنين؛

ولهذه الأسباب والنتائج الإيجابية فإننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على الميزانيات الفرعية للقطاعات المبينة أعلاه.

والسلام عليكم ورحمة الله

مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التابعة للجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

يشرف فريق العدالة والتنمية أن يساهم في النقاش المرتبط بالميزانيات الفرعية لكل من وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والمندوبية السامية للمياه والغابات، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015 .

وفي البداية نريد أن نثمن عروض السيدتين الوزيرتين والسادة الوزراء المحترمين، والقيمة العالية للوثائق المقدمة في هذه اللجنة، مما أسهم في التعرف بشكل أفضل على مجهودات العاملين في مختلف المؤسسات التابعة لهذه الوزارات، اللذين نوجه لهم بالمناسبة كامل الشكر والتقدير .

واستحضارا للسياق العام الذي جاء فيه هذا المشروع، والظروف الاقتصادية التي يعيش فيها شركاؤنا، وكذا هشاشة النموالتي تطبع اقتصاديات العالم، فإننا نسجل بكل فخر مجهودات الحكومة لتحسين المؤشرات الماكروإقتصادية للبلاد، وربح ستة عشر درجة في مؤشر مناخ الأعمال، وتركيزها على تعزيز الاستثمار العمومي وتقوية مردوديته، وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وذلك لتقوية تنافسية الاقتصاد الوطني، وبالتالي تحسين ظروف عيش المواطنين .

أهمية القطاعات المعنية بالمناقشة

تتميز القطاعات التي نحن بصدد مناقشتها اليوم بتعدد الخدمات العمومية الأساسية التي توفرها للمواطنين، وبارتفاع الاستثمارات الضرورية لإنشاء البنيات وتطوير الخدمات، وبعد أمد تأثير التدخلات، والتقاطع مع عدة برامج تنموية تابعة لقطاعات أخرى.

هذه الخصوصيات تجعلها تكتسي أهمية بالغة في مشروع قانون المالية لسنة 2015، إذ تضعها في صلب أهدافه، سواء فيما يتعلق بتحسين التنافسية أوتفعيل الجهوية أوتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، بل والاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية.

هذه الأهمية تبلورت من خلال استثمارات مهمة برسم مشروع قانون المالية، سواء في ميزانية الوزارات أوميزانية المؤسسات العمومية، وبزيادة قرابة 26% و16% على التوالي في ميزانية وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

فاستحضارا لمختلف السياقات التي جاء فيها هذا المشروع، وانسجاما مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واعتبارا للمقتضيات الدستورية المعززة لآليات الحكامة والشفافية في تدبير السياسات العمومية، وبناء على الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي، ومن خلال تتبعنا للعروض المقدمة أثناء جلسات المناقشة للقطاعات السالفة الذكر، فإننا نسجل بارتياح الدينامية الكبيرة التي تعرفها هذه القطاعات، سواء تعلق الأمر بالإصلاح المؤسساتي والتشريعي، أومن حيث مواصلة الأوراش الهيكلية الكبرى، أوما قيمناه من مؤشرات في اللقاءات المتعددة للجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة، أوما عايناه واستنتجناه من خلاصات بناءة خلال المهمات الإستطلاعية والزيارات الميدانية التي تقوم بها اللجنة، أوما عايناه في الواقع من إنجازات. كما نلامس هذه الدينامية من خلال جهود الحكومة الرامية إلى تسريع وتيرة تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية، والتهيء لضمان إلتقائيتها، ووضع آليات التتبع لتحسين الاستفادة من الإعتمادات المخصصة لها، والعمل على خلق أقطاب جهوية تنافسية، تساهم في تأهيل الجهات وإدماجها في الاقتصاد الوطني، والجهد المحمود والإستشرافي لربط هذه الجهات ببعضها .

أهمية مشروع الميزانيات الفرعية

فبالنسبة لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك، فإننا نثمن ما قامت به الوزارة من إعداد مخطط تشريعي وفق مقاربة تشاركية مع مختلف المؤسسات العمومية والشركات الخاضعة لوصايتها، وكذلك القطاعات الأخرى استنادا إلى البرنامج الحكومي، وهكذا نجد أن الوزارة قد أصدرت عدة قوانين ومراسيم وقرارات تخص القطاع، كما أصدرت قرارات مشتركة مع قطاعات أخرى كالطاقة والمعادن مثلا، أوالاقتصاد والمالية، أوالصحة.

أما فيما يخص البنية التحتية، فنشجع ونثمن ما تقوم به الوزارة من مواصلة الأوراش الكبرى واعتمادها إستراتيجية واضحة ترتكز على التنافسية والتنمية العادلة والمستدامة، والحكامة الجيدة، وجودة وسلامة خدمات النقل واللوجستيك، وبهذا النهج استطاعت الوزارة ان تطور إيجابيا مؤشرات جميع القطاعات التابعة لها،حيث سجلنا إنخفاض عدد القتلى في حوادث السير بنسبة8%، وإنخفاض عدد المصابين بجروح بليغة بنسبة 14%، ونموعدد المسافرين عبر النقل السككي ب 6% وإرتفاع النشاط التجاري بالموانئ الوطنية ب 15%، وإرتفاع حركة النقل الجوي ب 9%.

ولتعزيز اندماج المغرب في التنافسية العالمية، وتسهيل المبادلات بين مختلف الأقطاب الجهوية، في ظروف جيدة للنقل والسلامة، فإن مشروع ميزانية 2015 جاء بعدة مشاريع

تخص المجال الطرقي، من طرق سيارة، وطرق سريعة وكذا الصيانة والمحافظة على الرصيد الحالي، وبرنامج التأهيل الترابي، وكذلك بناء وتوسيع البنيات التحتية المينائية والبحرية، والمحافظة على البيئة وسلامة الملاحة البحرية، وحفظ وتثمين الملك العمومي البحري، وتأهيل الفاعلين بقطاع النقل، وبناء وتهيئة مراكز التسجيل، وتطوير قطاع الطيران، في أفق مناقشة مدونة خاصة بهذا القطاع الحيوي، وتنمية المناطق اللوجستيكية، وتأهيل قطاع اللوجستيك. وهكذا رصدت الميزانية لاستثمارات المؤسسات التابعة للوزارة 24.3 مليار درهم، مما أكد لنا أن نهج الوزارة لسياسة الالتقائية والاندماج بين الأوراش الكبرى سوف يجعل هذه المشاريع رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا .

أما فيما يخص قطاع الطاقة والمعادن، والذي يعتبر من أهم روافد الإقتصاد الوطني، بمساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة 11%، ومداخيله الجبائية التي تجاوزت 26 مليار درهم، وصادراته التي تعادل نسبة 23% من الصادرات الوطنية، وخلقه ما يقارب 80 ألف منصب شغل، فإننا في فريق العدالة والتنمية نثمن ما قامت به الوزارة من حيث الشروع في إنجاز المرحلة الثانية من الإستراتيجية الطاقية، وذلك من أجل تحسين وضعية القطاع الطاقي الوطني، وتوضيح الرؤيا على المدى المتوسط والبعيد، وتدارك تأخر الاستثمار في البنية التحتية الكهربائية، وإيلاء أهمية خاصة لدعم البحث والابتكار، حتى تتم الاستجابة للطلب التصاعدي على الطاقة، وهوما جعل الوكالة الدولية للطاقة تنوه في تقريرها الأخير الصادر قبل أسبوعين (2014/10/30)، ولأول مرة بمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط، بالمجهودات التي يحرزها المغرب في تدبيره لقطاع الطاقة، وإجراءاته الواقعية لتنزيل استراتيجيته الوطنية للتحول الطاقي. ونحن بدورنا نثمن التدابير والإصلاحات الكبرى التي تنهجها الحكومة في هذا الصدد، وخصوصا :

- تفعيل التوجهات المتعلقة بالإصلاح التدريجي لصندوق المقاصة، وتعزيز المنافسة والشفافية في قطاع المواد البترولية،
- السعي لاستكمال برنامج الكهربة القروية الشمولي وذلك بالرفع من قيمة الدعم واستهداف المناطق الجبلية الصعبة والنائية،
- وضع نظام جديد لأسعار بيع الكهرباء دون المساس بالشطر الاجتماعي في إطار عقد البرنامج مع المكتب الوطني للكهرباء والماء، الذي يشكل خطة لإنقاذ هذا المكتب من الإفلاس،
- تفعيل الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع الكهرباء والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية،
- إطلاق ومواصلة عدة مشاريع لإنتاج الكهرباء من مصادر تقليدية، كمحطة آسفي (25% من الإنتاج الوطني) ومن مصادر متجددة ريحية، كمحطة طرفاية، أوشمسية كمحطة نور بوارزازات،

- إيلاء عناية كبيرة لتكثيف مشاريع التنقيب على البترول، بشكل لم تشهده بلادنا من قبل،
- إعداد خارطة طريق لتطوير الغاز الطبيعي وتنويع الباقة الطاقية،
- إطلاق ومواصلة إنجاز عدة مشاريع للنجاعة الطاقية،
- دعم البحث والتكوين، وذلك بخلق معهد البحث في الطاقات المتجددة وخلق تكوينات بمعاهد مختلفة.

كما لا تفوتنا الفرصة، ونحن نسرد هذه الإجراءات الكبرى، أن نثمن الإجراء الضريبي التحفيزي المضمن بميزانية هذه السنة 2015، والخاص بسخانات الماء الشمسية، وننتظر في الميزانية المقبلة تحفيزات ضريبية أخرى تساهم في الاعتماد على الطاقات البديلة.

أما فيما يخص قطاع الماء، الذي يعتبر مصدرا للوسيلة الرئيسة للإنتاج، خصوصا في قطاعات إنتاجية كالفلاحة والصناعة والسياحة، وفي قطاعات اجتماعية كالتزويد بالماء الصالح للشرب وما يوازيه من تطهير سائل، ونظرا لدوره الأساسي في الحياة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن المغرب بذل مجهودات مهمة في مجال تعبئة الموارد المائية، بهدف تأمين التزود بالماء الشروب وتفادي نقص المياه وما يترتب عنه من انعكاسات سلبية، ولهذا نثمن الجهود المبذولة لتعبئة المياه السطحية حيث أصبحت بلادنا تتوفر على اكثر من 135 سدا كبيرا وأكثر من 224 سدا صغيرا ومتوسطا، وبطاقة استيعابية تفوق 17 مليار متر مكعب من المياه.

وفيما يتعلق بالمجال المؤسساتي، نهئ الحكومة على إطلاق الورش المتعلق بمراجعة القانون رقم 10.95، وإنهاء مشروع المخطط الوطني للماء الذي سيعرض على أنظار المجلس الأعلى للماء والمناخ قصد المصادقة عليه والذي سيكون من أهدافه التدبير المحكم للطلب على الماء وتثمينه وتدبير وتنمية العرض وحماية الموارد المائية والمحافظة على المجال الطبيعي. كما نؤكد على ضرورة بذل مجهود أكبر في بعض الأقاليم الجبلية لتزويد المجال القروي بالماء الصالح للشرب حتى تقترب نسبة هذا التزويد من المعدل الوطني.

وفيما يخص مجال البيئة، الذي يشكل إطار عيش المواطنين، ويحق له أن يكون قطاعا أفقيا، وخطا ناظما للسياسات العمومية، إذ من الممكن أن تفكر الهندسة الحكومية المقبلة في جعل الوزارة المنتدبة ملحقة برئاسة الحكومة، فإننا نسجل بارتياح الرؤيا الإستراتيجية للحكومة التي أولت اهتماما خاصا للبعد البيئي في أفق إدماجه في مختلف السياسات العمومية والإستراتيجيات القطاعية، من أجل ضمان عيش المواطن في بيئة صحية سليمة، ومن خلال الإطار التشريعي القاضي بتفعيل الإجراءات ذات الطابع التشريعي والتنظيمي الواردة في القانون الإطار 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، وإخراج القانون 81.12 المتعلق بالساحل إلى حيز التنفيذ، وبتسريع وتيرة إنجاز مشاريع التأهيل

البيئي الاستعجالي والذي يهم تدبير النفايات المنزلية والمماثلة، ومحاربة النقط السوداء للتلوث الصناعي، والتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، خصوصا بالعالم القروي.

كما نشيد بالمقاربة الجديدة التي أقرتها الحكومة بخصوص التحول من منطق المحافظة والصيانة للبيئة فقط إلى منطق حسن التدبير والتثمين، وما تقتضيه من إدماج إجراء الرسم البيئي وبعض مفاهيم الإقتصاد الأخضر، ونثمن كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواصلة البرامج السابقة ودعمها لإجراءات جديدة ومنها بالخصوص:

- عصرنة وتقوية الإدارة والمصالح الخارجية، ودعم وتفعيل المراصد الجهوية.
- اعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وفق مقتضيات القانون الإطار، وخصوصا وضع الإطار التعاقدي مع القطاعات الحكومية لإدماج البعد البيئي في مخططاتها وبرامجها في أفق إقرار مفهوم الدولة المثالية، من خلال تخصيص نسبة قارة من ميزانيات هذه القطاعات لتفعيل وإدماج مبادئ الاستدامة.
- التسريع من وثيرة برامج التأهيل البيئي، كبرنامج تدبير النفايات ومحاربة النقط السوداء، والبرنامج الوطني للتطهير السائل، خصوصا في شقه الموجه للعالم القروي.
- تحسين اطار الشراكة مع المجتمع المدني وتنظيم ورشات جهوية، في أفق توسيع قاعدة الجمعيات المستفيدة من برامج القطاع، وتطوير تصور واضح لعلاقة متوازنة ومثمرة مع المجتمع المدني.
- دعم البرامج التحسيسية والتربوية وإطلاق أخرى جديدة.
- ضرورة العودة إلى تنظيم جائزة الحسن الثاني للبيئة.
- إحداث وتطوير الشرطة البيئية .
- تشجيع البحث العلمي، وهنا نشيد بمبادرات إطلاق عروض البحث العلمي.
- تشجيع استعمال الأكياس البديلة، مع ضرورة حل مشكل عدم أداء مخصصات بعض الجمعيات خصوصا في جهة مكناس تافيلالت.
- تفعيل الكثير من مقتضيات اتفاقيات التعاون الدولي، وتوقيع اتفاقيات ثنائية جديدة والمشاركة الفعالة في المنتديات الدولية، مع تتبع وتنفيذ الإتفاقيات، مما مكن من تحسين وضعية بلادنا في التعاون الدولي في مجالات البيئة، والحصول على هبات هامة لدعم الكثير من البرامج. ولابد هنا من بذل المزيد من الجهد للاستفادة من المزايا التي تمكن منها هذه الإتفاقيات (اتفاقية التنوع البيولوجي مثلا، تمكن من الحصول على الخبرات العلمية الدولية في هذا المجال).
- مواصلة أشغال إحداث المختبر الوطني للبيئة، والذي سيمثل اضافة نوعية وجد هامة بهذا الخصوص ونتمنى بالفعل أن يمثل مرجعا علميا إضافة للأدوار التقليدية للمختبرات، وان يسهم في إقرار ومتابعة نظم إدارة وتدبير البيئة على الصعيد الوطني مع التفكير في تمثيليته في مختلف المجالات على صعيد البلاد.

ونظرا لكون المسألة البيئية تهم صحة وسلامة المواطن فإننا نطلب الرفع من الإعتمادات المخصصة للقطاع .

اما فيما يخص المياه والغابات ومحاربة التصحر، ومن خلال العرض الذي قدمه السيد المندوب السامي، وباعتبار الموقع الجغرافي للمغرب، والمناخ المتوسطي الذي يخضع له، فقد أصبحت بلادنا تعاني من تسارع وتيرة التصحر، بالإضافة إلى الضغط المتصاعد للساكنة القروية على مختلف المنتوجات الغابوية، إلا اننا نسجل بارتياح التدابير التي تقوم بها المندوبية للمحافظة على الرصيد الغابوي، وذلك بإعادة بناء توازنات إيكولوجية جديدة، ومناهج للتدبير تأخذ بعين الاعتبار الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بحاجيات الساكنة. وفي هذا الإطار، نسجل الإنجازات الهامة للقطاع والتي من بينها :

- تدارك تراجع الغطاء الغابوي عن طريق التشجير، حيث ازدادت مساحة الغطاء الغابوي بنسبة 2% في عشر سنوات .
- الوقاية من الحرائق ومكافحتها، حيث انخفضت الحرائق بنسبة 14%.
- الحفاظ على الموارد المائية من خلال احتواء تدهور التربة بعالية الأحواض المائية وحماية المؤهلات الطبيعية والمنشآت الهيدروفلاحية .
- الحد من وتيرة التصحر وانحصار التنوع البيولوجي .
- التنمية المندمجة للمجال الغابوي والمناطق المجاورة له .
- تحديد وتحفيض نسبة كبيرة من مجموع الملك الغابوي مع تسجيل إشكالات هذا التحديد.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

تقييم السياسات القطاعية

لعل مناقشة هذه الميزانيات فرصة سانحة لتقييم السياسات القطاعية المرتبطة بها، وسنتناول هذا التقييم من خلال ثلاثة مداخل هي مدخل النجاعة ومدخل الفاعلية ومدخل الحكامة.

مدخل النجاعة

على صعيد التجهيز والنقل واللوجستيك، سجلنا أن السنوات الأخيرة كانت فرصة لتحسين وإنضاج مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية، وإن كانت بعضها لم ترق إلى مستوى تعاقدي في الإنجاز، بعد مقاربة تشاركية في الإعداد، فنحن نقترح أن تعرض الاستراتيجيات والبرامج

على أنظار اللجنة واعتمادها لتأطير تدخل الوزارة في مختلف هذه القطاعات، لتصبح أرضية لتقييم الأداء. وهكذا فالأهداف الإستراتيجية المتعلقة بتحسين التنافسية والتنمية العادلة والمستديمة والعمل على الحكامة الجيدة والفعالة للقطاع ثم السعي نحوجودة وسلامة خدمات التنقل واللوجستيك، قد تم تسطيرها منذ بداية الولاية التشريعة، وهي أهداف من شأنها التوجه الى وضع اساس التطور والتنمية المجالية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وإلى إقرار العدالة المجالية لفائدة المناطق التي عانت من الاقصاء والتهميش .

وعلى صعيد الطاقة والمعادن والماء والبيئة، سجلنا أن أعمال هذه الوزارة مؤطرة في مختلف تدخلاتها باستراتيجيات قطاعية سواء فيما يتعلق بالطاقة أوالمعادن أوالماء أوالبيئة، رغم التباعد الزمني لانطلاق التفكير الاستراتيجي في هذه المجالات. وهكذا فلمختلف القطاعات أهداف واضحة مرتبطة بالتأثير على العرض الطاقي والمائي والبيئي، وعلى الطلب المرتبط باحتياجات الساكنة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وإكراهات التوازن بين الحفاظ على الموارد واستغلالها. ورغم هذه المجهودات، فلا زالت تساؤلات مرتبطة بهذه الاستراتجيات القطاعية محتاجة الى التعميق.

كما نتساءل معكم السيد الوزير: كيف يمكن ملائمة الطلب للعرض الطاقي ؟ كيف يمكن تطوير النجاعة الطاقية للسير نحواقتصاد الطاقة، خصوصا والمغرب مرتبط بالاستيراد بنسبة تفوق 90% ؟ كيف يمكن تطوير إستراتيجية وطنية لجعل القطاع المعدني خارج الفوسفاط يساهم في تطوير المجالات التي تحتضنه؟ بالنسبة للقطاع المعدني غير الفوسفاط فإن هذا القطاع لا يزال يعرف عدة مشاكل جذرية مثل تواضع حجم البحث (36 هدف)، وتواضع عملية التخريط التي مازالت تراوح مكانها (36% من التغطية الجيولوجية،و42% من التغطية الجيوفيزيائية، و8% من التغطية الفيزيائية)، وغياب مديرية الجيولوجيا لسنوات وبنقص الموارد البشرية المتخصصة وصعوبة تطبيق قانون المناجم الذي أصبح متجاوزا،ومخلفات التقويم الهيكلي. لذا نتساءل معكم السيد الوزير عن مقاربتكم لتطوير هذه الاستثمارات في البحث والاستكشاف ثم الاستغلال وعن إجراءاتكم لتجاوز محدودية الميزانيات المرصودة لهذا القطاع، كما نتساءل عن رافعة النشاط المنجمي التقليدي من أجل الحفاظ على حقوق الصناع المنجميين التقليديين وتطوير القطاع وتثمينه، وهل من الممكن الاستعانة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار الأنشطة المدرة للدخل أوبرامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اونظام التعاونيات في إطار الالتقائية بين البرامج ؟

وفي مجال الماء، نتساءل مع السيدة الوزيرة المنتدبة: ما هي الإجراءات لتدبير الطلب وحل المشاكل المرتبطة بمردودية قنوات توزيع مياه الشرب والسقي؟ ما هي إنجازات ونجاعة الدعم الذي تقدمه الدولة للسقي ؟ كيف يمكن تطوير التفاعل مع البحث العلمي؟ إلى أين وصلنا في تطبيق المخطط الوطني للوقاية من الفياضنات؟ ما هي الإكراهات التي تعيق تنزيل

وتعميم وتطوير عقدات الفرشة المائية؟ ما هي الإجراءات الضرورية لتسريع وتيرة التطهير السائل؟ أي رؤية لانجاز وتسريع وتيرة التطهير السائل بالعالم القروي؟ ما هي الإجراءات الضرورية لرفع القيمة المضافة لاستغلال الموارد المائية؟

أما في مجال البيئة، فإننا نتساءل مع السيدة الوزيرة المنتدبة : ما هوأفق إصدار إستراتيجية مندمجة لحماية البيئة والتنمية المستدامة، وبمقاربة تشاركية ومندمجة، كما ينص على ذلك القانون الإطار 99-12؟ ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لتنزيل القانون المتعلق بالساحل؟ إلى أي حد وبأية وسائل مالية تم انجاز المخططات الإقليمية للنفايات المنزلية والمماثلة؟ والمخططات الجهوية للنفايات الصناعية والمخطط الوطني للنفايات الخطيرة؟ كيف يمكن حل الإشكالات المتعلقة «بالمرجان» بشكل مندمج بين الجوانب التقنية والمؤسساتية والمالية والتواصلية؟

وعلى صعيد المندوبية السامية للمياه والغابات نسجل نجاح المندوبية في تثبيت الكتبان الرملية بمنطقة طرفاية بعد محاولات متعددة، وهوما يعطي فرصة لتوسيع التجربة في مناطق جافة أخرى تتميز بزحف الرمال للمحافظة على منشآت وبنيات كالموانئ والطرق وأنابيب نقل الفوسفاط، والتي تشتكي من مشاكل مرتبطة بهذه الإشكالية، لذلك فنحن نتساءل مع السيد المندوب السامي عن الإجراءات التي ستتخذها المندوبية لتوفير شراكة بناءة مع المؤسسات المعنية بهذه المشاريع؟ ورغم الجهود المبذولة فلا زالت نجاعة استعمال وسائلها لبلوغ أهدافها تحتاج إلى تطوير، خصوصا في مجال الغابات الحضرية والمحيطة بالحواضر وفي التثمين السياحي للغابات والمحميات، على سبيل المثال لا الحصر. لذلك فنحن نتساءل مع السيد المندوب السامي عن الإجراءات التي ستتخذها المندوبية لتطوير هذه المجالات ؟

مدخل الفعالية

على صعيد الفعالية، فقد سجلنا أن مختلف الانجازات مؤطرة بأهداف القطاعات المعنية، وأنها ساعية بصورة واضحة نحوتحقيق النموذج التنموي الذي تم إدراجه في البرنامج الحكومي، وإن كنا نطمح إلى تسريع الوتيرة في تنزيل الإصلاحات المهيكلة. وهكذا نقترح الإستمرار في إصلاح قطاع النقل، من خلال تعميم وتطبيق دفاتر التحملات، وقطاع المقالع من حيث تحقيق الاندماج مع قطاع البيئة والسكنى وتسريع الإصلاح التشريعي، وقطاع البنيات الأساسية واللوجستيك، من حيث الاندماج في مختلف البرامج القطاعية سواء فيما يتعلق بالفلاحة أوالتجارة أوالسياحة أوالصناعة التي تحضى بأولوية في مشروع قانون المالية الحالي. ولعل مقتضى الفعالية، يجعلنا نطالب بتسريع وتيرة الانجاز في قطاع اللوجستيك الذي يمثل رافعة من روافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهذا القطاع ذوالقيمة المضافة العالية، راكم خصاصا كبيرا خلال العقود المنصرمة، بمقابل تطور كبير

على الصعيد العالمي. ولهذا نقترح الإستفاذة من الإمكانيات الجيوإستراتيجية الحاسمة، بتواجد بلدنا في ملتقى الطرق التجارية العالمية، بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها وبين شرقها وغربها، وإمكانيات مينائية مهمة، لتواجد بلدنا في ملتقى الطرق البحرية، وامتداد شواطئنا الأطلسية والمتوسطية، وارتباطنا بإفريقيا تاريخيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا، مما يفتح المجال لتطوير الشركات وجلب الاستثمارات. وعلى هذا الأساس، نقترح تطوير تدخل الوكالة الوطنية، وتفعيل استقلالية المرصد الوطني ودعم استقلاليته، ودمجه في المحيط العلمي والعالمي المتخصص، وتوضيح تدخل الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك كمنافس للمتدخلين الخواص أوكفاعل مكمل لعملهم. ورغم الجهود المبذولة في هذه القطاعات، فإنها لازالت تحتاج إلى تحسيس المواطنين بأثر الانجازات التي تجتهد الحكومة في تنزيلها، خصوصا من خلال الاندماج مع مختلف القطاعات الوزارية الأخرى. كما نقترح توجيه الجهود إلى مجموعة من الاقتراحات لتطوير فاعلية القطاع، ومنها:

- ضرورة إعطاء الأولوية للتدخلات النوعية كنموذج طريق تنغير / بني ملال حيث أن تدخلا واحدا سيؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مستقبل ساكنة 17 جماعة محلية في خمسة أقاليم وثلاث جهات بالمملكة، وسيمكن من فك العزلة عن مناطق الجنوب الشرقي.
- إيجاد صيغة جديدة للبرنامج الوطني للطرق بالعالم القروي، حيث أن الصيغة الحالية قد تم استنفاذ أغراض أهم أوراشها، وعليه نقترح تسريع اعتماد برنامج جديد، مبني على مقاربة تشاركية وتعاقدية، يتم من خلالها تجاوز إكراهات تعهدات الجماعات المحلية الغير المؤداة، والدراسات الغير المكتملة، والاختيارات التقنية الغير الناجعة، والبرمجة الغير العقلانية، وهي إكراهات أخرت إتمام البرنامج الحالي، وساهمت في مراكمة التجارب لإعداد البرنامج الجديد .
- ضرورة الإعتناء بالأقاليم المحدثة مثل تنغير وميدلت ووزان والدريوش، وإحداث مراكز التسجيل ومديريات التجهيز وحظائر آليات التدخل بها، والتي يضطر المواطنون بها إلى قطع مسافات قد تصل إلى 300 كلم في بعض الأحيان لقضاء أغراض مرتبطة بمصالح الوزارة، وتتأخر في ظلها التدخلات المرتبطة بفك العزلة في موسم تساقط الثلوج، أوبفيضان الوديان.

كما نتساءل مع السيد وزير الطاقة والمعادن عن الحلول المقترحة لتطوير المركزية الشرائية لتافيلالت وفكيك؟ وما هي الحلول المبتكرة لتطوير الاستغلال مع المحافظة على الحقوق المكتسبة؟ كما نتساءل عن البدائل التنموية لمنطقة جرادة؟ وعن المواكبة التدبيرية والإعلامية للعقدة البرنامج مع المكتب الوطني للماء والكهرباء، خصوصا لحل المشاكل المرتبطة بالعدادات المشتركة، وتوزيع استهلاك ثلاثة أشهر، واحتساب القيمة الجزافية دون تسجيل استهلاك العدادات؟ كما نتساءل مع السيد الوزير حول:

- الرفع من نسبة الطاقات المتجددة في الباقة الطاقية لإنتاج الكهرباء : هل تم تقييم مردودية كل تقنية مستعملة على حدة؟ فمثلا الطاقة الشمسية تبقى كلفتها مرتفعة مقارنة مع المصادر الأخرى في نفس المجال، خاصة تقنية CSP بمشروع ورزازات (درهم وستين سنتيم للكيلوواط) وبالتالي يجب ترشيد الاستفادة منها فقط في ساعات الذروة.
- ما مدى نقل التكنولوجيا وخلق صناعات محلية للطاقات المتجددة؟ وبالتالي يجب إعطاء أولوية للخواص المستثمرين في هذا القطاع ليس فقط لإنتاج الكهرباء بل كذلك للتصنيع محليا.
- نظرا لتعدد المخاطبين في مجال إنتاج الكهرباء : ما هي الاجراءات التي ستتخذونها لتنظيمه وتقنينه؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذونها لإنشاء وكالة خاصة بهذا التقنين، تكون بمثابة شباك وحيد للمستثمرين؟ وما هي ضمانات الحياد والشفافية في إطار الانفتاح على القطاع الخاص؟ وما هي ضمانات التقائية تدخل مختلف المؤسسات التابعة للوزارة ؟
- بالنسبة لاستهلاك الطاقة بالقطاع الفلاحي، وإدخال تكنولوجيا الضخ بالطاقة الشمسية، ما هي أسباب التأخر في تنزيل برنامج الوزارة بهذا الصدد؟ خاصة بعد إبرام الاتفاقية مع وزارة الفلاحة، وتخصيص 400 مليون درهم لهذه العملية واستعداد مجموعة القرض الفلاحي لمواكبة هذا المشروع. فنحن نعتبر أن هذا البرنامج يحتاج لتراكمات ميدانية لزرع ثقة أكبر عند الفلاحين، وبالتالي نرى أن الانتظار حتى تتوفر إمكانيات مالية أكبر كما جاء في ردكم السيد الوزير على أحد أسئلتنا الشفوية في البرلمان، هوتأخر ليس في صالح هذا المشروع المهم والطموح لتخفيض فاتورة دعم صندوق المقاصة لغاز البوطان. وعليه نسائلكم السيد الوزير المحترم ما هي الاجراءات التي ستتخذونها لتسريع وثيرة إنجاز هذا البرنامج الطموح؟
- بالنسبة لمحور النجاعة الطاقية والتي جاءت في عرضكم كأحد المصادر المهمة للطاقة والتي تمثل لوحدها حوالي 25% من الاستهلاك الوطني. وإذ نثمن ما تقوم به الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية لإخراج استراتيجية وطنية للنجاعة الطاقية عبر حوار تشاركي وطني شامل، إلا أننا نسائلكم عن اسباب البطء في إخراج هذه الاستراتيجية، بالإضافة إلى أن التدابير التي اتخذتموها في هذا المجال تبقى جد محدودة. لذا فإننا نعول على الوزارة للتعامل بجرأة أكبر لتنزيل إجراءات النجاعة الطاقية عبر مذكرات صارمة بهذا الصدد، وتتبع تنفيذها ومنح تحفيزات للقطاع الخاص المنخرط في برامج النجاعة الطاقية، والتحسيس المستمر لكافة المواطنين لترسيخ ثقافة اقتصاد الطاقة.
- أما في المجال النووي، فنسجل أن خيار الاستعمال السلمي للطاقة النووية يبقى مفتوحا، خاصة وأن بلدنا بحمد الله له احتياطات معتبرة من الأورنيوم سواء المتواجدة في الفوسفاط بمعدله المرتفع عالميا (في حدود 100 وحدة في المليون)، وأننا ننتج أزيد

من مليوني طن من الحامض الفوسفوري، والذي يرتبط بتقنية تثمين الفوسفاط واستخراج الأورنيوم. لذا نسائلكم عن صحة الانباء التي تناقلتها الصحافة من كون 2015 ستكون سنة بداية لاستخراج الأورنيوم من الفوسفاط. كما نتساءل عن المؤشرات المخبرية الجيدة لتواجد هذا الوقود النووي كأتربة منجمية بمناطق الأطلس والمناطق الجنوبية. وعن تصور الوزارة لاستعمال هذه الآفاق الواعدة في دراسة هذا الخيار والذي سيمكن من تنويع العرض الطاقي إن شاء الله ببلدنا.

في قطاع المعادن نثمن النتائج الايجابية خاصة في قطاع الفوسفاط، وتعزيز ريادة المجمع الشريف للفوسفاط في مجال الأسمدة على الصعيد العالمي من 21 % إلى 40%، وإطلاق الشراكة مع بعض الدول الإفريقية، وذلك رغم الإنخفاض وتقلب الأسعار وكذا المنافسة الشديدة من طرف بعض الدول التي دخلت السوق حديثا مما أدى إلى تراجع الإنتاج الوطني.

لذلك نتساءل مع السيدة الوزيرة المنتدبة في الماء عن المجهودات التي ستتخذها لصيانة السدود المنجزة؟ وعن دراسة أثر مشاريع حماية المراكز المغربية من الفياضنات؟ وما هي الرؤيا المتبعة في تعزيز الأثقاب الاستكشافية لإعداد المستقبل وتهيئ الحلول للفترات الجافة؟

أما في قطاع البيئة، فرغم المجهودات المبذولة فلا زالت هنالك إشكاليات مطروحة لتطوير القطاع، والتي لا زالت تطرح علينا أسئلة من قبيل: ماذا تم في إعداد الإستراتيجية التشاركية لحماية البيئة والتنمية المستدامة؟ ماذا جد في النصوص التنظيمية لقانون الساحل الذي صوت عليه مجلسنا مؤخرا؟ كيف يمكن تطوير الشراكات والتعاقد مع الجماعات المحلية لتطوير فعالية مطارح النفايات؟ واستكمال المخططات الإقليمية للنفايات المنزلية والمماثلة؟ إلى أي حد تم إنجاز المخططات الجهوية للنفايات الصناعية؟ أين وصل المخطط الوطني للنفايات الخطيرة؟ ما هي فاعلية وأثر المجهودات التي تبذلها الوزارة للتفاعل مع الجمعيات العاملة في المجال البيئي؟

أما على صعيد المندوبية السامية، فقد سجلنا تنامي الشراكات مع التعاونيات وللساكنة من خلال الشراء المؤقت لحق الرعي، كما سجلنا النتائج الهامة بخصوص مكافحة الحرائق، من خلال اندماج عمل مختلف المتدخلين، وقاية وعلاجا، وهوما جعل بلادنا تتنافس مع باقي بلدان المحيط المتوسطي، رغم تمركز المصالح الغابوية وقلة عدد التقنيين الغابويين والحراس المتوفرين على وسائل الدفاع عن هذه الثروة الوطنية.

مدخل الحكامة

على صعيد التجهيز والنقل واللوجستيك، نسجل تعدد الأوراش المفتوحة على الصعيد التشريعي وضرورة تسريع وتيرة إنتاج المشاريع، بل والتعاطي الايجابي مع مقترحات فرق الأغلبية والمعارضة على حد سواء، والتي تتعاطى مع الخصاص التشريعي في مختلف قطاعات الوزارة (المقالع، السلامة الطرقية، الأشغال العمومية، الملك العام البحري، الطيران

المدني، الملاحة التجارية...). كما ندعومن هذا المنبر إلى إصلاحات مؤسساتية في العمق للمرصد المغربي للتنمية اللوجستيكية، والنقل السككي الحضري، ودعم مواكبة شركات القطاع ومكاتب الدراسات الوطنية حتى تستمر في مراكمة التجارب والإسهام في التميز الوطني للقطاع وتنمية مؤسسات التكوين التابعة للوزارة لتواكب الاحتياجات المتخصصة سواء على مستوى الأطر أوالتقنيين أوالتكوين المستمر، مع تشجيع الشراكات لتطوير البحث العلمي المتخصص مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من مقاولات ومؤسسات عمومية. كما نهيب بكم بالاستمرار في إصلاح منظومة النقل، سواء على صعيد تعميم وتحسن دفاتر التحملات، أومتابعة تطبيقها، وتوسيع دراسة الأقطاب الصناعية المندمجة والمتخصصة في المواد الأولية للقطاع، وتعميم تثمينها وتطويرها في مكان استخراجها، لتسهم في إنتاج الثروة وتوزيعها محليا، وأخيرا، على صعيد تدبير المؤسسات العمومية يلاحظ ارتفاع تكاليف الاستغلال غير الموازي لرقم المعاملات بالنسبة للمكتب الوطني للسكك الحديدية مثلا وهوما يقتضي ترشيد النفقات في هذا المجال.

أما على صعيد حكامة قطاع الطاقة والمعادن، فنحن في فريق العدالة والتنمية نثمن المجهودات التي تقوم بها هذه الوزارة على صعيد تطوير الأداء التنظيمي والتشريعي والمؤسساتي. ونثمن ملاءمة الإدارة لاحتياجات القطاعات، من قبيل إحداث مديرية مركزية تهتم بالجيولوجيا، وذلك لإعطاء دفعة قوية للقطاع المعدني وللتنقيب عن الماء والبترول والغاز، وإعادة فتح بعض المناجم القديمة، وما يؤدي إليه من تطور محلي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. كما نثمن المجهودات الحالية للمكتب الشريف للفوسفاط من خلال مساهمته في ميزان الأداءات الوطنية وترشيده لنفقات الاستغلال التي انخفضت بنسبة مهمة، وتلك التي يبذلها المكتب الوطني للماء والكهرباء لترشيد النفقات وخفض كلفة الاستغلال، وأداء ديون الشركات الوطنية التي تعمل معه في القطاع، مؤكدين على ضرورة استمرار هذا الجهد، والاجتهاد في تطبيق مقتضيات العقدة البرنامج، مع مواكبتها بتشجيع الاقتصاد في الاستهلاك، والعمل على عدم الرجوع إلى الوضعية السابقة للمكتب. كما لا يفوتنا أن نثمن المجهودات التي تبذلها مديرية الأرصاد الجوية لتحسين مداخيلها وخفض تكلفة استغلالها وعملها على المحافظة على صدارتها القارية، وترأسها لمجموعة من البرامج الدولية، ومتابعتها لمستجدات التغيرات المناخية، كما نؤكد على الدور الهام لوكالات الأحواض المائية، سواء من خلال تقويم معرفة الموارد المائية، أوتدبيرها بصفة عقلانية، وحمايتها من أخطار التلوث المختلفة، وصيانة وحسن استغلال السدود والمنشآت المائية، وتطوير التطعيم الاصطناعي للفرشات الجوفية، والحماية من الفيضانات للمراكز الحضارية، والتفكير في تطوير التطهير السائل بالمراكز القروية. ولعل تعدد هذه الاختصاصات والانشغال بها عن تحسين إتاوات الوكالات هوالذي يجعلها لحد الآن محتاجة للدعم المالي من الميزانية العامة، وهي حالة تجعلنا نتساءل معكم عن الإجراءات التي ستتخذونها لتجاوزهذه الوضعية المالية في أقرب الآجال.

أما على صعيد حكامة قطاع الطاقة والمعادن فنحن نسجل بإيجاب التراكم الحاصل في تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ونتطلع لتطويرها بعد صدور قانون الشراكة الذي صادق عليه مجلسنا الموقر في هذه الدورة التشريعية، كما نتساءل عن موعد إحداث شركات التنمية الجهوية التي ستتكفل بتوزيع الماء والكهرباء وحل الإشكاليات القائمة على صعيد الجماعات عموما والقروية منها على وجه الخصوص. وفي مجال التغيرات المناخية نثمن الاجراءات المتخذة وندعوالى المزيد بهذا الخصوص ونرتقب انهاء المخططات الجهوية المبرمجة وتعميمها على باقي الجهات، كما نثمن فكرة احداث مديرية خاصة بالتغيرات المناخية والتي نتمنى ان تساهم فيها باقي القطاعات في أفق إقرار سياسة وطنية متكاملة بخصوص هذه التغيرات، وفق ما إلتزمت به البلاد من خلال المصادقة على إتفاقية الأطراف لسنة 1992 (المادة الرابعة من هذه الإتفاقية). ثم إننا نسجل النقص الحاد والمزمن لفعالية ونجاعة التمثيليات الجهوية والإقليمية سواء على صعيد المديريات الجهوية للطاقة والمعادن التي لا تتوفر على وسائل إتمام مهامها في المراقبة وتطوير القطاع، أوعلى صعيد وكالات الأحواض التي لا تتوفر على الحد الأدنى من الأطر والموارد البشرية، أوعلى صعيد المصالح البيئية، التي لايتجاوز أعضاؤها الفرد والفردين، أوعلى صعيد مصالح المياه التي تعيش غربة في المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل، دون آمر بالصرف ولا تصور استشرافي أواستباقي لتنزيل اختصاصاتها.

ورغم بعض المجهودات المحتشمة في التكوين والتكوين المستمر كالتي يقوم بها المكتب الوطني للهدروكربورات والمعادن، ومديرية الأرصاد الجوية، فإن مجهود التكوين وإعادة التكوين لا يحضى بالأهمية التي يقتضيها واقع قطاع تقني تتسارع فيه المستجدات العلمية والتقنية، ويستدعي شراكات إستراتيجية مع مؤسسات التكوين والبحث العلمي، وتخصيص الاعتمادات الضرورية لتطوير هذا المجال، خصوصا وأن المقاولات ومكاتب الدراسات الوطنية تحتاج إلى شراكات بعيدة الأمد لتطوير أداءها وتحسين خبراتها، ولأن المتخرجين من مؤسسات التكوين المتخصص يحتاجون إلى دعم سواء على صعيد التوظيف أوالأولوية في رخص البحث والتنقيب عن الموارد الجوفية، وهوما من شأنه تطوير هذه القطاعات وتدعيم القرارات الإدارية والعلمية والتقنية الوطنية.

كما نتساءل معكم عن إمكانية إعداد إستراتيجية وطنية لتثمين المعادن بإقامة مصانع متخصصة، في إطار الشراكة مع القطاع الخاص .

كما نتساءل معكم السيدة الوزيرة عن نسبة وظروف استغلال محطات التطهير السائل والإجراءات التي ستتخذونها لتشغيل محطات متوقفة كمشروع وادي زم وأبي الجعد مثلا، وعن مشاريع المطارح العمومية المبرمجة والتأخير الذي يشوب انجازها، مثل مشروع إقليم خريبكة، وعن إشكاليات تدبير المشاريع البيئية مثل الممر الأخضر بوادي زم الذي كلف حوالي

(50 مليون درهم)، كما نتساءل معكم السيدة الوزيرة عن الإجراءات التي ستتخذونها لتعميم الماء والكهرباء والتطهير السائل بالأحياء الناقصة التجهيز بمجموعة من المدن المغربية، في إطار مقاربة مندمجة مع وزارة التعمير والسكنى والداخلية والجماعات المعنية، خصوصا مع الوضعية الحالية من سلبية اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وبيئيا وامنيا؟

ولتجويد تدبير المندوبية، نقترح عليكم مجموعة من الإجراءات، من بينها إحداث اتفاقيات مع مؤسسات البحث العلمي، والتعجيل بإصدار لائحة الأصناف المحمية – خصوصا القبسية منها- طبقا للقانون 05/29، وتدعيم أمن المحميات عموما والصحراوية على وجه الخصوص لمنع سرقتها، وسن القوانين الضرورية لتشديد الإجراء في حق المعتدين على الغابة، وضمان حمايتها وحماية العاملين على تنميتها، وإعادة النظر في النصوص القانونية المنظمة للمجال الغابوي، والحرص على تطبيق المساطر المتعلقة بتحديد الملك العام الغابوي، وتفعيل الاندماج مع القطاعات الأخرى كالمياه والتجهيز والنقل والمقالع والبيئة والبحث العلمي، وتعميم العمل الناجح على النظم البيئية المتعلقة بالأرز والبلوط إلى النظم الأخرى 39، كما ندعوإلى تجاوز المشاكل المرتبطة بتحديد الملك العام الغابوي، بإقرار الإشراك الحقيقي للمنتخبين والساكنة المجاورة للغابة. وأخيرا نهيب بالسيد المندوب السامي الإجابة عن بعض الاسئلة العالقة من قبيل: ماهي المعايير المعتمدة لتوزيع ميزانية المندوبية على مختلف جهات المملكة؟ كيف يمكن تنزيل توصيات اليوم الدراسي الذي أعدته فرق الأغلبية في الموضوع؟ ما هي انجازات المندوبية لمواكبة إنجاز السدود ومحاربة التوحل؟ إلى أي حد يمكن للمندوبية المساهمة في دعم مشروع الحكومة لتشجيع المقاول الذاتي في مجالات تخصصها ؟ وأي شراكة يمكن تفعيلها لتطوير وتثمين النباتات الطبية والعطرية ببلادنا؟

وبعد مائة عام من إنشاء هذه المؤسسة العتيدة، حق لنا أن نعمل على رسملة رصيدها، والعمل على تثبيت مكتسباتها وتعميم تدخلها وإدماج عملها في المجهود العام لمختلف القطاعات الحكومية ذات الصلة بتدخلها، خصوصا وان اختصاصاتها تتموقع في صلب الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الذي اقره مجلسنا الموقر من خلال القانون الإطار 99-12، وهوما قد يستوجب يوما دراسيا لتقييم المرحلة السابقة واستشراف المرحلة المقبلة.

خلاصات

إن هذه القطاعات حيوية للمغرب والمغاربة، والمعول على الله ثم عليكم لتسريع وتيرة إصلاحها، ودعم قدرات الفاعلين بها، وإحساس المواطنين بأثر تدخلكم بشأنها، والتنزيل الناجح والناجع لمقتضيات تطويرها، وإدماجها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة والمرتبطة بها، ونرجوأن تثقوا بدعمنا لتدخلاتكم، ومواكبتنا لإجراءاتكم، ومراقبتنا لعملكم، حتى يكون غد المغاربة أحسن من أمسهم، وهم يرفلون في بيئة نظيفة، ويتمتعون

بخدمات عمومية ناجعة، وينافسون بمقاولة ناجحة ومتطورة، في دولة مغربية صاعدة، وإضافات يومية للرصيد المادي واللامادي لهذا البلد العزيز، فخورين بالانتماء إليه، وعاملين على تسليمه للأجيال المقبلة في خير حال، وفي رعاية عاهل البلاد، دام له النصر والتأييد، ولا يسعني في نهاية هذه الكلمة إلا أن أنوه بالأطر والمستخدمين العاملين تحث مسؤوليتكم ونشجعهم على استثمار جهودهم في إنجاح النموذج التنموي المغربي المتميز، وعلى الاستمرار في التميز التقني والإداري لرفع التحديات المرتبطة بكثرة الإشكاليات، ومحدودية الموارد، وكثرة المتدخلين. ويبقى التحدي الاكبر الملقى على عاتق الجميع، هومواصلة تنزيل مقتضيات الدستور، وإدماج شروط الاستدامة على مستوى مختلف القطاعات، والرفع من وثيرة مختلف البرامج والتدخلات، وتفعيل الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ووضع السياسات الناجعة لمواجهة الاكراهات والإشكاليات، وتحفيز تفعيلها ومتابعتها وتنسيق التدخلات لإنجاحها.

ولهذه الأسباب والنتائج الإيجابية فإننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على الميزانيات الفرعية لقطاعات التجهيز والنقل واللوجستيك، والطاقة والمعادن والماء والبيئة، والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مداخلة مشتركة لشعبة التعليم والثقافة والاتصال وشعبة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

- النائب عبد الصمد الادريسي -

مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التابعة للجنة التعليم والثقافة والاتصال

بسم الله الرحمان الرحيم؛
السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

يتشرف فريق العدالة والتنمية أن يساهم في النقاش المرتبط بالميزانيات الفرعية لكل من قطاع التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي وقطاع الثقافة وأخيرا قطاع الاتصال، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015 .

♦ قطاع التربية الوطنية

بداية لابد من التأكيد على اهمية ميزانية هذا القطاع حيث تمثل 46 مليار درهم من الميزانية العامة وهومبلغ ليس بالهين بالنظر للأهمية الاستراتيجية للقطاع الذي يشكل القضية الوطنية الثانية بعد القضية الوطنية الاولى "الوحدة الترابية" بالرغم من تسجيلنا انها ستظل غير مستجيبة للاحتياجات المتزايدة للقطاع.

نسجل الاهتمام الملحوظ الذي أولته الحكومة للجانب الاجتماعي في ميدان التربية الوطنية حيث التزمت ونفذت بنود اتفاق 26 أبريل فيما يخص الترقية سواء برفع الحصيص إلى 33 % أو بالتسقيف (4 سنوات)، كما رفعت نسبة التلاميذ المستفيدين من برنامج تيسير ب 21 % والمستفيدين من النقل المدرسي ب 183%، كما ساهمت الحكومة في المبادرة الملكية « مليون محفظة "حيث استفاد 4 مليون تلميذ، الى جانب ارتفاع عدد المستفيدين من الداخليات ب 49% ومن الإطعام المدرسي ب 4% (حوالي مليون و300 ألف مستفيد).

إننا نؤكد على ضرورة الوقوف على عدد من الاختلالات المتراكمة والتي تحتاج لعملية تشخيص دقيقة لأسباب تراجع المنظومة التربوية ومواصلة العمل على معالجتها من اجل رؤية مستقبلية لمدرسة الغد بالتعاون مع المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الّذي ننوه بتنصيبه مؤخرا تنزيلا لمقتضيات الدستور2011, ونعبر عن الإيمان العميق بأولوية العربية والأمازيغية في المدرسة المغربية في جميع أسلاكها ومستوياتها وعدم إعطاء اللغة الأجنبية أكثر مما تستحقه أداة للمواكبة والانفتاح لا مناص منهما.

♦ قطاع التعليم العالي

نسجل بارتياح ارتفاع الميزانية العامة للقطاع ب 6,74%، استمرارا للمجهودات الجادة في معالجة قضايا التعليم العالي والبحث العلمي في إطار مقاربة شمولية وتشاركية وفاء للبرنامج الحكومي وخطة عمل الوزارة 2013-2016 رغم الإكراهات المتراكمة. ننوه بتحقيق نسبة تطور عدد المقاعد (17,9%) أكبر من نسبة تطور عدد الطلبة (16%) ولوكانت الأمور تسير بهذه الوتيرة من قبل لما وصلنا الى هذا الاكتظاظ الكبير، نثمن الاهتمام بالجانب الاجتماعي للطالب بتوسيع قاعدة المستفيدين من المنح والتطلع الى تعميم المنحة لمن يستحقها وخير دليل على ذلك ضخ مليار درهم في مبلغ المنح والزيادة في الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية حيث قفزت نسبة الاستجابة خلال سنتين ب 20 نقطة (35% ⟵55%) لكن يجب الانكباب على معالجة اختلالات تخويل المنح على المستوى الإقليمي.

كما نشيد بمضاعفة الميزانية المرصودة للبحث العلمي عدة مرات والدعم الشفاف للمشاريع وفق أولويات التنمية للبلاد وندعوإلى تقليص أكبر للبحث الأساسي لحساب البحث التطبيقي والبحث التنمية كما نثمن تفعيل اللجنة الوزارية المشتركة للبحث العلمي بعد تعثر انعقادها سابقا. نسجل أيضا تفعيل المفتشية العامة للوزارة في إطار محاربة الفساد وهدر المال العام واتخاذ الاجراءات الحازمة المطلوبة والحرص على نزاهة وشفافية المباريات والحد من بلقنة التعليم العالي وحل مشكل ترقية الأساتذة المؤهلين بعد 17 سنة من الانتظار والمشكل المزمن لترقية الأساتذة المزاولون للمهام الإدارية وكذا استكمال النصوص التطبيقية للقانون 01.00 بعد انتظار دام 14 سنة كإحداث الوكالة الوطنية للتقييم وضمان الجودة التعليم العالي والانخراط في تعزيز دور التعليم العالي الخاص كشريك أساسي للتعليم العالي العام.

♦ قطاع الثقافة

في إطار الميزانية القطاعية للثقافة نسجل بإيجابية زيادة 16 % عن السنة الماضية، وفاء بالوعد الذي قدمه السيد رئيس الحكومة في السنة الماضية. ونحن مطمئنون إلى أن الحكومة ستسعى إلى تحقيق نسبة أفضل في السنة المقبلة. لابد من الإشادة كذلك بافتتاح المعلمة الثقافية الوطنية متحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر بالرباط.

كما تندرج ميزانية وزارة الثقافة لسنة 2015 ضمن المقاربة الرامية إلى تسريع وتيرة تنفيذ برنامج العمل القطاعي لفترة 2012-2016، المعنون ب «المغرب الثقافي» والتي ستتيح لهذا القطاع بأن يشتغل على المدى المتوسط من خلال رؤية واضحة وفي إطار مقاربة شمولية تنبني على تدقيق دور الثقافة في ترسيخ الهوية الوطنية، وتحقيق القرب الثقافي بتقوية البنيات التحتية الثقافية وتوسيع وتطوير شبكة القراءة العمومية ودعم الإبداع والمبدعين الذين يشتغلون في ظروف صعبة، وتثمين التراث الثقافي المادي واللامادي وتعزيز دور الديبلوماسية الثقافية والحكامة على مستوى التشريع وتدبير الموارد البشرية ومرافق الوزارة.

وفي إطار تنزيل مقتضيات الدستور ننوه بالأشواط التي قطعتها الوزارة في إعداد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، الذي وضعت الوزارة خطة عمل لإحداثه، أخذا بالمقاربة التشاركية، حيث أعدت الدراسات الضرورية وأرضية أولية للاستئناس. ويجري حاليا اتخاذ التدابير اللازمة لتنصيب لجنة صياغة النص التي وضعها المخطط التشريعي للحكومة وكذا اللجنة الموسعة التي ستعمل على تلقي المذكرات والإنصات، الشيء الذي يفند كل تشويش. لكن في المقابل ينبغي العمل على تسريع وتيرة تحقيق الاهداف وتنزيل الأوراش المسطرة من جهة وكذا تظافر جهود كل الفاعلين من اجل فك العزلة على الشأن الثقافي.

♦ قطاع الاتصال

يكتسي قطاع الاتصال بعدا استراتيجيا كبيرا بالنظر إلى الرهانات الوطنية المرحلية ودور وسائل الاتصال خاصة العمومية منها في رفع هذه التحديات وتعبئة الرأي العام بتقوية وتعزيز الانتماء لهذا الوطن الذي يعتبر الركيزة الأولى في توطيد دعائم المشروع المجتمعي المغربي.

لقد شهد قطاع الاتصال حركية كبيرة في عهد هذه الحكومة تمثلت في فتح أوراش ومجالات جديدة من أجل إصلاح وتطوير المشهد السمعي البصري ببلادنا وخاصة المجال التشريعي والمؤسساتي والسعي إلى إقرار مبادئ الحكامة والشفافية. ومن أهم مكتسبات هذه السنة في المجال التشريعي إعداد مشروع مدونة الصحافة والنشر بمقاربة تشاركية موسعة والتي تعتبر إنجازا مهما بالنظر للمخاضات التي عرفتها منذ عقود.

كما ننوه بمبادرة الوزارة الرامية إلى إطلاق بوابة إلكترونية خاصة بالصحراء المغربية فهذا إنجاز ومكسب وطني كبير سيساهم في الجمع والرصد والتوثيق لموضوع يشكل القضية الأولى للمغاربة.

في مقابل ذلك نشير إلى ضرورة تعديل القانون المحدث للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ليتلاءم مع المقتضيات الدستورية الجديدة خاصة الفصل 28 والفصل 165. خاصة مع ما تؤكده تقارير الهيئة المتتالية من عدم احترام مبدأ التعددية السياسية في القطب العمومي وكذا خرق الإذاعات الخاصة لمقتضيات الفص ل 165 الذي اناط بالهيئة «مهمة السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر، والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري».

مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التابعة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

تعتبر مناقشة مشروع قانون المالية محطة سنوية أساسية ومهمة لتقييم السياسات العمومية للحكومة والوقوف على أهم المنجزات والمكتسبات التي تحققت خلال السنوات الماضية، واستشراف طموحات ورهانات السنة المقبلة من خلال ما يحمله هذا المشروع من التزامات ومشاريع واعدة.

والأكيد أن هذه اللحظة البرلمانية المتمثلة في مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2015 بما تحمله من دلالات ونحن نستشرف السنة الرابعة من هذه الولاية التشريعية تستوجب منا النظر في مشاريع الميزانيات الفرعية وفق نظرة تقييمية عميقة وموضوعية، مستحضرين البرنامج الحكومي الذي تعاقدنا حوله جميعا، لمحاكاة ما تم انجازه من برامج ومشاريع، وحث الحكومة ودعمها للتسريع بإخراج ما تعثر منه في اقرب الآجال.

وتأتي هذه المناسبة للتنويه مرة أخرى بإصرار الحكومة والقطاعات الوزارية على الاستمرار في الإصلاح وفتح ومتابعة الأوراش الإصلاحية الكبرى، رغم كل التشويشات والعراقيل، وهوما يؤكد أن طريق الإصلاح ورغم كل الصعوبات والعراقيل التي يعرفها، إلا انه يبقى هوالطريق الوحيد السالك ببلادنا إلى بر الأمان والاستقرار، وان ما دونه لن يوصلنا إلا للمطبات والأزمات.

إن مدارسة الميزانيات الفرعية لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات والإدارات المندرجة في إطار لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، اتسمت هذه السنة كسابقاتها بالكثير من الصراحة والوضوح والجدية، حيث أنه من جهتنا لم يمنعنا تموقعنا لفريق ضمن الأغلبية الحكومية منخرط وداعم لهذه التجربة، لم يمنعنا كل ذلك من إبداء ملاحظاتنا وما نراه من قصور في بعض جوانب العمل الحكومي، كما أن السادة الوزراء من جانبهم أبدوتجاوبا كبيرا مع النقاش والملاحظات المسجلة.

وسيكون من المنطقي أن نبدأ بقطاع العدل الحريات لما له وما لورش إصلاح العدالة من أهمية بالغة تجعله ذا أولوية دائمة ومستمرة.

♦ قطاع العدل والحريات العامة وحقوق الإنسان

بعد انتهاء الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة بنجاح ووضع ميثاقه متضمنا رؤية إستراتيجية شاملة للإصلاح وبإجراءات مفصلة ومواعيد دقيقة، وبعدما بدأ التنزيل الفعلي لمقتضيات هذا الإصلاح خاصة من حيث إعداد مسودات مشاريع القوانين التنظيمية والقوانين المرتبطة بالقضاء وبالمدونات القانونية ودائما وفق منهجية تشاركية واسعة لم تستثني أحدا، وكذا من حيث الالتزام الفعلي ببرنامج تجديد وتحديث بنايات المحاكم وفق رؤية تليق بأهمية القضاء كسلطة أساسية من بين السلط في الدولة، وهكذا فإننا نسجل بارتياح كبير الوتيرة التي تشتغل بها وزارة العدل والحريات في تنزيل مضامين ميثاق إصلاح العدالة سواء من حيث طريقة إعداد النصوص أومن حيث مواعيدها، كما أنه لابد من الإشادة بالتجاوب التلقائي والسريع للسيد وزير العدل والحريات مع ملاحظات السادة النواب وأيضا تعاطيه مع شكايات المواطنين.

ومن جانب آخر وعلى مستوى جهود الحكومة في محاربة الفساد،فان مبادرة وزارة العدل والحريات بإحالة العديد من الملفات الواردة ضمن تقارير المجلس الأعلى للحسابات على النيابة العامة المختصة من أجل تعميق البحوث، سواء منها الملفات المحالة من لدن الوكيل العام لدى المجلس، أوغير المحالة، تشكل خطوة مهمة في اتجاه تنزيل مبدأ المساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما انه لابد من التأكيد على أن نجاح مخطط إصلاح العدالة ببلادنا وفضلا عن التنزيل القانوني والإجرائي فانه يبقى رهينا لالتزام الجميع باحترام سموالقرارات القضائية، والكف عن أي محاولة رامية للتأثير فيها، كما يلزم التسريع بإصلاح باقي المهن القانونية والقضائية وصياغة قوانينها المنظمة وفق نفس المنهجية التي اعتمدتها الحكومة ونص عليها الميثاق.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التنويه بالمجهود الكبير المبذول من اجل إعداد مشاريع النصوص القانونية والتي أصبحت في اغلبها جاهزة وفق نفس المقاربة التشاركية، ومما لاشك أن كل المؤسسات المعنية، وعلى رأسها البرلمان بغرفتيه، على أتم استعداد للمساهمة بكل ما يلزم من تفاني في الجهود والابتكار لتحقيق رهان بناء سلطة قضائية مستقلة نظرا للدور المحوري للعدالة في تحقيق الاستقرار وإرساء دعائم دولة الحق والقانون والحريات.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

الحريات العامة وحقوق الإنسان:

قطعت بلادنا أشواطا مهمة في مجال حقوق الإنسان، وملاءمة القوانين الوطنية وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وقد جاء الدستور الجديد مؤكدا لانخراط المغرب الكلي في اقرار الحقوق والحريات، حيث عرف هذا المجال تقدما مقدرا ومهما يشهد به كل مراقب منصف ومحايد، ذلك انه ومنذ مدة لم يعد هناك حديث عن اعتقالات خارج القانون ولا عن اختطافات قسرية أوتعذيب ممنهج، ولا حتى عن خروقات ممنهجة جسيمة لحقوق الإنسان، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض التصرفات والانتهاكات المخالفة للقانون والمسيئة لصورة بلادنا الحقوقية، حيث مازالت بعض هاته التصرفات الطائشة، المتجلية بالخصوص في استعمال القوات العمومية للعنف المفرط وغير المتناسب وهي بصدد تفريق المتاظهرين، كما أن المنع المتكرر الموسوم بالشطط والمخالف للقانون لانشطة الجمعيات الحقوقية والتي الفت تنظيمها منذ سنوات يجعلنا نتساءل عن الهدف من وراء الاقدام على هذا الاجراء، علما أن هذا التصرف يسئ لبلادنا ولسمعته الحقوقية، خصوصا ونحن مقبلين على استضافة المنتدى العالمي لحقوق الانسان كمحطة دولية اساسية في دورته الثانية بمدينة مراكش.

كما تجدر الاشارة للمجهودات الكبيرة التي تقوم بها الحكومة عبر المندوبية الوزارية لحقوق الانسان في وفاء بلادنا بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الانسان وفي تمثيل بلادنا في المنتديات الحقوقية الاممية والاقليمية، مع ضرورة الاشارة الى حاجتنا الى مزيد من تنسيق عمل مختلف القطاعات الوزارية في النهوض بحقوق الانسان من خلال الدور العرضاني للمندوبية.

السجون:

خلال مناقشة قطاع السجون سجل أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بتخوف كبير ما يعرفه هذا القطاع من اشكالات مقلقة بفعل الارتفاع المهولة للسجناء،بأن بلغت أكثر من 70 ألف سجين، خصوصا وان ما يناهز الخمسين في المائة منهم سجناء احتياطيين، بحيث تصل نسبة عدد السجناء مقارنة بالطاقة الاستيعابية الى اكثر من 300 في المائة في بعض السجون.

ومرد هذا الوضع الخطير الى السياسة الجنائية المعتمدة الى حدود يومه والتي تتطلب معالجة سريعة وعميقة، بسن تدابير جديدة جريئة لوضع عقوبات بديلة، وابتكار أساليب جديدة للمواجهة القبلية لظاهرة الإجرام.

ويجب التاكيد في هذا الصدد على أن السجين وإن كان محروما من الحرية بمقتضى قرار قضائي موجب للاعتقال، فإن صيانة كرامته خلال فترة الاعتقال، وتوفير كل الشروط الكفيلة بإعادة إدماجه داخل المجتمع بعد انتهاء عقوبته الحبسية، من أولى مسؤوليات المشرفين على هذا القطاع الحساس، فحقوق السجين كما هي في العرف الدولي وكما هي مسطرة في القانون رقم 23.98 المنظم للسجون، يجب أن تكون هي معيار التعامل مع السجناء، وهي المقياس الحقيقي لمدى احترام حقوق الإنسان.

وينبغي الاشارة في هذا الاطار إلى الارتياح الكبير للمخطط الاستراتيجي الواعد الذي عرضه السيد المندوب العام الجديد والذي اتسم سواء خلال عرضه اوخلال الجواب على تدخلات اعضاء اللجنة بكثير من الصراحة والوضوح، سواء من حيث تشخيص اعطاب القطاع وتحديد المسؤوليات، اومن حيث اقتراح الحلول، الا أن هذا الارتياح يبقى رهين التنزيل العملي لهذا المخطط وأجرأته العملية بالسرعة المطلوبة.

وقد كان هناك اجماع واتفاق سواء من طرف السيد المندوب العام وكذا السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، اومن طرف السادة النواب على العبء والكلفة التي اصبحت تشكلها القفة سواء على عائلات السجناء وامهاتهم، اوعلى الادارة نفسها بما تشكله من اداة لتسريب الممنوعات.

وتجدر الاشارة إلى ضرورة التاكيد والتركيز على الدور المحوري للمندوبية العامة لادارة السجون واعادة الادماج والمتمثل اضافة إلى ضبط الامن وحماية السجين في العمل على توفير الشروط الملائمة لاعادة ادماج السجناء وتسهيل انخراطهم في المجتمع، هذا الدور الاساسي والمحوري الذي يحتاج إلى مزيد من الاهتمام بالنظر إلى ما أصبحت تشكله السجون من بؤر لتخريج مجرمين محترفين بعد ولجوهذه المؤسسة لمجرد جنح بسيطة في بعض الأحيان، مما يقتضي تكوين موظفي المندوبية العامة تكوينا عميقا يعتمد بالاضافة إلى البعد الامني على محاور اجتماعية وقانونية وحقوقية.

♦ العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

لقد جاءت نتائج الحوار الوطني حول المجتمع المدني ورغم التشويشات والعراقيل وفق ما كان منتظرا بل افضل مما كان متوقعا، ذلك أن المنهجية المعتمة في الاشراك والنقاش وإعداد الخلاصات مكنتنا اليوم من التوفر على تشخيص متكامل ودقيق لوضعية المجتمع المدني ما اسفر عنه صياغة ارضيات ومسودات مشاريع قوانين ذات نفع ديموقراطي منفتح يليق بمغرب ما بعد دستور 2011، كمسودات مشروع القانون التنظيمي المرتبط بالحق في تقديم العرائض (وفق الفصل 14من الدستور)، ومشروع قانون إطار للتشاور العمومي (وفق الفصل15 من الدستور) وكذا مشروع قانون شامل للحياة الجمعوية.

ولعل اطوار ونتائج هذا الورش الكبير وما سيكون له من انعكاس كبير على مؤسساتنا وبلادنا ومجتمعنا، وما استطعنا الخروج به من خلاصات مهمة وواعدة، خاصة مع قرب انطلاق التنزيل الفعلي لكل ذلك والالتزام بنفس المنهجية التشاركية رغم استمرار التشويشات، لعل ذلك سيكون الدليل النهائي على أن بلادنا بالفعل بدأت تشق طريقها بثبات واصرار، وبدات تتلمس طريقها لخلق توازن حقيقي بين السلط، بما يعنيه ذلك من تاسيس لسلطة مجتمعية من خلال التقعيد للنهوض بالادوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني، وقد شكلت الاشادة الملكية بنتائج الحوار واعتماد يوم 13 ابريل كيوم وطني للمجتمع المدني دعما كبيرا لهذا المسار.

وبهذا الصدد لابد من التأكيد على الدور الهام الذي أصبحت تضطلع به هذه الوزارة بعلاقة الحكومة مع المجتمع المدني وما اقتضاه ذلك من تغييرات على مستوى هيكلة الوزارة، وإمدادها بما يلزم من موارد مادية وبشرية للقيام بمهامها وادوارها الجديدة، كما نجد انه من الضروري التذكير بضرورة تكثيف الجهود من اجل تتبع أجوبة القطاعات الحكومية بمناسبة مساءلة البرلمان، وذلك من اجل تفعيل التنزيل والوفاء بالتزامات الحكومة، وأيضا احترام الاجال الدستورية لتقديم الاجابات.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

♦ الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

إن الحاجة إلى تكريس المفهوم الجديد للإدارة المواطنة الذي يفرض على كل العاملين في المرفق العمومي أن يكونوا في خدمة المواطن، مما يستوجب تفعيل الأوراش الإصلاحية المستعجلة وفي مقدمتها ورش التخليق والنزاهة والشفافية، فبعد ما يناهز ثلاث سنوات من تطبيق القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا والذي حدد معايير دقيقة وشفافة تحكم هذه التعيينات، مما مكن العديد من الكفاءات والاطر من حقها في ولوج المناصب العليا كما اتاح الفرصة لبلادنا وللإدارة في الاستفادة من هاته الكفاءات. كما نثمن الحملات الحكومية لمحاربة الرشوة وزجر كل من ثبتت في حقه وحث المواطنين على التبليغ عنها، وندعوالى مزيد من تفعيل المقاربة الزجرية.

ويبقى للوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية دور حاسم في إنزال مقتضيات الدستور وتحقيق مطالب المغاربة فيما له علاقة بالحكامة والشفافية والمساواة، وتخليق الحياة العامة كشرط أولي لتحقيق المتطلبات المذكورة.

وبهذا الصدد لابد من الاشارة إلى أن سنة 2014 ستكون نقطة الانطلاقة الفعلية لإصلاح أنظمة التقاعد بتعاون مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، هذا الورش الذي تاخرت بلادنا للاسف في مباشرته حتى بدات وضعيته تنذر بالافلاس التام، واننا اذ نحيي الحكومة على الجرأة في مباشرته ومصارحة المغاربة بوضعيته الحقيقة وندعمها في برنامج اصلاحيه، نؤكد مرة اخرى على ضرورة اعتماد بعض المقتضيات التي ستخفف من تاثيره على وضعية ومعاشات المتقاعدين.

كما لا يفوت أن نشيد بما اقدمت عليه الحكومة وفاء لوعدها بالرفع من الحد الأدنى للأجر برسم الحوار الاجتماعي، حيث لم يبق هناك اي موظف يتقاضى اقل من 3000 درهم.

وبالمقابل المسارعة والتعجيل بإخراج قانون حق الحصول على المعلومة، لما اصبح يشكله من ملحاحية وضرورة وفق ما ينص عليه الدستور الجديد للبلاد.

وفي الاخير ندعوالوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة إلى تكثيف الجهود قصد تحفيز باقي القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية للاندماج في مجهود التخليق وإنزال الحكامة الجيدة وتحقيق المساواة بين المواطنات والمواطنين وجعل جميع المرافق الإدارية في خدمة المواطن بكيفية فعالة ناجعة.

♦ الأمانة العامة للحكومة

تم التأكيد من جديد خلال مناقشة مشروع ميزانية سنة 2015 على ضرورة انفتاح الامانة العامة للحكومة على محيطها، نظرا للدور الحيوي الذي تضطلع به، سواء في المجال التشريعي، أوفي مجال الإعداد للمجالس الحكومية الأسبوعية، أوفي مجال عمل الجمعيات خصوصا ما يتعلق بتلقي التصريحات التي تتلقى منها دعما أجنبيا، أومجال منح صفة المنفعة العامة وكذا تراخيص التماس الإحسان العمومي.

لذلك يجب التأكيد على ضرورة انفتاح هذا القطاع على مكونات المؤسسة البرلمانية، وباقي المؤسسات الدستورية، ... خصوصا واننا نعيش في مرحلة محورية حاسمة من تاريخ بلادنا تقتضي تعاونا جديا بين مؤسسة البرلمان والحكومة من اجل الوفاء بما نص عليه الدستور من ضرورة إخراج كل القوانين التنظيمية، كما أن هذه السنة ينتظر خلالها البدء في تنزيل النصوص التشريعية المرتبطة بميثاق إصلاح منظومة العدالة، وكذا المرتبطة بالحوار الوطني حول المجتمع المدني.

كما أن سنة 2015 سنة محورية لسبب آخر لا يقل أهمية عن ضرورة تنزيل الدستور والشروع في تنفيذ ميثاق إصلاح العدالة، وهوتسريع وثيرة الإصلاحات الكبرى التي تعرفها بلادنا، والتي تتطلب مجهودا تشريعيا خاصا ومكثفا.

كما نشير انه تم الاتفاق على ضرورة إيجاد آليات للتعاون بين مجلس النواب والأمانة العامة للحكومة في ميدان التكوين، حتى يستفيد السيدات والسادة النواب من تجربة وخبرة هذه المؤسسة الحكومية في تقنيات العمل التشريع.

♦ المجلس الأعلى للحسابات

لقد أصبحت المراقبة المالية والتدقيق الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية تشكل سنة بعد أخرى آلية أساسية لحث المسؤولين العموميين على مراعاة قواعد النزاهة والشفافية وحفظ المال العام واحترام المساطر الادارية، خاصة بعدما أصبحت هاته التقارير مرجعا في تحريك المتابعات الزجرية سواء بالنسبة للملفات المحالة من طرف الوكيل العام إلى المجلس الأعلى أوغير المحالة والتي عهدت وزارة العدل والحريات على نفسها بإحالتها بعد دراسة الملفات.

ورغم اننا في لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان استحضرنا ونحن بصدد مناقشة ميزانية المجلس الأعلى للحسابات بأن الامر يتعلق بمؤسسة دستورية مستقلة وجب دعم هاته الاستقلالية والدفاع عنها حتى تتمكن من أداء مهامها بعيدا عن الاستغلال السياسي اوالتحيز، إلا انه وجب التنبيه إلى خطورة ما يروج من إخبار عن امتعاض المجلس من تحريك المتابعات بناء على التقارير التي يصدرها وفي الملفات غير المحالة من قبله، ذلك أن المنطق الذي تعيشه بلادنا المتمثل في النفس الإصلاحي العام بما يعنيه من ربط للمسؤولية بالمحاسبة، وتفعيل دور مؤسسات الرقابة وفق ما ينص عليه الدستور، يقتضي اعتبار تقارير المجلس الأعلى للحسابات كأعلى مؤسسة رقابية ذات مصداقية عالية، واعتمادها من قبل الجميع بما في ذلك امام القضاء.

كما أن استقلالية المجلس ومصداقية تقاريره والرقابة التي يقوم بها جعلتنا خلال المناقاشات وكما جرت العادة خلال السنوات الماضية، الحديث عن المعايير المعتمدة في اختيار المؤسسات التي تخضع للرقابة من غيرها وكذا معايير النشر في التقارير السنوية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة مشتركة لشعبة القطاعات الإجتماعية وشعبة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج

- النائبة سعادة بوسيف -

مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التابعة للجنة القطاعات الاجتماعية

السيد رئيس مجلس النواب؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الاجتماعية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015.

إن مناقشة مشروع قانون المالية فرصة لمساءلة السياسات العمومية الموجهة للقطاعات الاجتماعية من خلال تتبع نسبة تنزيل التزامات البرنامج الحكومي في هذا المجال، وهنا يمكننا أن نؤكد بداية ضرورة استمرار وترسيخ البعد التضامني وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات في السياسات العمومية للحكومة الحالية، حيث أضحى هذا البعد مرتكز وأساس النموذج الاقتصادي والتنموي الجديد لبلادنا لمواجهة تراكمات العجز الكبير في المجال الاجتماعي بالنظر إلى حجم الخصاص ومحدودية الموارد وضعف الحكامة في التخطيط والتدبير وانتشار بعض المظاهر السلبية كالرشوة والمحسوبية وضعف المراقبة وتبديد المال العام كما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات .

وقد ناهز برسم سنة 2015 حجم الميزانية المرصودة للجانب الاجتماعي، 130 مليار درهم أي ما يمثل نسبة 52 % من مجموع الميزانية العامة بالإضافة إلى مجموعة من التدابير والإجراءات.

وفي هذا السياق أقدمت الحكومة منذ 2012 على إحداث صندوق التماسك الاجتماعي وتعبئة موارده بما يضمن استمراريته والعمل على توسيع قاعدة الفئات المستفيدة وقد ارتفعت هذه الموارد من 2،4 مليار عند الإنشاء إلى 4 ملايير درهم سنة 2015، فبالإضافة إلى تمويله :

- لبرنامج « راميد » الذي شمل 7.5 مليون مستفيد مما يشكل 88 % من الهدف المرسوم أي تغطية 8.5 مليون من ذوي الدخل المحدود.
- وبرنامج «تيسير» للتمدرس الذي ارتفع عدد مستفيدين منه من 783.000 تلميذ عن طريق الدعم المالي المباشر خلال الموسم الدراسي -2012 إلى 812.000 برسم السنة الدراسية 2014 - 2015.
- فضلا عن برنامج « مليون محفظة » الذي بلغ حوالي 4 ملايين مستفيد.

وهنا يجب الوقوف إجلالا للمبادرة الحكومية التي يريد البعض تبخيسها وهي تمكين النساء الأرامل خاصة المعيلات لأطفالهن المتمدرسين في حدود 1050 درهم عن 3 أطفال، الشيء الذي سينعكس بصورة مباشرة على هذه الفئة بل وفي محاربة الهشاشة والفقر ودعم القدرة الشرائية .

ولا تفوتنا الفرصة بالمناسبة أن ندعوالحكومة إلى التعجيل بوضع الآليات الضرورية لاستفادة فئات أخرى تعاني بشكل كبير من وضعية التهميش والهشاشة والإقصاء الاجتماعي ألا وهي فئة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

♦ قطاع التشغيل

السيد رئيس مجلس النواب؛
السادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب،

بمناسبة هذا النقاش نريد أن نثير الانتباه إلى المجهودات المقدرة للحكومة من خلال العديد من الإجراءات الجديدة في مجال التشغيل والحماية الاجتماعية، ولعل إحداث تعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأجراء الذي دخل حيز التنفيذ بحر سنة 2014 بعدما صادق مجلسنا الموقر مؤخرا على مشروع قانون يدخل في هذا الإطار، حيث تساهم الدولة بدعم مالي يصل إلى 500 مليون درهم موزعة على سنتي 2014 و2015.

كما نسجل بإيجابية إحداث الاقتصاد الوطني من خلال دعم ميزانية الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال ل 243.000 منصب شغل مؤدى عنه في النصف الأول من سنة 2013 مقابل 127.000 خلال سنة 2012. في أفق الوصول إلى 500 ألف منصب شغل قار مناصفة بين الاستثمار المباشر الخارجي والاستثمار العمومي مع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني نحوالتصنيع بدل الاعتماد أساسا على قطاع الخدمات.

كما أن تخصيص 22.5 ألف منصب مالي في ميزانية 2015، جعل عدد مناصب الشغل المحدثة بالقطاع العمومي خلال 4 سنوات يتجاوز 90.510 مقابل 70 ألف للفترة الممتدة من 2008-2011 .أي بفارق 20 ألف منصب مالي

إننا نسجل بارتياح أيضا ماجاء به قانون المالية من حصيلة لإجراءات ذات الصلة فيما يتعلق بإنعاش وتطوير التشغيل الذي يعتبر أولوية من أولويات البرنامج الحكومي والمتمثل في:

- الرفع من ميزانية الاستثمار بطريقة إرادية من 180 مليار إلى 186 ثم 189 مليار درهم والذي يعتبر المحرك الأساس لخلق فرص الشغل
- تخصيص مليار درهم لصندوق دعم التشغيل في القطاع الخاص خلال سنة 2014.

- أجرأة البرامج الجديدة لإنعاش التشغيل: برنامج «مبادرة « و«تأطير « المخصص ل 10 آلاف من حاملي الإجازة بمنحة 1000 درهم شهريا للحصول على إجازة مهنية تفتح آفاق الشغل في القطاعين الخاص والعام .
- مشروع المقاول الذاتي بتحفيزات ضريبية وتبسيط للمساطر .
- استرجاع الأجراء الذين لم يستوفوا 3240 يوم عمل كحد أدنى لمساهماتهم مرسملة في معاش التقاعد من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والبالغ عددهم 35500 مؤمن منذ سنة 2000 .
- تسجيل الحصيلة المعتبرة لنتائج برامج التشغيل الذاتي على المستوى الكمي، إلا أن المستوى النوعي لازال يسائلنا، الأمر الذي يتطلب مراجعة وتقييما لهذه البرامج في أفق بلورة توصيف دقيق ومتحرك للحاجيات واقتراح الأدوات والآليات الكفيلة بالإجابة عنه

في هذا الصدد نقترح ما يلي :

1. ضرورة مراجعة الإطار القانوني والتدبيري لوكالة إنعاش الشغل في أفق توسيع التغطية الجغرافية لهذه الوكالة مع تقوية تنافسية وجاذبية الفاعل العمومي.
2. العمل على تعزيز الثقة في الفاعل العمومي في مجال الوساطة حتى نتجنب تكرار بعض التجارب الفاشلة في هذا المجال نموذج: «أفلوسي».

إننا في فريق العدالة والتنمية إذ نثمن إجراء توحيد قطاع التربية الوطنية مع التكوين المهني في ظل الحكومة الثانية قصد تحقيق الإلتقائية المنشودة من خلال برامج التكوين والتأهيل وملاءمتها مع متطلبات سوق الشغل، نسجل مع ذلك استمرار التطور الكمي الذي يعرفه القطاع الأمر الذي يستوجب بذل المزيد من المجهودات قصد تطوير الجانب النوعي وتوسيع العرض وملاءمة طبيعة العرض مع الحاجيات المتجددة وتحديات تحول اقتصاد المغرب الصاعد نحوالتصنيع .

♦ قطاع الصحة

السيد رئيس مجلس النواب؛
السادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

لقد رصدت هذه الحكومة حوالي 58 مليار درهم لقطاع الصحة خلال 4 سنوات 2012-2015، إذا ما أضفنا الاعتمادات المخصصة لنظام «الراميد»، مقابل 40 مليار ل 4 سنوات للفترة 2007-2011 وهذا يدل على المجهود المبذول في هذا المجال الحيوي أي بفارق 18 مليار درهم وهذا دليل آخر على توظيف الأموال التي كانت تهدر عشوائيا لغير المستحقين بنظام المقاصة، تم تحويل نسبة منها إلى مجالات كالصحة والتعليم ودعم القدرة الشرائية والاستثمار،

وبالرغم من ذلك فإن هذا القطاع لا يزال يعاني من تراكمات نقص الحكامة في التدبير، وهنا نود التأكيد على ضرورة التعجيل ب :

- خلق هيئة خاصة لتدبير نظام RAMED مستقلة عن الوزارة ووكالة التأمين الصحي
- تبسيط وتطوير إجراءات الاستفادة من برنامج «راميد» وتجاوز كل الاختلالات التي يعرفها وفي مقدمتها الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، كما نسجل بكل إيجابية تشكيل لجنة القيادة برئاسة السيد رئيس الحكومة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تطوير هذا البرنامج والوقوف على مكامن الخلل فيه.
- تأهيل المؤسسات الصحية العمومية وتزويدها بما يكفي من التجهيزات والموارد المادية والبشرية، وكذا تعزيز تنافسيتها مع القطاع الخاص الذي يجب مواكبته لتوسيع العرض الصحي كمًا وضمان جودته.
- هذا ونسجل بإيجابية الإجراءات الحكومية الجريئة المتمثلة في تخفيض أسعار حوالي 1600 دواء الأكثر استهلاكا التي تشكل عبئا حقيقيا على المواطن المغربي وصناديق التأمين الصحي وإضافة 32 دواء جديد مكلف للائحة الأدوية المعوض عنها.،كما نؤكد في هذا الصدد على أن الحاجة ماسة لوضع سياسة دوائية ناجعة تساهم في تطوير الصناعة الدوائية بالمغرب وتشجع استعمال الأدوية الجنيسة والعمل على تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للصحة أخذا بعين الاعتبار ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات بخصوص خروقات تدبير صفقات اللقاحات وسلسلة الاقتناء والتخزين والتوزيع للأدوية.

وهنا يجب التذكير بدور الدولة الأساسي في الرعاية الصحية كخدمة عمومية أما القطاع الخاص فدوره لا يعدوأن يكون تكميليا ولا يمكنه أن يقوم مقام الدولة.

- كما نذكر بإلتزامات الحكومة بإخراج التغطية الصحية الشاملة خاصة للطلبة ولأصحاب المهن الحرة والعبور من مرحلة الدراسات الى الأجرأة في أقرب الآجال
- أما فيما يخص واقع ملف التعاضد فإننا نسجل استمرار سوء التدبير بهذا القطاع الحيوي خاصة التطورات الأخيرة في هذا الملف(تعاضدية التربية الوطنية والتعاضدية العامة)، الأمر الذي يتطلب من الحكومة التدخل بقوة لوقف هذه الاختلالات من جهة، ومن جهة أخرى الإسراع بإخراج منظومة التعاضد لضمان حقوق المنخرطين والقطع مع الفساد وسوء التدبير الذي يسود العديد من التعاضديات .

♦ التنمية الاجتماعية والتضامن وأوضاع المرأة

إننا في فريق العدالة والتنمية ننوه بالحوار الوطني الأول حول « المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة » الذي شارك فيه أكثر من 10 آلاف فاعل جمعوي وخبير وطني ودولي والتوصل إلى العديد من المخرجات التشريعية والإجرائية .

كما أن خطة « إكرام» تعد مبادرة رائدة للاتقائية السياسات العمومية لتعزيز المساواة بين المواطنين والمواطنات، إلا أن الغلاف المالي 43 مليون درهم الذي خصص لدعم أوضاع المرأة ودعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية لا يفي بالأهداف المرسومة، كما أن المؤسسات التي تتكفل بالأشخاص المسنين ودور الخيريات الإسلامية للأيتام ودور الطالبة تستدعي التفاتة خاصة نظرا للأوضاع المتردية التي تعيشها .

♦ قطاع الشباب

نؤكد أن الاستثمار في هذه الفئة هواستثمار في المستقبل،وعلى اعتبار أن هذا القطاع هوقطاع أفقي بامتياز تتداخل فيه مجموع السياسات العمومية،ندعوالحكومة إلى ضرورة التعجيل بتنزيل مقتضيات السياسة الوطنية المندمجة للشباب التي أشرفت على إعدادها الوزارة الوصية.

كما نؤكد على ضرورة إبداع مقاربات جديدة للشأن الشبابي تروم بالأساس تنمية ثقافة المواطنة المسؤولية وتعزيز الاندماج التدريجي للشباب في الحقل السياسي والجمعوي الوطني،كما تهدف إلى مواجهة تحديات من قبيل تيئيس الشباب من الممارسة والمشاركة السياسية،ومواجهة خطر الإدمان على المخدرات والتدخين وكل الآفات الاجتماعية، كل هذا تحث شعار «من أجل الشباب ومع الشباب»، ندعوالحكومة أيضا إلى تقوية الإعلام الهادف الموجه للشباب من خلال بلورة ميثاق وطني خصيصا لهذا الغرض. فضلا إلى العمل على تجويد البرنامج الوطني للتخييم والعمل على تجاوز عدد من النقائص التي سبق أن نبهنا لها في أكثر من مناسبة وصيغ بخصوصها العديد من التقارير الرسمية.

♦ قطاع الرياضة

إن قرار المغرب تأجيل تنظيم تظاهرة كأس إفريقيا للأمم لكرة القدم قرار حكيم ومسؤول نظرا لتهديدات المرض القاتل، فإننا نسجل بارتياح إجراءات تعزيز نظام الحكامة بهذا القطاع من خلال تنزيل بعض مراسيم القانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية وبخاصة النظام الأساسي الخاص بالجامعات الرياضية، في هذا الإطار ندعوالحكومة إلى العمل على تعميم هذه الإجراءات لتشمل جميع الفاعلين العاملين بالحقل الرياضي وفي مقدمتهم اللجنة الوطنية الأولمبية وكذا برنامج رياضي الصفوة، وفي هذا الصدد نؤكد على ضرورة صياغة استراتيجية للإقلاع الرياضي للنهوض بالرياضة سواء في شقها المرتبط بالنخبة أوفي الشق المتعلق بتوسيع قاعدة الممارسة الرياضية داخل المجتمع.

مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج

بسم الله الرحمان الرحيم؛
السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

يشرفني أن أتدخل باسم فريق العدالة والتنمية للمساهمة في النقاش المرتبط بالميزانيات الفرعية لكل من قطاع الخارجية، والدفاع الوطني، والمندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015 .

تشكل هذه المجالات الخمس - في تقديرنا - صمام الأمان المركزي للدولة المغربية لأنها تجمع ما بين الأمن الروحي والأمن الترابي والأمن الحضاري وكرامة الإنسان المغربي حيث ما كان.

يتزامن هذا النقاش مع بروز سياق وطني جديد يتميز بتصاعد منسوب الروح الوطنية وبالتحام بين العرش والشعب للدفاع عن وحدة التراب وتنمية المجال وترسيخ دولة الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهي الروح التي أذكت جذوتها خطابات العاهل الأخيرة المتصفة بالجرأة في التقويم والانتقاد والتوجيه والحسم في الاختيار، خلاصتها الصريحة أن الولاء لا ينشطر وأن القانون أسمى وأن لا مساومة على أمن البلاد والعباد.

رسالة صريحة فصيحة تحتاج من الجميع إعمال العقل وتحرير الذات من هوى المصالح الضيقة وسلطان الأطماع.

♦ قطاع الخارجية

في مساءلتنا لكسب هذا القطاع الحيوي حيث العمل الديبلوماسي يبتغي تسويق صورة المغرب ونموذجه المتميز، اعتبرنا المعيار في الرصد والتقويم والاقتراح هوالقضية الوطنية باعتبارها التيمة المركزية في كافة مناشط هذا القطاع واتجهنا ابتداء إلى تحديد التحديات وأجملناها فيما يلي:

- مأزق المفاوضات والحاجة الملحة إلى سيناريوهات مستقبلية تمتح من التوجهات المرجعية لخطاب 6 نونبر .
- ضرورة استعادة المكان داخل الاتحاد الإفريقي بعمل إبداعي سياسي وقانوني وحنكة دبلوماسية.
- مواجهة الاستهدافات الدبلوماسية والسياسية بالحزم والصرامة اللازمين وفضح أساليب الريع الديبلوماسي المنتهجة من خصوم وحدتنا الترابية.
- انتهاج خطط ديبلوماسية تحفز الفاعلين الدوليين إلى الخروج من حالة الغموض والالتباس المؤبد لهذا النزاع والانتقال إلى بناء سيرورات عقلانية واقعية.
- تعميق نهج بناء الديبلوماسية القائمة على الحاجات المتبادلة والمتوازنة بين الدول في مجال العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وهوما عبر عنه مسعى الانفتاح على العمق الافريقي .

السيد الرئيس لقد تعاطى المغرب مع قضيته الوطنية في المحافل الدولية بإيجابية، فأبدع مقترح الحكم الذاتي كاستجابة لحاجة ديمقراطية داخلية ثم استجابة لدعوة أممية لطرفي النزاع لتجاوز الجمود واقتراح (حل واقعي متوافق عليه ومستجيب لمصلحة السكان) لكن الطرف المقابل لم يبرح معتكف العناد والارتهان لأجندة خارجية.

يفرض سياق هذا التقويم أن نجترح الصراحة والصدق لذلك فإن التقرير الأممي الذي حاول السنة الماضية توسيع صلاحيات المينورسووالذي حذفت منه عبارة "آلية" لم تنتف عن روحه العامة سمة التحيز والمكافأة المجحفة للمغرب الذي عبر عن تعاون شهد له التقرير نفسه في فقرات عديدة. فتضمن التقرير في صفحته التاسعة والعشرين عبارة تكشف عن الميل المذكور (وبالنظر إلى التقارير المتواصلة حول انتهاكات حقوق الانسان فإن الحاجة إلى رصد مستقل وحيادي وشامل ومستمر لحالة حقوق الانسان في كل من الصحراء الغربية والمخيمات تصبح أكثر إلحاحا).

إن الانزياح إلى هذا المنحى دون تقديم الاجابات عن الاسئلة العالقة التي ظل المغرب يطرحها حول إحصاء السكان وعقم الجولات المكوكية وإخلاف موعد الرد المحدد من مبعوث الأمين العام يجعلنا نقول اليوم أننا أمام حالة "BLOCAGE" مما يدعودبلوماسيينا إلى خطط بديلة من شأنها تحريك الملف وإخراجه من دوائر الاحتقان والابتزاز والترضيات العقيمة. وهوما يتطلب عاجلا اعتماد مقاربة متنوعة الأبعاد (قانونية، دولية، سياسية تشاركية وحقوقية خاصة مع المقررين الذين يدعوهم المغرب ومع المفوضية الأممية للاجئين) وتسويقية إعلامية.

إن المنعطف الذي تمر منه قضيتنا يتطلب من ديبلوماسيتنا إدراكا عميقا لضرورة استثمار توجه المغرب نحوتنويع شركائه الاقتصاديين وإقناع الدول الدائمة العضوية بعدالة قضيتنا مع عدم التفريط في علاقاتنا الكلاسيكية بل ودعمها للمزيد من التوسع والازدهار.

وفي هذا الباب ننوه باعتماد وزارة الخارجية معيار الدراية الدقيقة بملف قضيتنا للاقتراح والاختيار ولابد بعد التنويه بجنود الديبلوماسية في مختلف مواقعهم من التأكيد على ضرورة اعتماد شبكة للمعايير في رصد وتتبع عمل سفرائنا وكذا في تقويم عمل مديريات الوزارة بما يجعل الجهود المبذولة قابلة للقياس والتدقيق.

ولا يفوتنا من باب الانصاف أن ننبه إلى ضرورة توفير الإمكانات اللازمة لعمل دبلوماسي ناجع.

إن تحسين الخدمات القنصلية فضاء وخدمات صار مطلبا ملحا وكذا رقمنتها تيسيرا وتقريبا للخدمة بناء على كل ما سلف ندفع بضرورة التفكير في رفع ميزانية هذا القطاع أكثر من النسبة الضعيفة الممنوحة خاصة مع بروز سياق تدافعي جديد.

♦ الدفاع الوطني

اتجهت قراءتنا لميزانية إدارة الدفاع الوطني إلى التساؤل عن كفاية العدة والعتاد والتكوين والتحفيز والحقوق الاجتماعية لأفراد قواتنا الملكية فجاء عرض الوزير ومناقشته وافر الحجة بالغ الإقناع. مما ضاعف اطمئناننا خاصة وأن حدود المغرب - ولله الحمد – مصانة من الانكشافات الأمنية التي تعاني منها دول الجوار والتي خلقت في حدودها ممرات للتهريب والإرهاب ورواج الأسلحة وهوما يضاعف مسؤولية أجهزتنا الأمنية المتنوعة ويستلزم إمعانا في الحيطة ابداع صيغ احترازية، وتعتبر تجربة "حذر" إحداها.

♦ المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير

ولابد هنا من التنويه بما يبذل في المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير خاصة في مجال صيانة الذاكرة من التلاشي ومحاولة رفع نسبة التعويض عن العطب. وقد نبهنا إلى ضرورة التفكير في إنتاج أفلام ذات طابع عالمي تؤرخ لبطولات وأمجاد المغرب وهوالأمر الذي يستدعي تجند قطاعات أخرى إلى جانب المندوبية.

♦ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

شكلت قراءتنا بالنسبة لهذا القطاع فرصة لنا ولباقي الفرقاء لنقاش فكري عميق يتجاوز الأرقام والحاجات وتقويم الاختلالات إلى طرح العلاقة التكاملية ما بين الدين والسياسة وخصوصيات النموذج المغربي ومزايا تأهيل الحقل الديني وضرورة إشاعة القيم الإيجابية بما يضمن على حد تعبير وزير الأوقاف "التخفيف من كلفة الحياة" والتساؤل عن أدوار

العلماء ومحاضن تهيئهم والحاجة إلى تسويق هذا النموذج الذي غدا محط اهتمام الكثير من المراقبين والدول. ولم يفتنا أن نذكر بدور الوزارة في العناية بالأمن الروحي لأبناء الجالية وضرورة التجديد البيداغوجي للتعليم العتيق والاسراع بإصلاح المساجد المغلقة ورفع تحدي مليون حافظ لكتاب الله، والاستمرار في العناية بالتجربتين الرائدتين القناة السادسة ومحوالأمية. ونبهنا إلى ضرورة العناية بالمرأة مؤطرة وعالمة ورفع تمثليتها ومضاعفة الجهد التحسيسي بأهمية البيئة وحمايتها.

♦ الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

سجلنا في مناقشة ميزانية هذا القطاع تنويهنا بالرؤية التي قدمتها الوزارة والمتضمنة لثلاث أهداف مهمة وأكدنا على ضرورة الاشتغال بمنطق الأولويات في المتبقي من الزمن السياسي لهذه الولاية معتبرين أن هدف المحافظة على الهوية المغربية لمغاربة العالم يعد أولوية أمامية بالنظر إلى حجم المخاطر المحدقة بأبناء جاليتنا وخاصة مظاهر التطرف بكل أشكاله الدينية والسلوكية والفكرية، واعتبرنا في فريق العدالة والتنمية ورش التمثيلية السياسية مطلبا دستوريا يدعوالحكومة إلى التعاطي الجدي والمسؤول المفضي إلى تنزيل مقتضيات الفصل التاسع عشر وعدم الالتفات إلى الدعوات المثبطة لهذا الوفاء الدستوري اللازم.

ولم يفتنا التنويه بسياسة الهجرة المعتمدة ذات البعد الإنساني المسؤول ونوهنا بشروع الحكومة في اعتماد البرامج التنزيلية لإدماج هذه الفئة من المقيمين ببلادنا،كما دعونا إلى ضرورة حفز الاتحاد الأوروبي للوفاء بالتزاماته في هذا الاتجاه تعضيدا لموقف المغرب المتسامي على حسابات الربح والخسارة.

وختاما اسمحوا لنا السيد الرئيس أن ننوه بجهود الحكومة وكافة الفاعلين المتفانين المخلصين في خدمة هذا الوطن وفقنا الله جميعا لصالح الأعمال
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهم التعديلات التي تقدم بها فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية بمجلس النواب بخصوص بعض مواد مشروع قانون المالية برسم سنة 2015

التدابير الجبركية:

موضوع التعديل	إعفاء مسيري شركات التعشير من شرط التوفر على الاجازة
محتوى التعديل	بموجب هذا التعديل سيتم إعفاء مسيروشركات التعشير من شرط توفرهم على الإجازة وذلك على غرار ما منح لأعوان الإدارة منذ سنة 2007 بموجب قانون المالية 2007.
النتائج المترتبة عن تطبيق التعديل	الحفاظ على استمرارية نشاط شركات التعشير التي قد تكون مضطرة لتوقيف نشاطها بسبب قوة قاهرة تتمثل في وفاة الشخص المؤهل لتمثيلها مما يؤدي إلى ضياع العديد من مناصب الشغل وتشرد عدد كبير من العائلات على غرار ما وقع للعديد من شركات التعشير.

التدابير الضريبية:

موضوع التعديل	تشجيع المقاولات على اعتماد برنامج استثماري
محتوى التعديل	يمكن للمقاولات التي تلتزم بإنجاز برنامج استثماري يساوي أويفوق مائة مليون 100.000.000درهم أن تستفيد من إعفاءات
النتائج المترتبة عن تطبيق التعديل	سيمكن هذا التعديل من الرفع من وثيرة الإستثمار عبر التخفيض من حجم ومبلغ الاستثمار
	بموجب هذا التعديل سيتم إعفاء مسيروشركات التعشير من شرط توفرهم على الإجازة وذلك على غرار ما منح لأعوان الإدارة منذ سنة 2007 بموجب قانون المالية 2007.
موضوع التعديل	دعم الجمعيات ذات المنفعة العامة لتنمية الثراث اللامادي
محتوى التعديل	من أجل إرساء نظام ضريبي يهدف إلى دعم وتشجيع مجال الإبداع الفني وتماشيا كذلك مع الممارسات الدولية في هذا المجال، يقترح تتميم المادة 10 -I- باء- 2° بمقتضيات تنص على إمكانية منح الواهبين، أشخاصا ذاتيين ومعنويين حق خصم الهبات النقدية أوالعينية الممنوحة للجمعيات المعتبرة ذات منفعة عامة التي تسعى لتحقيق غرض فني، وذلك على غرار ما هومعمول به حاليا بالنسبة للجمعيات الأخرى المتمتعة بنفس الوضع القانوني.

موضوع التعديل	ضمان استرداد الضريبة على الدخل
محتوى التعديل	يهدف هذا التعديل إلى اعتبار التسبيقات التي يستفيد منها المؤمن له في إطار العقود المبرمة قبل انتهاء مدة العقد أوقبل بلوغه سن الخمسين أوقبلهما معا، بمثابة استرداد خاضع للضريبة على الدخل
النتائج المترتبة عن تطبيق التعديل	للحد من بعض الممارسات الهادفة الى تفادي أداء الضريبة والتي يقوم بها بعض الملزمين الذين يستفيدون من التسبيقات السالفة الذكر

موضوع التعديل	توسيع الخصم عن الاعباء العائلية
محتوى التعديل	يهدف هذا التعديل إلى : - خصم ما قدره خمس مائة (500) درهم من المبلغ السنوي للضريبة اعتبارا للأعباء العائلية التي يتحملها الخاضع للضريبة عن كل ولد مصاب بعاهة - خصم ما قدره ثلاث مائة (300) درهم من المبلغ السنوي للضريبة اعتبار لمصاريف الأدوات المدرسية التي يتحملها الخاضع للضريبة عن كل ولد، على أن لا يتجاوز مجموع المبالغ المخصومة تسع مائة (900) درهم؛ - خصم ما قدره ثلاث مائة (300) درهم من المبلغ السنوي للضريبة اعتبار لمصاريف التعليم المدرسي الأولي، التي يتحملها الخاضع للضريبة عن كل ولد، على أن لا يتجاوز مجموع المبالغ المخصومة تسع مائة (900) درهم
النتائج المترتبة عن تطبيق التعديل	التخفيف من الأعباء عن الأسر ذات الدخل المحدود، ودعم تمدرس التعليم الأولي ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة؛

موضوع التعديل	تطبيق الضريبة بالسعر المخفض على المجال الفني
محتوى التعديل	من أجل إرساء نظام ضريبي يهدف إلى دعم وتشجيع مجال الإبداع الفني وتماشيا كذلك مع الممارسات الدولية في هذا المجال، يقترح تطبيق سعر 10% من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم على الأعمال الفنية.

موضوع التعديل	دعم تنافسية المستغلين الفلاحيين
محتوى التعديل	في إطار التدابير المصاحبة لتضريب القطاع الفلاحي، فقد تضمن قانون المالية لسنة 2014 إجراءات استثنائية ومؤقتة فيما يتعلق بالضريبة على الدخل الفلاحي وكذا واجبات التسجيل لفائدة عمليات مساهمة المستغلين الفلاحيين الأفراد أوالملاك الشركاء في الشياع بعناصر أصول وخصوم مستغلاتهم الفلاحية في شركة خاضعة للضريبة على الشركات برسم الدخول الفلاحية. وتهدف هذه التدابير التحفيزية إلى تشجيع المستغلين الفلاحيين على ملائمة الأنظمة القانونية لمستغلاتهم مع متطلبات التحولات الاقتصادية وكذا دعم تنافسيتهم. لذلك ومن أجل تيسير انخراط مهنيي القطاع الفلاحي في هذه العملية والحصول على النتائج المطلوبة، فقد بات من الضروري تمديد الإجراء التحفيزي المتعلق بعمليات التسجيل الذي تم تبنيه في قانون المالية لسنة 2014 ليشمل عمليات التقييد بالسجلات العقارية للعقد المتضمن للمساهمة العينية من طرف المستغلين الفلاحيين الملاك الشركاء في الشياع أوالأفراد في شركة تخضع للضريبة على الدخل وذلك بتحديد الواجب الثابت لعملية التقييد هذه في ألف 1000 درهم عن كل عقاروفق نفس الشروط المحددة في الفقرة XVII- باء من المادة 247 من المدونة العامة للضرائب.

موضوع التعديل	حذف المادة 8 المتعلقة بتنفيذ الاحكام الصادرة ضد الدولة
محتوى التعديل	قانون المالية يتضمن أساسا الامور المتعلقة بالموارد والنفقات، وتماشيا مع قرار المجلس الدستوري على المادة 8 من مشروع قانون المالية 2009 وأخذا براي المجلس الاعلى للحسابات في الموضوع الذي اقر انه لا يجب ان تدرج في قانون المالية الا الامور المتعلقة بالمالية فضلا على عدم الحجز على املاك وممتلكات الدولة وبالتالي يجب اعتماد اجراءات تمكن الاشخاص والمقاولات من الحصول على مستحقاتها لكن عدم الحجز على ممتلكات الدولة غير مقبول دستوريا وبالتالي يجب حذفها وتدرج في المسطرة المدنية.

موضوع التعديل	تأسيس منحة شراء مخصصة للنقل المدرسي ومنحة للنقل الرياضي
محتوى التعديل	على غرار منحة التكسير ومنحة تجديد المركبات المخصصة لخدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق، والتي جاء بها القانون المالي لسنة 2014، اقترحت فرق الاغلبية أن يتم التأسيس لمنحة شراء مخصصة للنقل المدرسي بالعالم القروي، من أجل تعميم التمدرس وتحسين جودته ومحاربة الهدر المدرسي، وذلك أمام قلة موارد الجماعات القروية وجمعيات المجتمع المدني، ولمنحة شراء مخصصة للنقل الرياضي من أجل تطوير الأنشطة الرياضية خاصة في الجماعات الفقيرة، وذلك أمام قلة موارد الجماعات المحلية وخاصة الفقيرة منها وكذا أمام شح موارد الجمعيات الرياضية

موضوع التعديل	المواد 15 و16 و22 المتعلقة بالحسابات الخصوصية
محتوى التعديل	تعهدت وزارة المالية بالكشف خلال قانون مالية سنة 2016 عن رصيد الحسابات التي تضمنها مشروع قانون مالية 2015، في هذا السياق تم تعديل المواد المادة 15 و16 و22 التي تتعلق بالحسابات الخصوصية، حيث تم إعطاء وزير المالية صفة الآمر بالصرف، واعتماد معايير الاستفادة من نفقاتها وفق نص تنظيمي يلغي جميع القرارات السابقة المعتمدة في صرف موارد الحسابات المشار إليها. وتوجيه نفقات هذه الحسابات الموجهة إلى العمل الاجتماعي، وإلى التعاضديات وجمعيات الأعمال الاجتماعية المعنية، بناء على معايير الاستفادة المذكورة، وهوالأمر الذي سيجعل جميع الحسابات الخصوصية للخزينة التي توجد تحت مسؤولية وزارة الاقتصاد والمالية خاضعة لمسطرة الشفافية ومراقبة البرلمان.

الفهرس

مدخل 3

مداخلة النائب عبد الصمد حيكر - الشق السياسي - 7

مداخلة النائب مصطفى إبراهيمي - الشق الاقتصادي - 23

مداخلة النائب رمضان بوعشرة بشأن : 34

- مناقشة ميزانية قطاع المالية والتنمية الاقتصادية 35
- مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة للقطاعات الإنتاجية 41

مداخلة النائبة ربيعة طنينشي بشأن : 54

- مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التابعة للجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة وقطاع التعمير واعداد التراب الوطني 55
- مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التابعة للجنة البنيات الأساسية الطاقة والمعادن والبيئة 60

مداخلة النائب عبد الصمد الادريسي بشأن : 75

- مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التابعة للجنة التعليم والثقافة والاتصال 76
- مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التابعة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان 79

مداخلة النائبة سعادة بوسيف بشأن : 86

- مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التابعة للجنة القطاعات الإجتماعية 87
- مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التابعة للجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج 92

أهم التعديلات التي تقدم بها فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية بمجلس النواب بخصوص بعض مواد مشروع قانون المالية برسم سنة 2015 96